بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

اثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن (2010-2015)

The impact of domestic and regional variables on the reform and modernization process In Jordan (2010-2015)

اعداد الطالب

باسم ذيب سليمان الحوراني

الرقم الجامعي

1320600031

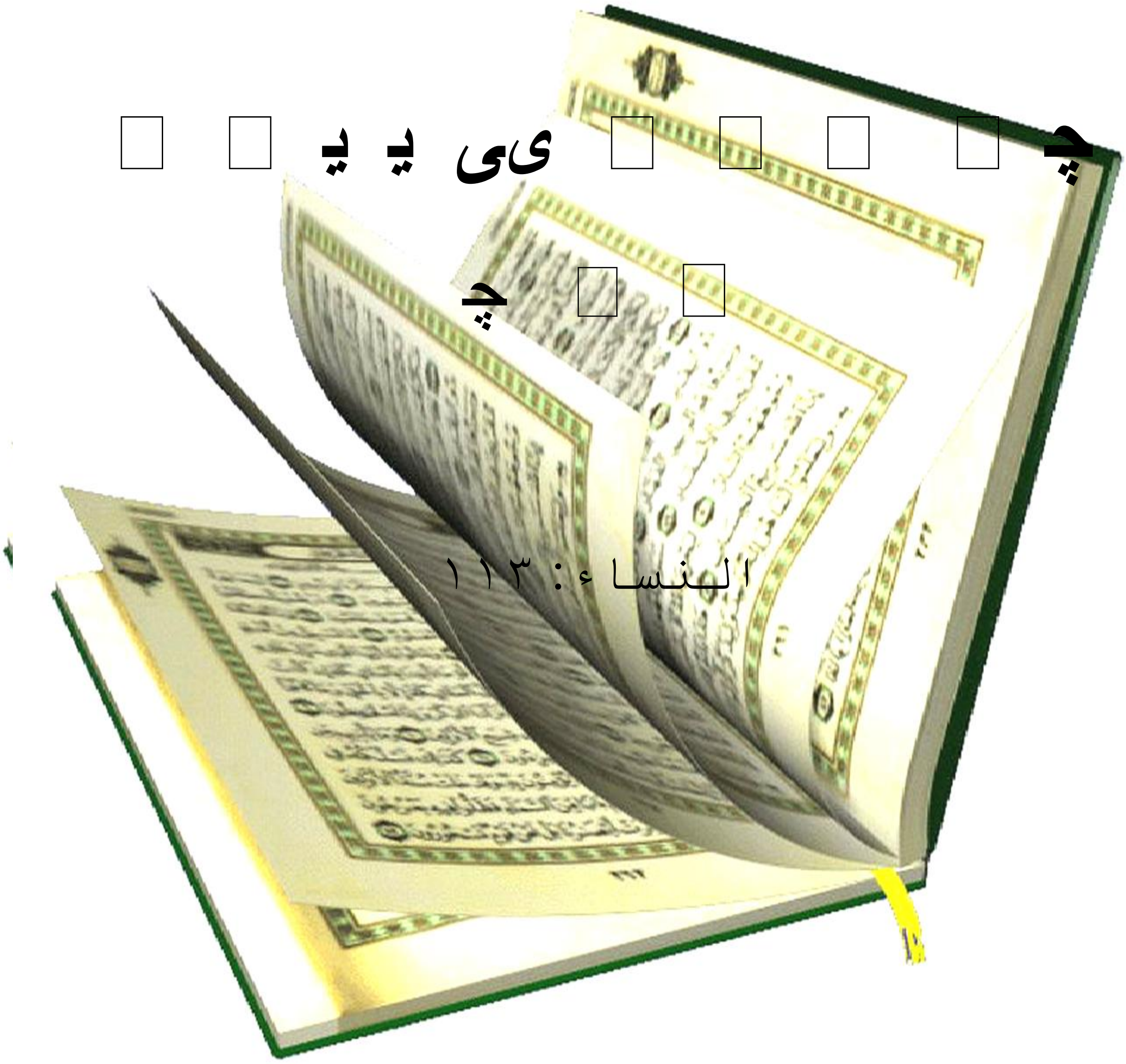
المشرف

الأستاذ الدكتور محمد المقداد

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة ال البيت للعام 2015 م

بسم الله الرحمن الرحيم

ٹ ڈ



چ ى ي ي

چ

النساء: ١١٣

تفويض

أنا الطالب باسم ذيب سليمان الحوراني ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار والتزام

أنا الطالب: باسم ذيب سليمان الحوراني الرقم الجامعي : 1320600031

التخصص: العلوم السياسية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً" بإعداد رسالتي بعنوان:

اثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن (2010-2015)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطروحات العلمية. كما أنني أعلن بأنَّ رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً" على ما تقدم فأنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ:27 / 7 / 2015

اثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن (2010-2015)

The Impact of Domestic and Regional Variables on The Reform and Modernization Process In Jordan(2010-2015)

إعداد الطالب

باسم ذيب سليمان الحوراني

الرقم الجامعي

1320600031

المشرف

الأستاذ الدكتور محمد المقداد

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
أ.د . محمد احمد المقداد (رئيساً و مشرفاً)	....
د. علي عواد الشرعة (عضوا)	....
د. صايل فلاح السرحان (عضوا)	....
د. محمد تركي بني سلامة (عضوا خارجياً)	....

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 27 / 5 / 2015

الاهداء

اهدي هذا المجهود إلى من رضى الله من رضاهم

والدي .....خير الآباء .....إلى من كان ولا زال عظيماً في عطائه إلى فخري وعزي وشموخي أطال الله في عمره .

والدتي العظيمة في عطائها وحنانها صاحبة الدعاء الدائم لي .

محبوبتي الغالية ......من وقفت بجانبي وكانت عوناً لي على الدوام .....حماك الله .

إلى أبنائي أحبائي (اشرف , حنين) والى روح ابني الغالي عبدالله رحمه الله .

إلى إخواني الكرام ....وأخواتي الغاليات .

إلى كل من وقف بجانبي وساندني .

إلى وزارة الداخلية .

إلى أصدقائي .

شكر وتقدير

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه , لان وفقني لإتمام هذا العمل ولان حسن السجية يوجب إبداء الشكر فاني أتقدم إلى أستاذي الفاضل " الأستاذ الدكتور محمد المقداد " , واشكره على كل ما قدمه لي من يد المساعدة والعون لانجاز هذا العمل , عبر تشجيعه لي , ومن خلال توجيهاته التي مافتئ يمدني بها عبر مختلف مراحل هذا العمل فخالص شكري وعرفاني لك أستاذي . كما نتوجه بخالص الشكر إلى أساتذة قسم العلوم السياسية في جامعة آل البيت .

أتقدم بالشكر للدكتور طه جرادات على جهوده وكل ما قدمه لي طيلة فترة الدراسة .

وأتقدم بالشكر إلى السيدة التي وقفت دوماً إلى جانبي وساندتني وكانت عوناً ومحفزاً لي .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من وقف بجانبي وساندي واخص بالذكر محبوبتي الغالية وأبنائي وأخي الغالي هاني الحوراني .

وأتقدم كذلك بالشكر الجزيل للحكام الإداريين السادة أصحاب العطوفة (فالح الرحيمي ,بدر القاضي ,عدنان العتوم , غازي القبلان , د. منصور العلوان) ولزملائي موظفي متصرفية لواء بني كنانة

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض..	ج
إقرار والتزام..	د
قرار لجنة المناقشة...	هـ
الإهداء...	و
شكر وتقدير	ز
فهرس المحتويات	ح
الملخص باللغة العربية.....................................	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
المقدمة...	1
أهمية الدراسة...	2
أهداف الدراسة..	3
مشكلة الدراسة وأسئلتها	3
فرضية الدراسة..	4
متغيرات الدراسة	4
منهجية الدراسة	4
مصطلحات الدراسة	6
الدراسات السابقة	10
الفصل الأول :	
الإصلاح السياسي دراسة نظرية	
المبحث الأول : الاتجاهات النظرية المفسرة للإصلاح السياسي	20
المبحث الثاني :الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى	25
المبحث الثالث :آليات ومراحل وعوامل الإصلاح السياسي	35
الفصل الثاني :	
مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن	
المبحث الاول: الملامح العامة للتطور السياسي قبل عام 1989	53
المبحث الثاني : الملامح العامة للتطور السياسي 1989-2010	64
المبحث الثلث : الملامح العامة للتطور السياسي 2010-2015	75

الفصل الثالث :

المتغيرات الداخلية والإقليمية وأثرها على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن

المبحث الأول : المتغيرات الداخلية وأثرها على الإصلاح والتحديث في الأردن 92

المبحث الثاني:المتغيرات الإقليمية وأثرها على الإصلاح والتحديث في الأردن 103

المبحث الثالث: مستقبل عملية الإصلاح والتحديث في الأردن في ظل المتغيرات الداخلية و الإقليمية.. 110

الخاتمة 119

التوصيات 123

المراجع والمصادر... 124

الملخص

اثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن (2010-2015)

إعداد الطالب

باسم ذيب الحوراني

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد المقداد

تهدف الدراسة إلى تشخيص تأثير المتغيرات التي طرأت على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن وما أسفرت عنه التجربة منذ عام (2010–2015) لكشف معوقاتها ودراسة إمكانيات وفرص التحول الديمقراطي من خلال دراسة المتغيرات الداخلية ذات العلاقة بالجانب السياسي بالإضافة إلى المتغيرات في الجانب الاقتصادي من خلال دراسة كل من متغير النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم والبطالة وحجم القطاعات الاقتصادية، ثم مناقشة المتغيرات الإقليمية التي أثرت على واقع ومستقبل عملية الإصلاح والتحديث في الأردن.

تقوم الدراسة " على فرضية أساسية مفادها "وجود علاقة إرتباطية بين المتغيرات الداخلية والخارجية التي طرأت على الأردن وبين تطور مسيرة عملية الإصلاح والتحديث في الأردن ، لذا توظف الدراسة كلا من المنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم السياسية بهدف دراسة تأثير البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في عملية الإصلاح السياسي ومستقبلها، وممارسات الفاعلين السياسيين وأثرها على عملية التحول الديمقراطي.

و خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات رئيسة يتمثل أبرزها" أن دعوات الإصلاح الداخلية والعوامل الإقليمية أثرت على عملية الإصلاح السياسي في الأردن كما وجدت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية بين القدرات الاقتصادية والشرعية السياسية والاستقرار السياسي، فكلما زادت القدرات

الاقتصادية كلما زادت درجة الشرعية السياسية للنظام السياسي والعكس هذا من جانب . وبين ملائمة الإصلاح الدستوري للواقع الثقافي والاجتماعي واستقرار عملية التحول الديمقراطي من جانب أخر ، وكلما كانت الإصلاحات الدستورية ملائمة للواقع الثقافي كلما زاد ذلك من احتمالات الاستقرار الديمقراطي .

ABSTRACT

The impact of domestic and regional variables on the reform and modernization process In Jordan(2010-2015)

Researcher: Basm Theeb. Hourani
Supervisor:P. Dr. Mohammad Al-Meqdad

This study aims at investigating the impact of the changes of the reform and modernization process in Jordan and the results of this experience between 2010 and 2015 in order to identify the obstacles and the opportunities of the democratic transformation. This happens by studying the internal political and economic variables through the study of the real growth of the GDP, the rate of inflation, unemployment and the size of the economic sectors then discussing the external regional variables that impact the reality and the future of reform and modernization in Jordan.

The study is based on the hypothesis of the existence of the relation between the internal and the external variables and the development of the reform and modernization process in Jordan. As a result the study implements the both of the historical and the political systems methods to study the impact of the internal and the external environment on the future of the reform and modernization process in Jordan and the practice of the politicians and their effect on the democratic transformation.

The study came up with main findings: first, the internal calls for reform and Modernization and the external regional factors affect the process of political reform in Jordan. Second, the study found a positive correlation between the economic capacity and the political legitimacy and stability on one side: the greater the economic capacity, the more the political legitimacy and stability will be. There is also a positive correlation between the constitutional reform of the cultural and social situation and the stability of the democratic transformation process on the other side: the more suitable the constitutional reform is, the greater the stability of the democratic transformation will be.

المقدمة

شهدت معظم الدول العربية خلال السنوات الأخيرة موجتين للإصلاح السياسي، كانت الأولى في مطلع التسعينات من القرن الماضي، وجاءت الأخرى في نهاية العقد الأول من مطلع القرن الحالي، وكلتا الموجتين وضعت النظم السياسية العربية على أعتاب مرحلة جديدة، اتجهت فيها إلى تحديث نفسها بعد أن ظلت حالة الركود تسيطر عليها لعقود طويلة.

لقد أسهمت العديد من العوامل في عملية الإسراع نحو الإصلاح السياسي في الوطن العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص ، بعضها ارتبط بالرغبة في تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وهذا بدورة يفرض ضرورة تصحيح البنى السياسية والمؤسساتية وتحفيز جهود المشاركة السياسية وحرية الرأي والتعبير ورفع مستوى المعيشة ومحاربة الفقر والبطالة. وفتح قنوات التغير نحو الإصلاح والتحديث أمام الأفراد والأحزاب من خلال المؤسسات السياسية وآلياتها المختلفة. وبعضها الآخر ارتبط بالتطور الدولي والإقليمي ، الذي هيأ المناخ لمناقشة أدوات التحديث عن طريق الإصلاح السياسي. لهذا أصبح التحديث السياسي قضية حاضرة في جميع الدول العربية، على اعتباره معياراً يقاس به واقع الأنظمة السياسة الحالية ومستقبلها، وأن تطبيق الإصلاح السياسي لا يعني الاكتفاء بترديد الشعارات دون النفاذ إلى جوهرها. ومن هذه الزاوية تأثر ت المملكة الأردنية الهاشمية بالمتغيرات الداخلية والإقليمية حيث أدت هذه التحولات إلى فتح قنوات جديدة للتغير والتحديث في الأردن لذلك سنتناول من خلال هذه الدراسة الحديث عن تأثير بعض المتغيرات الداخلية و الإقليمية ، وأثرها على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن .

اولاً :أهمية الدراسة

تنبثق أهمية الدراسة من الأهمية العلمية والأهمية العملية التاليتين-:

اولاً الأهمية العلمية :تأتي أهمية الدراسة العلمية في سعيها إلى توضيح الانعكاسات الإقليمية والمحلية على عملية الإصلاح والتحديث السياسي في الأردن عبر بحث التغيرات الحادثه في النواحي القانونية والتشريعية .والتي انعكست على الحياة والاستقرار العام عند مكونات الدولة الأردنية، مما يستدعي إيجاد دراسات علمية متخصصة لتوضيح ماهية اثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح السياسي في الأردن حيث يتطلب ذلك رصد وتحليل طبيعة السياسة على ضوء المؤشرات العلمية ذات الصلة بكل من الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي. كما تسهم هذه الدراسة في تعميق الفهم لدى المهتمين بالشأن السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية في التعرف على مفاهيم الإصلاح السياسي من: ديمقراطية، ومشاركة سياسية، وتعددية سياسية، وحقوق إنسان؛ مع تبيان أدوار المؤسسات والأجهزة الحكومية والمجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في المملكة ، وكذلك من أجل إعطاء دفعة قوية لهذه المفاهيم بغية تحقيق الاستقرار السياسي في المملكة، وتوفر الدراسة فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن العربي للاطلاع على كيفية الانتقال بالمجتمعات التقليدية إلى المجتمعات العصرية من خلال عملية الإصلاح السياسي.

ثانيا: الأهمية العملية

أما أهمية الدراسة العملية، فتنبع من أهمية هذه المنطقة، وما أخذت تشهده من إصلاحات سياسية ودستورية فاقت بعض الدول العربية الأخرى، سواء في مجال التشريعات الدستورية ، أو القوانين الإصلاحية ، والإنتخابات ومشاركة المرأة، ومؤسسات المجتمع المدني، وحقوق الإنسان، وخاصة إذا أخذنا في الإعتبار إن البعض من هذه الدول كانت إلى حد وقت ليس ببعيد لا تمتلك حتى

أنظمة أساسية، أو دساتير دائمة، أو مؤسسات سياسية فاعلة ومنتخبة ، بل إن المملكة الأردنية الهاشمية أصبحت كإنموذج يشار إليها في منطقة الشرق الأوسط .

ثانياً :أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :-

1. تشخيص طبيعة المتغيرات الداخلية والإقليمية التي أثرت على واقع ومستقبل عملية الإصلاح والتحديث في الأردن .
2. توضيح ماهية مطالب الإصلاح والتحديث المجتمعي في الأردن .
3. مناقشة دور كل من السلطة التنفيذية والتشريعية في جانب ودور مؤسسات المجتمع المدني من جانب اخر في تنمية المشاركة السياسية والتنمية المستدامة .
4. التعرف على الوسائل اللازمة النظرية والتطبيقية للوصول إلى متطلبات الإصلاح المنشود في الأردن .

ثالثاً : مشكلة الدراسة

في ظل الظروف والمتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية أصبح التحديث السياسي ضرورة ملحة لمعظم الدول العربية . فقد أسهمت هذه التطورات في تنامي الاهتمام بقضية الإصلاح والديمقراطية سواء على مستوى صياغة قوانين جديدة للانتخابات او تعديل بعض بنود الدستور . ولم تكن المملكة الأردنية الهاشمية غائبة عن هذا التحول والتطور الحاصل في هذا المجال .

من هنا تكمن المشكلة البحثية في المدى الذي أثرت فيه المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن وخاصة بعد الثورات العربية (الربيع العربي).

وستحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

1- ما المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي .

2- ما هي مراحل صنع الإصلاح السياسي في الأردن ؟ وما هي دوافعه ؟

3- ما اثر المتغيرات الداخلية على عملية الإصلاح السياسي في الأردن ؟

4- ما اثر المتغيرات الإقليمية على عملية الإصلاح السياسي في الأردن ؟

رابعاً : فرضيات الدراسة

بناءاً على مشكلة الدراسة والأهداف سالفة الذكر تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرات الداخلية والخارجية التي طرأت على الأردن وبين تطور مسيرة عملية الإصلاح والتحديث في الأردن ، وينبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات أخرى يتمثل أبرزها بما يلي :-

1. وجود علاقة ارتباطية بين الإرادة السياسية والمجتمعية في الأردن وبين عملية التحول الديمقراطي بعد (الربيع العربي)
2. كلما زادت المطالب الإصلاحية الإقليمية والدولية أثرت في الإسهام المجتمعي في المشاركة السياسية .
3. هناك علاقة ارتباطية بين المتغير الاقتصادي والمجتمعي بشكل عام وبين تطور أو تراجع عملية الإصلاح والتحديث في الأردن .

خامساً : متغيرات الدراسة

المتغير المستقل :- المتغيرات الداخلية والإقليمية .

المتغير التابع :- عملية الإصلاح والتحديث في الأردن .

سادساً : منهجية الدراسة

تستخدم الدراسة منهج تحليل النظم السياسية لبيان جدية النظام السياسي الأردني في التحول الديمقراطي من خلال تحويل المطالب من مدخلات إلى مخرجات بعد تحليلها . ويقوم هذا المنهج على عمليات التأثير ألاسترجاعي للمخرجات على المدخلات، ويتم ذلك من خلال ما تحدثه المخرجات على البيئة من آثار سلباً أو إيجاباً ويكون لها تأثيرها في ذات الوقت على المدخلات. بعبارة أخرى، التغذية الاسترجاعية هي عملية يتم بمقتضاها تدفق المعلومات من البيئة إلى النظام السياسي من جديد في شكل مدخلات عن نتائج قراراته وأفعاله. التغذية الاسترجعاية بهذا المعنى تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته، ومخرجاته بمدخلاته، وتعطي في ذات الوقت الطابع الديناميكي المستمر للنظام[1] .

وكذلك تستخدم الدراسة المنهج التاريخي للاطلاع وبيان طبيعة التحول الديمقراطي في الأردن وتحليل المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث غي الأردن والمنهج التاريخي "عبارة عن إعادة للماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، ومن ثم تمحيصها وأخيراً تأليفها؛ ليتم عرض الحقائق أولاً عرضاً صحيحاً في مدلولاتها وفي تأليفها، وحتى يتم التوصل حينئذٍ إلى استنتاج مجموعة من النتائج ذات البراهين العلمية الواضحة وهو أيضاً "ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل كما يعرف،"مجموعة الخطوات العملية التي تساعد المؤرخ على قراءة وبحث ماضي الشعوب والأمم وتسجيل أحداث تاريخها كما وقعت وترتيبها و استخلاص النتائج وبيان القوانين التي تحكم سلوك البشر وصياغة كل ذلك بطريقة يسهل على الأجيال الحاضرة فهمها بما يساعد

[1]) جابرييل الموند، بيغهام باول(1966) السياسة المقارنة. ترجمة أحمد عناني ، الطبعة الاولى، مكتبة الوعي السائر ، القاهرة ص 222

على فهم الواقع والتنبيه للمستقبل [1] . وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج التاريخي نظرا لما له من أهمية كبرى في نقل الأحداث وتحليل الظواهر الإجتماعية والسياسية والإعلامية التي شهدها النظام السياسي الأردني ، وتحديد أهم الأسباب والدوافع المحلية والإقليمية والدولية التي مر بها التحول الديمقراطي في الأردن .

سابعاً :مصطلحات الدراسة

اولاً: الإصلاح السياسي :

ليس هناك إجماع على تعريف شامل لكل أبعاد الإصلاح, فالنظر إلى الإصلاح، ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الإصلاح، وبالعودة إلى مرجعيتنا التراثية التي نقصد بها مجموع ما يندرج تحت مفهوم (الفكر العربي الإسلامي) أي منذ ظهور الإسلام إلى القرن الثامن عشر, نرى بإنه ليس هناك في المعاجم العربية القديمة أي تعريف للإصلاح غير القول الإصلاح ضد الفساد، وإذا رجعنا إلى معنى الفساد ردتنا إلى الإصلاح بقولها :الإفساد ضد الإصلاح[2]، في حين نرى في المرجعية الأوربية التراثية منها، والمعاصرة، وبالعودة إلى المعاجم اللغوية الأوربية أن كلمة(Reform)، وهي الكلمة المقابلة لكلمة الإصلاح تعني: إعطاء صورة أخرى, أو إعادة تكوين شي ما ليبدو بمظهر جديد[3].

وقد عرفت الموسوعة السياسية الإصلاح بأنه تعديل غير جذري في شكل الحكم, أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأساسها, وهو خلافا لمفهوم الثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي

---

[1]) مصباح ، عامر ،(2008) منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص 75

[2]) الجابري ،محمد عابد,(2005) في نقد الحاجة إلى الإصلاح, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ص 17

[3])(Reform) كلمة تتكون من لاحقة (re) التي تعني الإعادة, ولفظ(Form)، ومعناه الشكل أو الصيغة, وهكذا فمعنى (Reform)التي تقابل (الإصلاح)في لغتنا العربية هي أعادة تكوين أو إعطاء صورة أخرى للشئ :انظر : بعلبكي، منير ، قاموس المورد,(1977) ط11, دار العلم للملايين, بيروت ,ص77

الاجتماعي القائم, دون مساس بأسس هذا النظام, إذ أن الإصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقامة لمحاولة منع إنهيار المباني المتداعية، ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو لتأخير وقوعها[1]

يشير هذا المفهوم إلى فكرة التحديث السياسي والمؤسساتي،وبناء الديمقراطية،والتغيير المنضبط في مستوى التطور السياسي والمؤسساتي والثقافي،وتطوير التنظيم الدستوري لسلطات الدولة وتحقيق المساءلة والتركيز على المشاركة الشعبية بكل مستوياتها والتعبئة الجماهيرية واستقلالية إدارة أجهزة الدولة وضمان الحقوق والحريات العامة للمواطنين، وتمكينهم من نيل حقوقهم والاستمتاع بحرياتهم التي كفلها لهم الدستور والقانون [2]

و يعرف الإصلاح السياسي بأنه " كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما من غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق بناء نظم الديمقراطية ،كما أنه يعني القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها، من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي وذلك بهدف زيادة فعالية النظام السياسي وقدرته على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار ، فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام وباليات نابعة من داخل النظام[3]

ويعرف الإصلاح السياسي إجرائيا بأنه عملية تعديل في القوانين التي تساهم في تطوير الإطار العام للنظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة دون المساس بهذا النظام خلال الفترة الممتدة من 2010 ولغاية 2015

---

1) الكيالي،عبد الوهاب(1974) الموسوعة السياسية,الدار العربية للدراسات والنشر,بيروت,ص 55

2) الهيتي الهادي نعمان (2003) إشكالية المستقبل في الوعي العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،ص 07.

3) ابو عامود ، محمد سعيد ، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية ، القاهرة ، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي ، 2004

ثانياً : المتغيرات

يرتبط مفهوم المتغيرات في دراسة تفاعلات الدولة كنظام على الصعيدين الداخلي والخارجي، إلى ما ذهب اليه تشارلز هيرمان (Charles Hermann) عند تقديمه أربعة انماط نظرية للتغيير في استراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية [1] والتي تتمثل بالتالية:

التغير التكيفي: ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه إلى قضية ما مع بقاء أهداف السياسة وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هو دون المساس بها أو كونه ليس له أي مردود تغييرها، ويعتبر هذا النمط نظريا على واقع الاستراتيجيات وأهدافها – .التغير الهدفي: حيث بهذا النمط تتغير أهداف السياسةً لكل من المصالح العامة للدولة في وسائلها وأدواتها وفقا والقوى الفكرية السياسية المؤثرة – .التغير البرمجي: حيث ينشأ نتيجة تغيير في أدوات ووسائل سياسة الدولة دون تغيير جوهري في أهداف الاستراتيجيات المرسومة – .التغير التوجهي: ويظهر هذا النمط عند وجود تغير جذري يؤدي إلى التأثير على التوجه العام لتفاعل الدولة على المستوى الخارجي.

ثالثاً: البيئة الداخلية

تشكل البيئة المحلية سياق الخلفية التي يتم استناداً إليها رسم السياسة[2]. و يعرف Joseph Frankel ،البيئة عموما الداخلية أو الخارجية في كتابه" The Making of Foreign Policy بأنها :"البيئة، (أو المحيط) ، تستعمل كوصف لكل العوامل البيئية" (3) .

---

[1] Hermann, Charles, “Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy”,
International Studies Quarterly, 34,1990,P.5.

[2]) غراهام ايفانز و جيفري نوينهام (2000) ،"السياسة الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، ص 215

[3]) Joseph frankel,The making of foreign policy, oxford university press, new york,1963.p 4.

أما البيئة الداخلية فهي:" كل شأنا او قضية داخلية تمس السياسة الخارجية [1] ، عموما تقع البيئة الداخلية في إطار المجتمع الذي يتخذ صانعوا القرار قراراتهم من أجله وتشمل السياسات الداخلية (الرأي العام ، الموقع الجغرافي ، طبيعة النظام السياسي القيم الرئيسية للمجتمع ، الأحزاب ، جماعات الضغط ..) ويمكن إضافة الخبرة الوطنية في التعامل مع القضايا السياسية الدولية.

أما **Snyder** فيعرف المحيط أو البيئة الداخلية بأنه: " يشمل ما يعرف بالسياسات الداخلية و الرأي العام و الموقع الجغرافي للدول كذلك الثقافة العامة و السمات الرئيسية التي ينطبع بها السكان و طريقة تنظيم المجتمع و أدائه لوظائفه"[2].

رابعاً:المتغيرات الداخلية: ويقصد بها كل العوامل والعناصر المكونة للبيئة الداخلية والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية صناعة القرار.

خامساً: المتغيرات الخارجية وهي تعني كل العوامل الخارجية المؤثرة في عملية صناعة القرار السياسي والتي يمكن حصرها في المحيط المادي والجغرافي.

سادساً: النظام الاقليمي : يستعمل مصطلح النظام الإقليمي(Regional System) ، على أساس أنه تجميع لدول متجاورة أو متقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين، بينها من الخصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، أي تجميع لعدد من الدول القومية المتجاورة التي يجمع بينها إطار تفاعلي مميز، و تشكل مرحلة وسطا بين الدول القومية و النظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية و نظامية مستمرة على)سياسات و خيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد

[1]) Ibid. p 4

[2]) ناصيف، يوسف حتي(1985) النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الخامسة، دار الكتاب العربي. بيروت، ص 179.

المفهوم الإجرائي للمتغيرات توظف الدراسة مفهوم المتغيرات عند دراسة مجمل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تأثرت بها الدولة الاردنية خلال مرحلة الدراسة 2010 وحتى نهاية حدود الدراسة 2015.

ثامناً:الدراسات السابقة

دراسة بعنوان : دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي:دراسة تحليلية (2001–2010)[1]

شخص الباحث في هذه الدراسة الهامة دعوات الإصلاح في الأردن على ضوء المطالب الإصلاحية والعوامل التي أسهمت بتعزيزها والتحديات التي تواجهها والشروط النظرية لمعالجتها. كما بينت الدراسة طبيعة السياسات الحكومية التي مارستها السلطة التنفيذية خلال العقد الماضي في كل من المجال السياسي والمجال الاقتصادي والتي أثرت تداعياتها على الرضا المجتمعي العام. ولتوضيح ذلك تم توظيف ابرز مؤشرات الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي للوقوف على ماهية الممارسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وأثرت بالتالي على التوجهات المجتمعية في مختلف مجالات الحياة خاصة عند قوى الحراك السياسي من جانب، وعلى النواحي الاقتصادية للدولة والأفراد ممثلة بالتضخم والبطالة وزيادة حجم المديونية العامة ومعدل النمو الاقتصادي والشفافية، من جانب آخر.

وتقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها" هناك علاقة ارتباطية بين مخرجات السياسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وبين تنامي مطالب الاصلاح المجتمعية في الاردن ".لذا تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاحصائي لتشخيص الواقع الذي أدى إلى تنامي الدعوات المطالبة بالإصلاح نتيجة الآثار السلبية للسياسات والإجراءات الحكومية ذات العلاقة بالجانبين السياسي والاقتصادي.

---

[1]) المقداد ،محمد دراسة بعنوان : دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي:دراسة تحليلية (2001–2010) ، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ،جامعة اليرموك ، العدد الثاني أ ،المجلد التاسع ، 2012

وأخيرا، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يتمثل أبرزها بان السياسات الحكومية لها علاقة مباشرة في تنامي المطالب المجتمعية، لما تركته من نتائج سلبية على واقع مكونات الدولة الأردنية. وان التعاون على الدوام مع المجتمع من خلال تياراته وقواه في رسم السياسات والشراكة الفاعلة في تنفيذها هي الرهان الأمثل للتقليل من آثارها في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

اولاً: دراسة بعنوان "التحديث والإصلاح السياسي بالوطن العربي" [1]

عالج الباحث هذا الموضوع من خلال الاعتماد على منهجين أساسيين، أولهما المنهج التاريخي الذي يهدف الى التعرف على الماضي الذي يوصل لمعرفة الحاضر ومن ثم دراسة المستقبل، أما المنهج الثاني الذي اعتمده الباحث فهو المنهج التحليلي من أجل دراسة وتحليل ظاهرة التحديث والإصلاح السياسي ومن ثم تقويمها، وبناء على ذلك تمت دراسة الموضوع وفق هيكلية البحث التي تتضمن خمسة مباحث، شمل الأول مدخل لمفهوم التحديث والإصلاح السياسي، وتناول المبحث الثاني متطلبات التحديث والإصلاح السياسي، عبر مناقشة قضايا التحرر من الاستعمار، وقضية الاندماج العربي ومن ثم الاعتماد على الذات، أما المبحث الثالث فتناول المشاركة السياسية عبر معالجة موضوع المشاركة في الدساتير العربية، ومناقشة واقع الاستقرار السياسي، ومن ثم سيادة ثقافة الحوار بدلاً من العنف. أما المبحث الرابع فعالج موضوع الاحزاب السياسية العربية عبر تناول عوامل نشأة الاحزاب تلك، وانتقال التجارب السياسية في الوطن العربي من الاحادية الحزبية إلى الحزبية المتعددة، أما المبحث الخامس فتناول ابعاد عملية الاصلاح السياسي في الوطن العربي وأهم الإشكاليات التي تواجهها.

---

[1]) حميد ،خميس دهام ، التحديث والإصلاح السياسي بالوطن العربي ، مجلة مداد الاداب ،كلية الاداب ،الجامعة العراقية ،العراق، العدد الرابع ،2012

وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية أهم صيغة للتعبير عن التحديث والإصلاح والتنمية السياسية لأنها تعني إمكانية مساهمة الفرد أو الجماعة، وحتى نظام ديمقراطي يؤمن الاعتراف بتجمعات الأفراد الجزئية، في اتخاذ القرار اولاً، والدفاع عن المصالح ثانياً والمشاركة في توزيع القوة والسلطة.

ثانياً:دراسة بعنوان "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية"[1]

وخلاصة هذه الدراسة إن الإصلاح أو التغيير السلمي Peaceful Change الذي عادة ما يكون بالوسائل والأدوات الديمقراطية وعلى رأسها الانتخابات، هو الذي تسعى معظم الشعوب إلى بلوغه، ولعل تجربة التحول الديمقراطي السلمي في دول أوروبا الشرقية هي خير برهان على ذلك.

كما وضح الباحث إن الإصلاح بحاجة إلى إصلاحيين يتمتعون بمزايا معينة منها قوة الإرادة وصدق الانتماء وثقافة الحوار والتسامح، والرغبة في المشاركة، واحترام قيم العدالة والمساواة والشفافية، وحقوق الإنسان التي ضمنتها المواثيق الدولية، ورفض الفساد والاستبداد والعنف، وهذا يتطلب مشاركة الجميع في المجتمع من حكام ومحكومين، رجال ونساء، أن حركة التقدم والإصلاح لا يمكن أن تتم إلا من خلال إتاحة الفرصة المتساوية لكل فئات المجتمع في المشاركة والتفاعل، وحشد الطاقات من أجل بناء الوطن الحر، وخلق المواطن السعيد المشارك بفعالية في مسيرة الإصلاح والتحديث من أجل بناء مجتمع الغد. فالإصلاح عملية مجتمعية وبالتالي فان الفرد محدود الإمكانات ولا يستطيع إحداث الإصلاح بمفرده، فلا بد من أن ينتظم الأفراد في إطار جماعي من خلال مؤسسات المجتمع المدني سعياً لتحقيق الإصلاح المنشود.

---

[1]) بني سلامة ،محمد ، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية ،مجلة **المنارة**، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مجلد 13، عدد 5، 2007.

ثالثاً :دراسة بعنوان "الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني ً وطنا للعيش المشترك [1]

تدور هذه الدراسة حول محور رئيسي وهو "محاولة لبلورة مفهوم المواطنة وإعادة الاعتبار السياسي والحقوقي للمواطن، حتى تتوفر كل الظروف والمعطيات المفضية إلى مشاركة جميع المواطنين في عملية البناء والتطوير" ومن أجل الوصول إلى مبدأ المواطنة، وتجسيد مقتضياتها ومتطلباتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، يرى الباحث : لا خيار أمام الجميع إلا الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي والثقافي والاجتماعي... وحجر الأساس في هذا المشروع الإصلاحي، هو إعادة الاعتبار للفرد والتعامل معه على أساس المواطنة بصرف النظر عن انتماءاته التاريخية والراهنة، وأن تتعامل معه مؤسسة الدولة على أساس انتمائه الوطني.

وركزَّ الباحث في دراسته حول موضوع (الثقافة)، إذ هي – تمثل المحور الأهم في عملية الإصلاح؛ فبغير تحقيق مطلب الإصلاح الثقافي، قد يتعذر علينا تحقيق الإصلاح في أشكاله المختلفة، من قبيل: الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، والإصلاح الاجتماعي.

وتشتمل هذه الدراسة على مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول بحثية ، جرى التطرق في مقدمة الدراسة وعبر مدخل الإصلاح السياسي وقضايا المواطنة إلى أن تجسيد مبدأ المواطنة يتطلب على المستوى العملي الكثير من العمل والكفاح للتخلص من الدوائر والممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع . وأكمل المؤلف تناول مبدأ المواطنة من خلال التركيز على عنوان الثقافة وشروط المواطنة مفتتحا الفصل الأول الاستيبان الذي سبق أن أجرته مجلة لهلال المصرية في النصف الثاني من القرن العشرين ، وشمل تصورات الكتاب والمفكرين والمثقفين العرب للعالم

[1]) محفوظ ،محمد (2004) الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني ً وطنا للعيش المشترك ،المركز الثقافي العربي ، بيروت

بعد نصف قرن من ذلك الحين، والمقصود به أوائل القرن الحادي والعشرين . حيث أطلق عناصر عينة الاستبيان لأنفسهم العنان لتأمل أحوال العرب في مختلف النواحي والمستويات ، ليستشف المؤلف طغيان حالة اللامبالاة وثقافة التبرير للذات ولوم التاريخ والأجيال السابقة ، الوطنيةً معرجا على بعض العناوين الفرعية التي شملت الثقافة تطوير الواقع الثقافي . .. ، والمشهد الثقافي .. وأفق الاختلاف والحوار ، والتنوع الاجتماعي والحقوق الثقافية ، الوطنيً مبديا عدد من المقترحات التي ساقها في إطار العمل على أما الفصل الثاني فقد أهتم بالفضاءات النقدية المتعلقة بالمواطنة ومفارقات الواقع ، والمرأة والإصلاح السياسي والاجتماعي ، والأمن وجدليات الحرية . فيما تضمن الفصل الثالث رؤية في الأفق من خلال التركيز على الوحدة الوطنية ، وعلاقتها بكل من المجتمع المدني والعولمة.

جاءت الخاتمة لتعيد التذكير بما ورد في الفصول البحثية بشكل مركز من الاهتمام بالعلاقة العميقة والجوهرية التي تربط بين مفهوم المواطنة والأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة ، باعتبار أن مضامين المواطنة بحاجة إلى فضاء سياسي جديد يقوم بتحريك الساحة ومكوناتها وقواها المتعددة باتجاه العناصر والمفردات الضرورة للمفهوم.

رابعاً: دراسة بعنوان "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 – 2012[1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن للفترة 1999–2012 آليات، وتحديد مفهوم المشاركة السياسية في إطاريها النظري والعملي وأهميتها في الأردن، والتعرف

[1]) الخلايلة ، هشام سلمان حمد. أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999 – 2012 رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ،الاردن ،عمان

على التفاعل بين عملية المشاركة السياسية والقرار السياسي في الأردن ، مع إبراز أثر الإصلاح السياسي على قنوات المشاركة السياسية في الأردن . وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي وذلك من خلال جمع المعلومات والحقائق والوقائع السياسية عن عملية الإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية وترتيبها من مصادرها الأولية والثانوية عبر الوثائق الرسمية والأدبيات المنشورة ، ومن ثم تحليل تلك الحقائق والمعلومات وتفسيرها ، لتكون أساسا للمستقبلً لفهم المشكلات بطريقة منطقية، وتحليلها وتفسيرها بهدف الوصول إلى استنتاجات تساعد في فهم أوضاع الحاضر والتخطيط . وتمكنت الدراسة من إثبات صحة فرضيتها القائلة : وجود علاقة طردية بين الإصلاح السياسي وعملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ، بعد أن توصلت الدراسة لعددٍ من الاستنتاجات والتي كان أبرزها : إن واقع الإصلاح السياسي في الأردن كان حافلاً بالانجازات من خلال تبني الملك عبد الله الثاني لهذه المهمة، التي تكللت بتشريع عدد من القوانين التي تخص الحياة السياسية في البلاد . إن للمشاركة السياسية أهمية كبيرة كونها ضرورية على صعيد الفرد والمجتمع والدولة ، لأنها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية .

خامساً: دراسة بعنوان " أسس ومرتكزات التحول الديمقراطي في الوطن العربي"[1]

برع الباحث في تشخيص العديد من الأسس والمرتكزات النظرية اللازمة لتجسيد مسيرة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بصفة عامة، إضافة إلى مناقشة هذه الأسس كمنطلقات ومرجعية يمكن اعتمادها في الأردن –كحالة دراسة– كونها إحدى الأنظمة السياسية العربية.

---

[1]) المقداد محمد أسس ومرتكزات التحول الديمقراطي في الوطن العربي الاردن حالة دراسة ، مجلة المنارة ،جامعة ال البيت ،المجلد 13 ،العدد 7 ،2007

كما تستعرض الدراسة الآليات التي تساهم في التحول الديمقراطي المنشود، كمسؤولية التنشئة السياسية، ثقافة الثقة والحوار، ودور مؤسسات المجتمع المدني، ودور الإرادة السياسية في تفعيل أدوات العمل الديمقراطي، إضافة إلى دور القواعد القانونية مثل الدستور، قانون الانتخاب، قانون الأحزاب، وقانون المطبوعات والنشر في الحراك السياسي بغية الإصلاح والتحديث باتباع النهج الديمقراطي.

واستندت الدراسة على جملة من الفرضيات والتساؤلات المنبثقة عن المشكلة البحثية، توضح بمجملها العلاقات الارتباطية بين الجوانب الرئيسية التي تدفع بالتحول الديمقراطي مثل: الضغوط الداخلية والخارجية، وأهمية العدالة الاجتماعية القائمة على تكافؤ الفرص، ووسائل التنشئة السياسية؛ كونها جميعا تترجم فاعلية البناء الديمقراطي. لذا استخدمت الدراسة كل من منهج النظم والمنهج القانوني تم توظيفها لتوضيح الجوانب سالفة الذكر.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أبرزها، بأنه على الرغم من وجود أسس ومرتكزات نظرية ملموسة، وأخرى ما زالت لازمة لترسيخ مسيرة التحول الديمقراطي المنشودة، إلا أنها تبقى رهينة الإرادة السياسية التي تحكم سلوك صنع القرار من جانب ، والحاجة إلى تأطير استمرارية النشاط المجتمعي المطالب بالإصلاح السياسي من جانب آخر.

الدراسات الأجنبية :

اولاً: دراسة بعنوان "Aiding Democracy aboard: Learning Curve"[1]

أوضحت هذه الدراسة أن صفة التعددية الحزبية وتداول السلطة تحولان دون استفراد طرف سياسي ما بالقوة والنفوذ، فالمعارضة تقوم بدور رقابي دقيق وشفاف ومتواصل وعلمي، وهي تحصي هفوات الحكومة وذلك لإسقاطها وأخذ مكانها. إلا أن هذه المعارضة يجب أن تتصف بالإيجابية، فما أن تتوصل إلى كشف خطأ حكومي ما، فعليها أن تبادر إلى طرح البديل، وهذا السلوك يدفع بالحكومة من منطلق مبدأ صيانة الذات إلى تحسين أدائها حتى تظل حائزة على رضا الناس وبالتالي إعادة انتخابها.

ثالثاً: دراسة بعنوان "Arab Democratization: A Poor Cousin"[2]

ورد في هذه الدراسة أن الدول الخليجية الريعية تتمتع ببعض الاستقلال عن مواطنيها بحكم اعتمادها على مصادر خارجية للدخل، هذا الاستقلال يتم تفسيره على أنه ما دامت الدولة لا تثقل كاهل المواطنين بالضرائب فإن المواطنين العاميين لا يهتمون كثيراً ببناء مؤسسات ديمقراطية تمكنهم من المشاركة في صنع السياسة العامة ومن محاسبة المسؤولين . وتخلص هذه الفكرة بتحوير لقول قديم يلخص تطور النظام الديمقراطي إذ يصبح القول: "لا ضرائب دون تمثيل"، في السياق الشرق الأوسطي "لا ضرائب، لا تمثيل". وينتج عن هذا التأثير من قبل الدولة الريعية

---

[1] (Thomas Carothers:(1999) "Aiding Democracy aboard: Learning Curve" Carnegie Endowment for International Peace ,Washington,D. C

[2] (**Bahgat, Korany: (1994)" Arab Democratization: A Poor Cousin , Political Science and Politics, Cairo**

(الخليجية) شراء النخب الحاكمة لشرعيتها عن طريق خفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الاجتماعي، ودعم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم، من أجل تقليص مطالب المعارضة بإجراء إصلاحات ديمقراطية.

وبعد مراجعة الدراسات السابقة وجد الباحث أن هنالك ضرورة ملحة لدراسة اثر المتغيرات الإقليمية والداخلية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها جاءت في أعقاب التطورات المتسارعة في مجال الإصلاح السياسي في الأردن بعد التوترات التي شهدتها العديد من الدول العربية خلال فترة الدراسة . كما تاتي هذه الدراسة استكمالا للدراسات السابقة ،حيث تناولت اثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح السياسي وهو ما تقف عنده بشكل مفصل الدراسات الأخرى .

الفصل الأول :

الإصلاح السياسي دراسة نظرية

يعتبر الإصلاح السياسي جملة من التفاعلات والتغيرات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وله أبعاد تمس جميع أركان الدولة من سلطات ومؤسسات وتنظيمات، كما أن للإصلاح السياسي عدة أطراف فاعلة، تتباين أهدافها وتوجهاتها سواء على المستوى الداخلي والخارجي.

إن التحديث والإصلاح وخاصة في المجال السياسي في أي مجتمع كان ،هو نتيجة لتداخل مجموعة من العوامل النابعة من البيئتين الداخلية والخارجية ، وفي الغالب فان البيئة الداخلية تبقى المحدد الرئيس لحدة واتجاه التحولات السياسية ، في حين تلعب البيئة الخارجية دور المساعد والمحفز (1).

ومنه سنسعى من خلال هذا الفصل أن نفهم عملية الإصلاح السياسي كبنية لها اتجاهات واليات وتداخل مع المفاهيم الأخرى ، وهذا ما سنتناوله في مباحث هذا الفصل حيث تم تقسيمها على النحو التالي:

المبحث الأول :الاتجاهات النظرية المفسرة للإصلاح السياسي.

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

المبحث الثالث : آليات و مراحل وعوامل الإصلاح السياسي

---

[1]) الخثلان ،صالح بن محمد(2009) "السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي"، المجلة العربية للعلوم السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد (19) ،ص ،129

المبحث الأول :الاتجاهات النظرية المفسرة للإصلاح السياسي.

تعددت الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بين العديد من والمفكرين والكتاب ، بحسب اختلاف توجهاتهم الإيديولوجية هذا من جهة و تباين الظروف والعوامل البيئية للإصلاح السياسي من نظام لآخر من جهة أخرى وتتمثل أهم الاتجاهات والمداخل المفسرة لعملية الإصلاح السياسي وسوف نستعرض هذه التوجهات وفق ما يلي:

المطلب الأول: المدخل التحديثي

يؤكد هذا المدخل على أهمية التعامل مع المتطلبات المجتمعية ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وذلك استناداً إلى الربط بين الأخذ بمبدأ الديمقراطية بين أفراد ومؤسسات الدولة والانتقال بذلك إلى وضع الصيغ اللازمة الاقتصادية كونها تمس الاحتياجات الأساسية للأفراد، وتبين ذلك من خلال ما استعرضه عالم الاجتماع السياسي (لبيست lipset) في مقالته الموسومة " الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية :التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية تناول فيها وضع البلدان التي تتمتع بالديمقراطيات المستقرة في أوروبا وأمريكيا الشمالية مقارنة بالبلدان غير الديمقراطية في أميركا اللاتينية، فخلص إلى أن البلدان الديمقراطية تتمتع بمستويات تنموية (اجتماعية واقتصادية) أعلى بكثير من البلدان غير الديمقراطية، نتيجة ارتباط سياسة الحكومات بالمتغيرات الاجتماعية التي تعنى برفع مستوى التنمية الاقتصادية من جانب،وبتفاعلات الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة بطريقة بعيدة عن الصراع من جانب آخر .ويعلل ذلك بأن النظام السياسي الرشيد يعمل

على الدوام لإيجاد مصالح حيوية مطلوبة تتلاءم واحتياجات الأفراد والدولة وتنميتها بأسلوب متقدم[1].

و هنا يثور تساؤل مهم: ما هي ابرز المحاور التي تؤدي إلي عملية الإصلاح ويمكن الإجابة عن مثل هذا السؤال من خلال استعراض الدراسة التي قدمها (ليبست **S.M Lipset**). سابقة الذكر حيث أن التحدي المبكر والمهم لأطروحته, وللمدخل التحديثي بصفة عامة, قد جاء من الباحث السياسي (دانكورت روستو (Dankwart Rustow) ، حيث أشار روستو إلي أن الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الإصلاح السياسي والديمقراطية التي افترضها ليبست وغيره كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلي استمرارية وترسيخ الديمقراطية. بيد أن اهتمام روستو وغيره من الباحثين يتمحور حول تساؤل مختلف هو كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول [2] .

ويبين(جروسمان Grossman) أن النوع الأخير من التساؤلات والاهتمامات يتطلب وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع السلطة السياسية للمساءلة أمام أفراد المجتمع مما يحفز أصحاب صنع القرار بتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمرار بتهم في الحكم، وان النظام الديمقراطي هو الذي يلزم أفراد السلطة بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية، وتجعلهم على الدوام يسعون بفاعلية لوضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم كافة مكونات الدولة [3] .واما(جوليرمو اجونيلGuillermo O'Donnell) "يرى بأن" التحديث في الدول النامية يقود تلقائيا إلى السلطوية

---

[1]) المقداد ،محمد ، **دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي :دراسة تحليلية (2001-2010)** مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ،كلية الآداب – جامعة اليرموك ، المجلد التاسع ، العدد الثاني، 2012 ،ص 524

[2]) Anderson, L. (ed.),1999 "Transition to Democracy", (New York: Columbia University Press, pp. 14-16.

[3]) المقداد ،محمد ، **دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي :دراسة تحليلية (2001-2010)** مرجع سابق ،ص 525

، إذ عادة ما تتم عملية التحديث على أيدي نخبة تكنوقراطية تعمل في ظل سيطرة العسكريين، ومن ثم فهو نمط من أنماط الحكم العسكري، أكثر بيروقراطية وأقل شخصانية وأقل مؤسسية وأكثر تحديثا من النظم العسكرية التقليدية [1].

المطلب الثاني : المدخل الانتقالي : الذي تناوله الباحث السياسي (دانكورت روستو)في مقالته الانتقال إلى الديمقراطية التي ركز فيها على أهمية الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية، وأن المدخل الانتقالي الأساسي لهذه المفردات يرتبط بمرحلة تشكل المجتمع لهويته السياسية المشتركة، بعدها تأتي مسؤولية النخب السياسية التي يجب أن يكون حراكها مبني على تفهم مجموعة المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر بها على الأفراد والحكومة [2] . و يعتقد (دانكورت روستو) أن هناك مسارا عاما يتكون من أربع مراحل تتبعه معظم البلدان خلال عملية الدمقرطة هي كما يلي[3] :

أولا:مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية

وتشكل المرحلة الأولى حسب رأي روستو بأن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني بالضرورة توافر الاجماع, بل هي مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدي الغالبية العظمي من المواطنين.

ثانياً: مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم

حيث يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية،وتتميز هذه المرحلة بصراعات سياسية حادة وغير حاسمة بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد نواتجه الرئيسية وليست نتاجا لتطور سلمي.

---

[1]) نصر ،محمد عارف، (2002) **إبستمولوجيا السياسة المقارنة – النموذج المعرفي – النظرية –المنهج** ،الطبعة الأولى ،مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت، ص 313

[2]) المقداد ،محمد ، **دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي :دراسة تحليلية (2001–2010)** مرجع سابق ،ص 524

[3]) Anderson, L. (ed.), "Transition to Democracy", Ibid, pp. 26-33

أي أن الديمقراطية تولد من رحم الصراع, بل وحتي العنف, وليست نتاجا لتطور سلمي. وهذا ما يفسر إمكانية هشاشة الديمقراطية في المراحل الأولي

ثالثا : مرحلة القرار

وتبدأ في هذه المرحلة عملية الإنتقال والتحول المبدئي،وهي لحظة تاريخية تقرر فيها أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.

رابعاً: مرحلة التعود

وفي هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية،ويرى روستو أن قرار التوصل إلى إتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة ،ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها ، وفي هذه الحالة يمكن القول إن الديمقراطية قد ترسخت في المجتمع السياسي.

المطلب الثالث: المدخل البنيوي

تختلف تفسيرات المدخل البنيوي عن المدخل الانتقالي لعمليات التحول الديمقراطي، التي تعود لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة و ليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى. هذه البنى تتحكم بشكل أو بآخر في تمكن الأفراد –خاصة النخب السياسية – على بناء الدولة القوية والحريصة على حفظ المصالح العامة والخاصة وحيوية السلطة السياسية في ملازمة تطلعات مكونات المجتمع ومؤسساته ويتم ذلك عندما يصبح سلوك العامة وصناع القرار مقيداً بالقيم البناءة وبالقوانين،مما يفتح ذلك فضاء هاما في توفير الفرص المتنوعة والمتكافئة أمام

الجميع، وبشكل منسجم قائم على الشراكة والتعاون،ومترابط مع الثقة الصادقة والعمل الشفاف وبأسلوب تبادلي بين السلطة والفرد والمؤسسات [1].

فالتفاعلات المتغيرة لبنى السلطة والقوة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) قد تدفع نحو أحد مسارين: فهي إما أن تدفع إلى الديمقراطية الليبرالية، أو إلى مسارات سياسية أخرى، ومن شأن هذه التفاعلات أن تتغير تدريجياً عبر فترات تاريخية طويلة، فإن تفسيرات المدخل البنيوي لعملية الإصلاح السياسي طويلة الأمد.

و بالاستناد إلى افتراضات المدخل البنيوي حاول "بارنجتونمور" تفسير هذه المسارات فقد تمحورت دراسته حول تفسير اختلاف المسار السياسي الذي اتخذته إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة "مسار الديمقراطية الليبرالية" عن المسار الذي اتبعته اليابان وألمانيا "مسار الفاشية" عن المسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين"مسار الثورة الشيوعية" خلال عملية التحول التاريخي، ووصل إلى أن كل مسار يختلف عن الأخر تبعا لتضافر العوامل التي دفعت هذه الدول إلى التحول والتي تختلف من دولة إلى أخرى . و استندت مقاربة (مور Moore, B) لهذا الموضوع على المقارنة التاريخية لهذه البلدان، ليس في إطار مبادرات النخب، بل في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، ثلاث منها كانت طبقات اجتماعية – الفلاحون، طبقة ملاك الأرض الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية– بينما تمثلت البنية الرابعة في الدولة [2] .

---

[1]) المقداد ،محمد ، **دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي :دراسة تحليلية (2001–2010)** مرجع سابق ،ص 525

[2])Moore, B. (1966), Social Origins of Dictatorship and Democracy, Boston: Beacon Press ,P 415-420

المبحث الثاني: الإصلاح السياسي وعلاقته بالمفاهيم الأخرى.

يأخذ مفهوم الإصلاح السياسي أبعادا متعددة مع باقي المستويات التنظيمية في النظام السياسي كونه يؤثر بشكل مباشر في بيئة النظام السياسي القائم، وعلى مختلف النواحي الاجتماعية و الاقتصادية وحتى السياسية في حد ذاتها، ذلك كون أن الإصلاح السياسي بمفهومه الشامل يدل ضمنيا على التغيير والانتقال الجذري او الجزئي لبنية وطبيعة النظام السياسي من صورة لأخرى.

وعلية فأن مصطلح الإصلاح السياسي ذو علاقة متداخلة مع باقي المصطلحات الأخرى التي تعبر عن جوهر العملية السياسية في الدولة ، وفي ظل ذلك نجد هناك بعض المصطلحات المتداولة في الحياة العامة للنظام السياسي وبالرغم من إختلافها الجوهري إلا أنه في بعض الأحيان يصعب التمييز والتفريق بينها، إلا إن هناك فروقاً دقيقة تتجلى بينها، ولعل من أهمها نجد :الحكم الراشد،الإصلاح الإداري,التنمية السياسية...إلخ ، وهذه المفاهيم تعبر عن التحول والتغير والحركة المستدامة إلى الأمام والتي تنعكس على بنية النظام السياسي، لذلك فإن تشخيص هذه المفاهيم كل على حدة يعطينا تصوراً اكثر وضوحا لمفهوم وذلك ما سنفصل فيه كما يلي:

المطلب الأول الحكم الراشد :

لتحديد علاقة الحكم الراشد بمفهوم الإصلاح السياسي ، علينا أولا أن نحدد مفهوم الحكم الراشد الذي يعبر عن إدارة قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم [1]

ويعد الحكم الراشد من أهم الدوافع والعوامل المؤدية لضرورة الإصلاح السياسي ، و يستخدم مفهوم الحكم الراشد **good governance** منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة

[1]) كريم ،حسن ،(2004)،**مفهوم الحكم الصالح** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،بيروت ،ص97

لإعطاء حكم قيمي على ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع اتجاه تطويري وتنموي وتقدمي ،أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع ،وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم ،وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[1]. وللحكم الراشد ثمانية مرتكزات او خصائص حددتها اللائحة رقم 64/2000 للجنة حقوق الإنسان وهي:المشاركة Participatory ،الاجماع consensus ،الشفافية transparency ،الرقابة accountability ،التوجيه orientation ،الاستجابة responsiveness، الفاعلية واحترام القانون effectiveness and efficiency fallows the rule law. ،كما ربطته بقدرة المحيط على احترام حقوق الإنسان وتشجيع التنمية البشرية المستدامة[2] . وللحكم الراشد ثلاثة أبعاد رئيسية يقوم عليها في إدارة شؤون الدولة والمجتمع وهي:

البعد السياسي : المرتبط بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها[3]، و يكمن هذا البعد في ضرورة احترام المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تضمن حق وحماية الحريات المدنية والسياسية لإفراد المجتمع من خلال الديمقراطية التي تعتبر شرطا في تجسيد الحكم الراشد، وتنظيم انتخابات حرة و نزيهة مفتوحة لكل المواطنين .

---

[1]) الكيالي ،عبد الوهاب وآخرون(1990)**الموسوعة السياسية**،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الثاني ،الطبعة الثانية،بيروت، ص 241

[2]) OHCHR." what is Good Governance." Available at: http//www.unhchr.ch/development/governance-01 _ntml

[3])كريم ،حسن ،**مفهوم الحكم الصالح** ،مرجع سابق ،ص 97

البعد التقني: المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها[1].و يتوقف على حسن إستغلال وتسيير الموارد المتاحة بالشكل اللازم والمطلوب، والقدرة على الاستجابة لمتطلبات البيئة المحلية، وهو يتعلق بالأساس بالجهاز الإداري وما يتطلبه من فرض للرقابة والمحاسبة والتوجيه.

البعد الاقتصادي والاجتماعي: و الذي يتمثل في تمكين الدولة للقطاع الخاص والمجتمع المدني في تحقيق التنمية لصالح المجتمع ، كما يرتبط هذا البعد بشقيه بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى استقلاليته عن الدولة من زاوية، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة من زاوية ثانية، وكذا علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من زاوية ثالثة [2].

علاقة الإصلاح السياسي بالحكم الراشد

ومن خلال ما تقدم نجد أن هناك علاقة ترابطية بين الإصلاح السياسي و الحكم الراشد كيف لا وهذا مجسدا بشكل أولي في الهدف في الهدف الرئيس وهو تحقيق الشرا كة والتقدم من خلال بذل مختلف الجهود من أجل تحقيق استقرار سياسي و رشاده سياسية في ظل تعددية ومنافسة حقيقية تؤدي إلى تداول سلمي على السلطة تحت شعار احترام حقوق الإنسان في ظل دولة الحق و القانون.

إن غاية الإصلاح السياسي بطبيعة الحال هي الديمقراطية والحكم الرشيد؛ فالهدف الكبير من وراء الإصلاح السياسي هو أن تكون هناك ديمقراطية، وأن يكون هناك حكم رشيد. والحكم الرشيد هو أن تكون هناك دولة كفؤ وفعالة ونزيهة، ودولة فعالة في التعامل مع قضايا المجتمع وفي حل المشكلات وأن تكون هناك شفافية، ومحاسبة، ومشاركة من كافة الأطراف ذات العلاقة تشارك في صنع القرار، وأن تكون هناك لا مركزية، بمعنى أن لا تتركز السلطة بيد شخص أو تكون في

[1]) المرجع السابق ، ص97 .

[2]) المرجع السابق ، ص97.

العاصمة، ولكن تكون هناك سلطات حقيقية للمؤسسات المحلية. ففكرة اللامركزية فكرة غير شائعة لدى النخب المسؤولة الحالية في الأغلبية العظمى من الدول العربية ، ولا يمكن أن يتحقق إصلاح ، في عدم وجود اللامركزية ، لأن اللامركزية تعني أن يشارك الناس كما ذكرت في مجتمعاتهم وفي كل القضايا المتعلقة بشؤون حياتهم ، فإذا لم ينتشر فكر اللامركزية لدى المسؤولين في مراكز الحكم والسلطات ، لن يتحقق الإصلاح السياسي(1) .

المطلب الثاني :الإصلاح السياسي وعلاقته بالإصلاح الإداري

وعلى الرغم من أن فكرة الإصلاح والتحديث الإداري تعبر عن مضامين تطوير الجوانب السلوكية والقوانين والأنظمة والإجراءات والهياكل التنظيمية، إلا أنها فكرة شمولية ترتبط بكلية الجهاز الإداري والخطط التنموية الشاملة وتتعدد المعاني المترادفة للإصلاح والتحديث والتطوير الإداري، حيث أنها تستهدف جميعا إحداث تغيير أو تحديث أو تطوير في الإدارة العامة للتواكب مع المتغيرات والتحديات التي أفرزتها العولمة والثورة المعلوماتية وغيرها من المتغيرات التي تلف العالم في جوانبه المختلفة.

والإصلاح الإداري أو التحديث الإداري ظاهرة من ظواهر العلم الإداري، ليست منفصلة عن الإدارة العامة، نما ترتبط بها وتطور أنشطة الدولة ومهامها. فكلما تطورت الدولة نمت الإدارة، وبرز الإصلاح الإداري أو التحديث الإداري كأحد عوامل تطور الدول وتقدمها.

يرى بعض علماء الإدارة أن الإصلاح والتحديث لا يقتصران على العملية الإدارية و يشملان التأثيرات المتبادلة مع البيئة الكلية للإدارة وعلاقاتها السياسية .وهذه النظرة الشمولية للمفهوم تنقل

---

1) الشرعة ،محمد كنوش ، "**الإصلاح السياسي في الوطن العربي .. المفهوم والدلالات** " 2011/3/12 ،في الموقع الاكتروني http://www.gerasanews.com/print.php?id=44407

عملية الإصلاح أو التحديث الإداري من «مجرد نقل لصور إدارية وأدوات تقنية وفنية حديثة إلى غرس روح الابتكار والإبداع التنظيمي والاهتمام بالإنجاز في الظروف البيئية المحيطة به [1].

وبالنظر إلى أهداف الإصلاح الإداري فإنها تتمثل في : تعزيز عملية التحول الديمقراطي ودعم التوجهات نحو اللامركزية الإدارية بهدف تشجيع المشاركة الشعبية في إدارة الشئون العامة وفي صنع القرارات. و تبسيط الإجراءات الإدارية وإصلاح الأنظمة المالية والضريبية بقصد توفير الموارد والعدالة في توزيع الأعباء. وتحسين أساليب التعامل مع المواطنين وتعزيز مفهوم ضرورة الاستجابة لمطالبهم باعتبار أن تقديم الخدمة للمواطنين هو مبرر وجود الأجهزة الإدارية. ويتم ذلك من خلال إظهار مزيد من الشفافية في عمل الموظفين والأجهزة الإدارية وتعزيز مفهوم المساءلة والمسئولية الاجتماعية [2].

العلاقة بين الإصلاح الإداري و الإصلاح السياسي:

إن عملية الربط بين عمليتي الإصلاح الإداري والسياسي تحتاج إلى مرتكزات ثلاثة (رؤية، إرادة، إمكانات)، رؤية لما ينبغي أن تكون عليه شكل الدولة ومكوناتها وعلاقات سلطاتها، مع التأكيد على الحاجة إلى الإصلاح وتحديد المسؤولية وتعيين وسائل التنفيذ، وبالتالي فإن عملية الإصلاح الإداري عملية سياسية تصنع العلاقة بين السلطة الإدارية والقوى المختلفة للمجتمع بتوافق بين البرنامجين السياسي والإداري، وفي نفس السياق فان عملية الإصلاح السياسي كجزء من عملية الإصلاح وهي تحتاج إلى رؤية وإرادة، والإرادة تترجم على شكل قوانين وإدارة بشرية، وعلى هاتين الركيزتين يتحدد شكل الإصلاح ومضامينه إما صعودا أو هبوطا ومن هنا تأتي أهمية الإصلاح

---

[1]) العدوان، ياسر (1986)، **نماذج لمفاهيم الإصلاح الإداري في الوطن العربي في كتاب الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي**، تحرير د. ناصر محمد الصائغ، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ص 786.

[2]) الصيرفي، محمد (2008)، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، الطبعة الاولى ، مؤسسة حورس الدولية، ص94 ،93.

الإداري كمدخل لعملية الإصلاح السياسي – وعملية الإصلاح في جوهرها هي مهمة تاريخية في أوجهها المختلفة [1].

والإصلاح الإداري مضمون ايجابي يهدف إلى نشر الوعي والإدراك بين المسؤلين أو السلطات المختصة والمواطنين حول الأهمية والحاجة إلى أن نبني أحدث المفاهيم والأفكار في مجال علم الإدارة العصري في إطار الإدارة العامة [2] .

و بالإطلاع على تجارب الإصلاح الإداري في الدول المختلفة تبين لنا أنه يمكن التمييز بين أربع مستويات للإصلاح الإداري تتبع أو تعتمد بناءً على مدى نطاق شمول الإصلاح أو درجته.

- **الإصلاح الجزئي:** وتمثل جهود التطوير الإداري التي تنصب على قلة من العناصر المكونة للنظام الإداري الكلي ويختار للتطوير فيها عدد محدود من المنظمات فقد يتم تبسيط إجراءات العمل أو تطوير الهياكل التنظيمية والوظيفية. وتأتي النتائج في أضيق الحدود غالباً.

- **الإصلاح الأفقي** : تمثل هذه الإستراتيجية جهود الإصلاح الإداري التي تركز على قلة من العناصر المكونة للنظام الإداري الكلي لكنها تطبق على كل منظمات الجهاز الحكومي أو قطاعاته, وتعتبر أيضاً قاصرة ومثال على ذلك تصحيح سلم الأجور والمرتبات أو وضع الهياكل التنظيمية وتطويرها أو أجراء تقييم للوظائف في جميع قطاعات الجهاز الحكومي.

---

[1]) الربيع ،فايز، **الإصلاح الإداري بوابة الإصلاح السياسي** ،2013/3/6 على الموقع الالكتروني http://m.alrai.com/article/572129.html

[2]) أنطوان ،رندة,(2000) **الإصلاح والتحديث الإداري** ، المعهد الوطني للعلوم الإدارية، صنعاء، السنة الأولى، العدد٢، ص 33

- **الإصلاح القطاعي:** تمثل هذه الإستراتيجية جهود الإصلاح التي تنتقي عدداً محدداً من المنظمات الحكومية, وتركز على متطلبات التطوير لرفع فعالية أدائها, فيتم بذلك تطوير مختلف العناصر الحرجة لأنظمة هذه المنظمات وممارستها.وتعتبر هذه الإستراتيجية نموذجاً مصغراً للتطوير المتكامل في النظام الإداري للجهاز الحكومي.

- **الإصلاح الشامل** : تمثل هذه الإستراتيجية جهود الإصلاح الإداري التي تتناول بالتطوير مختلف العناصر الحرجة للأنظمة والممارسات الإدارية, وذلك في قطاعات الجهاز الإداري كافة.وتعتبر هذه الإستراتيجية ثورة في أنظمة الجهاز الحكومي وممارساته إذا تم تطبيقها دفعة واحدة وعلى نطاق شامل[1]

و تأسيسا على ما سبق نرى إن هناك علاقة وطيدة بين الإصلاح السياسي والإصلاح الإداري، ذلك أن الإصلاح السياسي هو الذي يؤثر في الإدارة العامة وجهازها البيروقراطي ، بحيث يعتبر الإصلاح السياسي بمثابة العملية المنظمة والموجهة بل والمحركة لمهام وأدوار الجهاز البيروقراطي في الدولة، كما أن الإصلاح الإداري بذلك هو جزء من بيئة وبنية النظام السياسي القائم على أساس هذا الأخير.

المطلب الثالث :الإصلاح السياسي وعلاقته بالتنمية السياسية .

إن معنى التنمية السياسية كأحد جوانب الإصلاح السياسي يقوم على ترسيخ المساواة والتعامل بروح القيم الديمقراطية . وحتى يمكن تحقيق ذلك لا بد من تجذير ما يسمى بثقافة الحوار المتبادلين بين النظام السياسي وبين المواطن .ولكي يكون ذلك واقعاً لا بد من القول بأن علماء السياسية والمنشغلين بها ، قد طالبوا بأخذ البنية الثقافية السياسية بعين الاعتبار عند دراسة أي نظام سياسي

[1])الحاج عارف, ديالا (2003) **الإصلاح الإداري الفكر والممارسة** ، دار الرضا ،دمشق ، ص23

وذلك لأنهم وجدوا إن هنالك قصوراً في الأطر التحليلية الناشئة بمفردها عن تقديم نظرة شمولية للنظم السياسية [1] .

ويتداخل مفهوم التنمية السياسية بمفاهيم أخرى كالتحديث السياسي ، الإصلاح السياسي ، الانفتاح السياسي ،الانتقال السياسي والديمقراطية . ومنه وضعت عدة تعاريف لهذا المفهوم : فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسة بالمجتمع ومنهم من ركز على قدرة النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي ، في حين اهتم اخرون باستقرار النظام السياسي ومدى شرعيته التي يتمتع بها ، فالتنمية السياسية هي عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند على أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، فضلا عن إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين[2] .

وتتلخص سمات التنمية السياسية فيما يلي:

-أنها طويلة ذات مراحل، وهذا يعني أنها تتطلب فترة زمنية طويلة خلال الانتقال من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة

---

[1]) المقداد ،محمد (2005) **النظام السياسي العربي :الواقع والإصلاحات المطلوبة** ،في شملان العيسى وامين مشاقبة (محرران) الاصلاحات السياسية في العالم العربي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ، جامعة الكويت ،الكويت العدد الاول، ص 24-25

[2]) وهبان ، احمد (2003) ،**التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الطبعة الاولى ، الدار الجامعة ، مصر ،ص 141

– التنمية السياسية هي عالمية ونظامية ومتجانسة ،فهي عالمية لأنها تحدث في كل المجتمعات ،وزادت وتيرتها ظاهرة العولمة . كما آتها عملية مستمرة، لا تتوقف عند حد معين من أجل تحقيق التقدم.

– بالإضافة إلى أنها عملية معقدة ،حيث تكون جذرية أو ثورية نتيجة تناقضات بين ما هو تقليدي وما هو جديد [1] .

العلاقة بين الإصلاح السياسي و التنمية السياسية :

ومما لاشك فيه أن هناك علاقة مباشرة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية حيث أن الأخيرة تعني الانتقال من نظام إلى آخر أكثر قدرة على التعامل مع المشكلات والاستجابة للمطالب النابعة من بيئته الداخلية والخارجية ، ومن الممكن إطلاق التنمية السياسية على السلوك أو الفعل أو العملية التي تهدف إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية والقيادة الفاعلة ، ويكافئ البعض بين التنمية السياسية وبين نمو المؤسسات والممارسات الديمقراطية وبالتالي تحصل التنمية السياسية على غرار النموذج الغربي ، والبعض من علماء السياسة يحدد المفهوم بنمو وتطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية من أجل تحقيق أهدافه وغاياته ، ويرى لوسيان باي "Lucian Pye" الذي ركز على أعراض Syndrome التنمية إذ حدد أن للتنمية السياسية ثلاثة أعراض "أوجه" متزامنة هي ، أولاً: زيادة قدرات النظام السياسي ، ثانياً: المزيد من التمايز البنائي الوظيفي والتخصص الوظيفي ، وثالثاً: تحقيق أكبر قدر من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية وفي اعتماد معيار الكفاءة للتوظيف السياسي والإداري.

---

[1]) القصبي ، عبد الغفار رشاد (2006) **التطور السياسي والتحول الديمقراطي** ، الجزء الاول، الطبعة الثانية ، جامعة القاهرة ،مصر ،ص 49-52

وعند المقاربة بين مفهومي الإصلاح السياسي والتنمية السياسية فإن الهدف بينهما هو تعديل وتطوير جذرية لبنى النظام السياسي وشكل الحكم وطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة في النظام ضمن إطار البيئة المحيطة ، ويلتقيان في الجوهر والمضمون من حيث تطوير النظم السياسية وزيادة كفاءتها وفاعليتها وقدرتها في مواجهة المتغيرات [1] .

كما إن من مفهوم الإصلاح السياسي يبدو أكثر اتساعاً وعمقاً من مفهوم التنمية السياسية ، حيث يشير مفهوم الإصلاح وفقا للاستخدام الشائع اليوم إلى إدخال تعديلات على الممارسة السياسية أو النظام السياسي في مسيرة التطور السياسي نحو مزيد من الديمقراطية خصوصا في مجالات كالحقوق والحريات السياسية والتعددية الحزبية، وتعديل الإطار الدستوري ليناسب متطلبات الإصلاح، وقد يشير إلى دائرة أوسع تتعلق بالمؤسسات أو المجتمع المدني والجماعات المختلفة والتعليم والثقافة.... وفي هذه الحالة يكون الإصلاح شاملا أو متعدد الأبعاد. ووفقا لهذا المعنى فإن العديد من المجتمعات العربية قطعت شوطا مهما في التحديث والتنمية وبناء اقتصاد حديث وجيش وتعليم، ولكن ثمة ندرة في النظم السياسية التي شهدت درجات حقيقية من الإصلاح السياسي [2] .

---

[1]) أمين المشاقبة، **الإصلاح السياسي، المعنى والمفهوم**، جريدة الدستور، العدد رقم 15356 السنة الرابعة والأربعون ، تاريخ 2011/12/6 ص 15

[2]) بابا علي ، مسلم ،**محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي** ،مجلة دفاتر السياسية والقانون العدد التاسع ، جوان 2013 ،ص 244

المبحث الثالث : آليات ومراحل وعوامل الإصلاح السياسي

يقصد بالإصلاح السياسي جميع الخطوات المباشرة , وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات، والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص , وذلك للسير بالمجتمعات والدول قدماً ومن غير تردد في طريق بناء نظم ديمقراطية حقيقية . وهذه الديمقراطية قد تختلف في إشكالها ومظاهرها وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد إلى أخر ولكن جوهرها واحد فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه بفضل التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق في الفكر والتنظيم، والتعبير عن الرأي للجميع, مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة, والقضاء المستقل, والحكومة الخاضعة للمسائلة الدستورية والشعبية, والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية. ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة, بما يعني القضاء على الفساد , في أطار يؤكد الحكم الرشيد، ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية [1].

المطلب الأول: آليات الإصلاح السياسي

ومن الواضح إن الإصلاح السياسي لا يتم ألا بمجموعة من الخطوات،وحسب ما جاء في مؤتمر الإصلاح العربي بالاشتراك مع منظمات وهيئات أخرى عام 2004 في مصر وانبثق عنه ما عرف اسم "وثيقة الإسكندرية " التي بلورت رؤية عربية حول الإصلاح منها : الإصلاح الدستوري والتشريعي ، إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية ، إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع

---

[1]) الجميلي ، همسة قحطان خلف(2011) **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات و المعوقات**،الطبعة الاولى، دار الجنان للنشر و التوزيع, عمان ، الأردن ص 28

المدني وغيرها من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي [1] . وعلية سوف نقوم باستعراض أهم آليات الإصلاح السياسي بما يلي :

اولاً :الإصلاح الدستوري والتشريعي

يعد الدستور بمثابة القانون الأعلى في المجتمع السياسي باعتباره مجموعة القواعد القانونية التي يتقرر بموجبها تنظيم السلطة السياسية وممارستها وكيفية انتقالها، فالقانون الدستوري وفقا للآخذين بهذا المعيار يشمل كل مسألة دستورية من حيث الجوهر سواء وردت بوثيقة الدستور أو خارجها وهو بذلك يشمل كل المبادئ العامة والأساسية المنظمة لاختصاصات ونشاط السلطتين التشريعية والتنفيذية وعلاقاتهما ببعضهما البعض[2]. وللدستور مدلولان الأول : مدلول سياسي، والثاني : مدلول قانوني، حيث يعبر المدلول السياسي للدستور عن مجموعة من المبادئ السياسية المتعلقة بنظام الحكم والتي تتعلق بشكل الدولة ونظامها الأساسي وتحديد سلطاتها وعلاقة هذه السلطات ببعضها وتحديد الحقوق الأساسية للمواطنين، والثاني مدلول قانوني ينصرف إلى النظام القانوني الذي يعبر عن هذه المبادئ متمثلا في مجموعة القواعد القانونية التي يتبناها المشرع الدستوري في التعبير عن الإرادة السياسية للشعب.

[1]) وثيقة الإسكندرية، موقع منتدى الإصلاح العربيhttp://www.bibalex.org/ARF/ar/Document.html .

[2]) درويش، ابراهيم(2004) **القانون الدستوري النظرية العامة والرقابة الدستورية**، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية، القاهرة ، ص 25-26 .

مناهج الإصلاح الدستوري

ولكي يتم الإصلاح الدستوري بوجه عام فإن ذلك يتحقق من خال ثلاث وسائل هي :

1-وضع دستور جديد.

يقصد بوضع الدساتير الطرق المتبعة في أقامتها ، ولا يوجد اتفاق على طريقة معينة واحدة لوضع الدساتير في جميع دول العالم والطرق المتبعة تختلف من دولة لأخرى حسب درجة النضج والوعي السياسي التي وصلتها المجموعات السياسية لتلك دول ، وقد قسمت طرق وضع الدساتير إلى أساليب غير ديمقراطية تتمثل بالمنحة والتعاقد وأساليب ديمقراطية وتتمثل بالجمعية التأسيسية والاستفتاء (1) . فهذه العملية تقتضي وضع دستور جديد لدولة جديدة أو دستور جديد للدولة بدلاً من دستورها القديم الملغي ، وتسمى السلطة التي تضع الدستور بالسلطة التأسيسية الأصلية (2) .

وفكرة الإصلاح الدستوري بوضع دستور جديد بواسطة سلطة تأسيسية انبثقت من تبني الدستورية مضمون الإرادة السياسية للشعب فتتولى السلطة التأسيسية إضفاء هذا الطابع بهدف إقامة نظام دستوري جديد بديلا عن النظام الدستوري القائم وفي هذه الحالة لا ينطلق الدستور الجديد من الشرعية الدستورية لأنه هو الذي ينشئها ويضعها بحيث تكون هي الانعكاس لهذا الدستور، فالدستور الذي بنقض على دستور قائم لا تحكمه نظرية القانون بل تحكمه النظرية السياسية للمشروعية الديمقراطية باتجاهاتها المختلفة. وواقع الأمر أن المشروعية السياسية الديمقراطية للدستور تتطلب أن يملك الشعب نفسه بنفسه سلطة وضع هذا الدستور بوصفه صاحب السيادة ومصدر السلطات وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال إحدى طريقتين أولها، الجمعية التأسيسية

---

1) بدوي ، ثروت(1973) **موجز القانون الدستوري** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص 30

2) المفرجي ، احسان حميد وآخرون ، (1990) **النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق** ، بغداد ، 1990 ص254

المنتخبة لوضع الدستور ومن خلال قيام الشعب باختيار هذه الجمعية يستمد الدستور مشروعيته السياسية الديمقراطية، وثانيهما، الاستفتاء التأسيسي لوضع الدستور وبه يباشر الشعب سلطته بطريقة مباشرة في وضع الدستور إلا أن وضع مشروع الوثيقة الدستورية قبل عرضه على الاستفتاء قد يثير بعض المشكلات الديمقراطية إلا انه يجب عدم الخلط بين سلطة وضع الدستور الجديد وسلطة تعديل الدستور القائم حتى ولو أدت إلى تعديل شامل في نصوصه فالسلطة الأولى تأتي بناء على تغيير المشروعية السياسية لوضع نظام دستوري جديد، بينما تتحرك الثانية بناء على تطور المشروعية السياسية لتعديل الدستور على أرضية النظام الدستوري القائم [1] .

2- تعديل الدستور القائم

يأتي التعديل الدستوري عادة بتصحيح بعض العيوب الدستورية التي يمكن أن تتمثل في عدم معالجة بعض الموضوعات أو عدم سلامة المعالجة في الدستور القائم والتي تكشفها الممارسة السياسية للمؤسسات الدستورية، ويهدف الإصلاح الدستوري من خلال تعديل الدستور إلى حمايته ضد أي مساس به وتطويره حتى يتكيف مع الواقع السياسي لزمن تطبيقه وتجنب الضعف السياسي الذي يحدث بسبب استحالة تطوير القواعد الدستورية وضمان استقرار الدستور واحترام حق الشعب في تحقيق أماله[2].

وقد تكونت فكرة التعديل مع نشأت الدساتير ، وقد دافع عن هذه الفكرة غالبية الفقهاء منذ القرن الثامن عشر ، فقد اقر فاتل (Vattel) تعديل الدستور بشرط إن يتم بإجماع أفراد الشعب كلهم أو بأكثريتهم إن أجاز الدستور ذلك ، واخذ بهذا الاتجاه سيس (Sie'yes) حينما اقر بان الأمة

---

1) وليكالا، اسانجا وآخرون (2012) المحاور العلمية للبناء الدستوري (دراسة مقارنه) ، تقرير صادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،سويسرا،ص 19

2) المرجع سابق ،ص 20

تستطيع تعديل دستورها ومتى أرادت لأنها غير مقيدة بشيء وتستطيع إن تتجاوز الأشكال التي نص عليها الدستور ، وصرح (جان جاك روسو Jean–Jacques Rousseau) بقبول هذا المبدأ واوجب إجراء التعديل من قبل السلطة التي نص عليها الدستور[1] .

3–التفسير الواسع الذي يتواله القضاء الدستوري لنصوص الدستور القائم.

إذا كان تعديل الدستور عملية تجرى من خارج الدستور على مواده الحالية، فإن القضاء الدستوري من خلال تفسيره للدستور قد يستحلي مبادئ وقواعد ضمنية من داخل الدستور نفسه، وقد أدى تطور القضاء الدستوري ورقابة الدستورية إلى مراجعة الكثير من القيم الدستورية المنصوص عليها في الدستور نفسه والتوسع في تحديد المبادئ والقواعد الدستورية بما يتجاوز النصوص الواردة في الدستور. والقضاء الدستوري في تفسيره للنصوص الواردة في الدستور تتوخى إرادة السلطة التأسيسية الآلية التي وضعتها فتجرى عمليتها الدستورية بإعطاء هذه النصوص تفسيرها الصحيح وإحياء معانيها في ضوء المعطيات السياسية والاجتماعية لحظة تطبيقها وبذلك تكفل الحياة المستمرة للدستور ولا تحصره في حقبة الماضي[2] .

وعلية فأن الإصلاح الدستوري والتشريعي يكون بوضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد وتصحيح الأوضاع الدستورية في البلاد بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية , مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحا صريحا,

---

[1]) فالح أحمد ، أكرام (2009) تعديل الدستور وأثر في تغيير خصائص الدساتير، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل ، العراق، العدد 16، ص 274.

[2]) وليكالا، اسانجا ، المحاور العلمية للبناء الدستوري (دراسة مقارنه) ، مرجع سابق ،ص 21

وتجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية, وإجراء انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية, وإلغاء الاضطهاد السياسي بسبب الرأي في كل الدول.

ثانياً:إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية

يرتبط النظام الديمقراطي بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني،ومن اجل السير بعملية الإصلاح فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسئوليتها ،والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون .

يعد وجود المؤسسات الحديثة في النظام السياسي من بين مؤشرات التحول الديمقراطي ذلك أن مستوى المؤسسية في المجتمع معيار أساسي للديمقراطية، كما أن غياب المؤسسات يعوق الوصول إلى ديمقراطية حقيقية، من هنا يمكن القول إن المؤسسات ترتبط بالتطور الديمقراطي.في هذا السياق أيضًا يؤكد عالم السياسة الأمريكي(مايرون وينز Winz) أن أي نظام سياسي حديث يتميز بالضرورة بوجود العديد من المؤسسات، ويرجع وينز تميز مجتمع عن آخر بمقدرة أفراد المجتمع الأول على بناء واستمرار المؤسسات، وذلك لتحقيق أهدافه، ويتفق (هنتغتون Huntington)مع (مايرون وينز Winz) في اهتمامه بعملية بناء المؤسسات، من أجل تحقيق التقدم والتنمية السياسية والتحول الديمقراطي . وعملية التحول الديمقراطي تستوجب وجود مؤسسات سياسية يتم من خلالها تحقيق مشاركة سياسية تعزز دور المواطنين في عملية صنع السياسات العامة أو حتى التأثير فيها .وترتبط المشاركة السياسية برباط وثيق مع المؤسسات السياسية بحيث تصبح هذه المؤسسات حقلا لممارسة المشاركة السياسية .والمجتمعات الراغبة في التحول الديمقراطي يتوجب عليها تكييف

المؤسسات السياسية مع مستوى المشاركة السياسية، وإلا انحرف دور هذه المؤسسات ليقتصر على التعبئة على حساب المشاركة[1] .

ويهدف إصلاح المؤسسات إلى تفكيك منظومة الفساد والقمع والاستبداد ومعالجتها بشكل يضمن عدم تكرار الانتهاكات واحترام حقوق الإنسان وإرساء دولة القانون .ويقتضي إصلاح المؤسسات خاصة مراجعة التشريعات وغربلة مؤسسات الدولة ومرافقها ممن ثبتت مسؤوليته في الفساد والانتهاكات وتحديث مناهجها وإعادة هيكلتها. أي مراجعة المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية , فضلا عن الصحافة والأعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني لضمان إدائها الديمقراطي السليم , الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة, والتحديد الزمني لمدة قيامها بمسؤوليتها, والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون .

ثالثاً : الإصلاحات المجتمعية

بداية لابد من التأكيد على إن الفكر السياسي المجتمعي البناء لابد أن يرتكز على صفوه فكرية قيادية"النخبة" تتمتع بقدرة مجتمع الإصلاح والتحديث ومواكبة الحضور المسئول في كافة المجالات الحياتية ولتكون بالتالي بمثابة المراقب الايجابي الفاعل والمنخرط بالتطوير لا النقد الثابت.

إن النخبة حتى تتشكل بمطالبها الموضوعية وشروطها المقبولة لابد أن تمتلك ثقافة المعرفة الأفقية والعمودية في مختلف شؤون الدولة بمؤسساتها ومكوناتها الرسمية والمدنية ،ثقافة مخزونها الاطلاع على مجمل تجارب الإصلاح الإنسانية حتى تتمكن بالتالي من تبويب المعارف وتنظيمها ضمن أولويات الطرح واختيار وسائل النهج الأمثل المقبول رسميا ومجتمعيا، بمعنى لابد من

[1]) البيج ،حسين علوان(2000) **الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة** ،في مجموعة باحثين ،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ص 158

توظيف المقترب الذي يتناسب مع إمكانات المجتمع والدولة،حتى تتمكن هذه النخبة الواسعة من مجاراة التنظيم المرحلي مع مراعاة ملكة ثقافة (المحاكاة والحوار)مع مكونات النظام السياسي القائم،لان التعبير عن المطالب لابد أن تتهيأ له مناخات القبول لدى أطراف معادلة الحوار،وان يحترم كل طرف الطرح ضمن التوافق المشروط بالتجرد من المصالح الضيقة التي هي الإشكالية السائدة والمعرقلة لتحقيق مستلزمات الصالح العام [1]

تشكل مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إحدى أهم القضايا التي يعالجها علم السياسية، للدور الذي تلعبه هذه العلاقة في فهم الديناميكيات السياسية والاجتماعية داخل المجتمع، وقد ظهرت العديد من التيارات والمدارس الفكرية التي تفسر هذه العلاقة، وفي هذا ظهر تيارات فكريان: الأول انطلق من فكرة سمو الدولة على المجتمع المدني، بحكم إنها تمثل الصالح العام وهي التي تحقق التوازن والانسجام بين مختلف المصالح الاجتماعية الفئوية الخاصة التي يعبر عنها بالمجتمع المدني، والدولة وفق أنصار هذا التصور هي مستقلة عن المجتمع، بل هي التي تقوم بحمايته وتطويره وفق تصورات النخبة الحاكمة وأفكارها. أما التيار الثاني فينطلق من أولوية المجتمع على الدولة، وأن هذه الأخيرة ليست مستقلة عن المجتمع، فعندما تنفصل الدولة عن المجتمع تتحول إلى قوة إكراه لا تتمتع بالشرعية [2] . وعلية ليس المقصود من المجتمع المدني إيجاد معارضة سياسية دائمة في مواجهة الدولة، بل الهدف من وجود مؤسسات المجتمع المدني هو مشاركة الدولة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذه المشاركة تمنح تلك المؤسسات القدرة على المراقبة والضبط والإصلاح، مما يؤكد على ضرورة استقلالية

---

[1]) المقداد ،محمد ، **دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي :دراسة تحليلية (2001–2010)** مرجع سابق ،ص 539

[2]) علي الدين هلال، "العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في التحليل السياسي المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية،** العدد 15، صيف 2008، ص 4.

المجتمع المدني عن الدولة، ودون هذه الاستقلالية تفقد مؤسسات المجتمع المدني الهدف من وجودها [1] . وهذا ما يؤكده المدخل الانتقالي والمدخل التحديثي ، كما تم استعراضه سابقاً حيث يلعب المجتمع كما يرى منظري المدخل التحديثي دوراً حيويًا في المحافظة على بقاء الإنجازات الديمقراطية.

المطلب الثاني :مراحل الإصلاح السياسي

على مدى العقدين الماضيين، حققت بلدان كثيرة ، تقدماً كبيراً في تحقيق الإصلاح السياسي ، وإذا كان الإصلاح هو تغيير في المجتمع لتحقيق رفاه الفرد من جيل إلى جيل، من أجل توسيع خياراته في الصحة والتعليم والدخل، وتوسيع حرياته وفرص مشاركته الفعالة في المجتمع.إلا إن هذا التغيير يأتي على أنماط ومراحل تتنوع من مجتمع إلى أخر ومن فترة تاريخية إلى أخرى.وفي هذا الاتجاه بدأت تظهر دراسات ركزت على الإصلاح والتحديث السياسي والتحول الديمقراطي فقد قدم باي (pye) مسارات تنتهي بتعزيز المساواة والإصلاح عبر عدة مراحل[2] :

- **تعزيز المساواة** : تتضمن ظهور مواطنين ومسؤولين عازمين على المشاركة على قدم المساواه في الحياة السياسية لمجتمعهم ،وهذا يستوجب قانون عام يساوي بين الجميع .
- **تحسين قدرات النظام السياسي** :تتضمن تقوية النشاط الحكومي، زيادة فعاليته وعقلانيته، وهذا ما يفترض تقوية قدرات الاستجابة لمعطيات التغيير، وكذا إنتاج القيم الاسياسية القادرة على ضمان استمرارية النظام السياسي .
- **التمايز الهيكلي** : بحيث إن الإصلاح والتنمية في جوهرة يعني التوصل إلى مؤسسات متنوعة ومستقلة عن بعضها.

[1]) ثناء، فؤاد عبدالله (1997) ، **آليات التغيير الديمقراطي فى الوطن العربي** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 282

[2] Pye. C, **Aspects of political development**, Little Brown , 1967, Boston, p , 45(

يرتكز تحليل باي (pye) على إدراك إن لكل مجتمع خصوصيات ومحددات ويعمل من اجل استغلالها من اجل الوصول لغايته ، إلا انه لا يمكن الوصول لغايته إلا بحدوث بعض التوترات والأزمات التي ترافق عملية الإصلاح والتحديث ،وتجاوز هذه الأزمات يعتبر خطوة نحو النظام السياسي الأمثل وبالتالي الوصول إلى الديمقراطية كنتيجة لتجاوز هذه الأزمات [1]:

أزمة الهوية: مرتبطة بإبراز معنى عميق للهوية داخل شعب معين ،أي الولاءات المحدودة وتحولها إلى الولاء الأكبر أو ما يسمى بالولاء القومي (الوطني).

أزمة الشرعية:.وتتضمن درجة القبول والمصداقية والاتفاق على شرعية الحكومة.

أزمة المشاركة: و تشير إلى زيادة عدد الأشخاص المشاركين في العملية السياسية وفي صنع القرار .

أزمة الاختراق : وترتبط بمدى سيطرة النظام وامتداد سيطرته وسلطاته إلى أطراف المجتمع كافة، وقدرته على التأثير الفعال في مختلف أرجاء الإقليم.

أزمة الاندماج: وتتصل بمدى تنظيم النظام السياسي ككل، بوصفه نظام علاقات متفاعلة. وتشير إلى علاقة شاغلي الأدوار بوكالات الحكومة وعلاقة الجماعات ببعضها، وقدرة الأجهزة الإدارية والسياسية على أداء الوظائف المنوطة بها.

أزمة التوزيع: وتشير إلى توزيع الموارد والقيم المادية والمنافع، لتلبية احتياجات ومطالب المواطنين والمجتمع.

وفي نفس الاتجاه اعتبر أورجانسكي (Organski) إن الإصلاح والتنمية والتحديث ، تعني "زيادة الكفاءة الحكومية على استخدام الموارد الإنسانية و المادية اللازمة لتحقيق أهداف قومية ، وميز

[1] (Pye L, **Aspects of political development**, op cit، p63.

بين أربع مراحل أساسية تمر بها المجتمعات لتحقيق التحديث وهي [1]: (مرحلة التوجيه البدائي ، مرحلة التصنيع ، مرحلة الرفاهية ، مرحلة الوفرة) .

اولاً: مرحلة التوحد البدائية

وهذه المرحلة تتعلق بكل المجتمعات البدائية في وضع ما قبل الصناعة كأوروبا من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر او في معظم دول العالم الثالث في الوقت الحاضر . وفي هذه المرحلة تتوجه الوظيفة الحكومية نحو التوسع وتقوية السيطرة السياسية ، ويتوطد دور هائل للنخب السياسية مما يدفع الحكومة للتصرف بطريقة سلطوية . وتحد من المشاركة السياسية .

ثانياً: مرحلة التصنيع

وهي محكومة بضرورة الحداثة الاقتصادية ،ويكمن النشاط الحكومي في هذه المرحلة بشكل أولي بترجيح تراكم رأس المال ،وصول النخب الاقتصادية إلى السلطة . مما يؤدي الى ظهور طبقات جديدة ،وتغيير بعض القيم والمفاهيم السياسية ، مع وضع بعض القيود على المشاركة السياسية .

ثالثاً: مرحلة الرفاهية

تتسم هذه المرحلة في رأي اورجانسكي بحدة مشاكل التوزيع التي خلفتها العملية التصنيعية، مع عدم القدرة على حلها ،مع ازدياد المطالبة بالمشاركة . وهنا يسعى النظام السياسي إلى القيام بعملية دمج كاملة بقدر الإمكان بين الجماهير والنخب السياسية .

رابعاً :مرحلة الوفرة

وتشكل هذه المرحلة وفق اعتقاد اورجانسكي مستقبل مجتمعاتنا ،عجلت في بروزها التحولات التكنولوجية التي دعمت إنتاجية العمل، ويسرت وفرة الأموال الخاصة ،كل هذه التحولات عرضة

---

[1](A.F.K. Organski,1965, The Stages of Political Development, New York , Knopf , pp 88-95

لان تترجم باختلال توازن بشكل شديد مهدد التوظيف الكامل الأمر الذي يتطلب توسعا سريعا في الرقابة الحكومية على الاقتصاد ومن ثم مركزية أكثر وضوحا للقدرات الاقتصادية والسياسية .وضرورة انصهار بين النخب السياسية والنخب الاقتصادية.

المطلب الثالث :عوامل الإصلاح السياسي

ذهبت معظم الدراسات التي تناولت عملية الإصلاح السياسي في أي دولة من العالم إلى وجود مجموعة من العوامل التي لا تساهم فقط في تحفيزها ولكن أيضا في دفع عملية الإصلاح والتحديث السياسي خاصة وأن عملية الإصلاح السياسي في أي نظام سياسي تتأثر بطبيعة بنية النظام السياسي بشقيها الداخلي والخارجي، فالنظام السياسي يعمل في إطار بيئته التي يؤثر فيها ويتأثر بها. وفي هذا الإطار ركزت مختلف الدراسات على مجموعتين من العوامل والأسباب الدافعة للإصلاح السياسي :

الفرع الأول : العوامل الداخلية الدافعة لعملية الإصلاح السياسي

هناك العديد من الأسباب الداخلية التي كانت سببا في سبيل الإصلاح السياسي ويختلف مدى تأثير كل منها من حالة إلى أخرى، ويمكن ذكر أن هذه العوامل على النحو التالي:

أولا: الإرادة السياسية

يذهب الكثيرون إلى التأكيد على الدور الحاسم الذي تقوم به القيادة في عملية الإصلاح السياسي ، ومن هذه الزاوية يؤكد كل من 'دايموند' و لين' و سيمور مارتن ليبست' علي الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة والالتزام تتسم بالكفاءة والالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاحات سياسية على النظام السلطوي (1) . وقد برز دور الإرادة السياسية في الأردن في تفعيل عملية الإصلاح السياسي من خلال ذلك الخطاب الرسمي الملكي المعلن في كافة المحافل الوطنية

---

[1]) القصبي رشاد عبد الغفار،(2006) التطور السياسي و التحول الديمقراطي ،ج2،القاهرة،كلّية اقتصاد و العلوم السياسية ،،ص 104

والإقليمية والدولية في دعم الإصلاحات والدعوة المستمرة للحكومة لتوفير مناخات الحرية والسماح بالتعددية السياسية، والنقد البناء وصيانة الدور الرقابي للإعلام واحترام الرأي والرأي الآخر(1).

ثانياً:الأزمة الاقتصادية

إن تأثير الأبعاد الاقتصادية على عملية الإصلاح السياسي هو تأثير مزدوج، فالفشل في عملية التنمية الاقتصادية هو احد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفس فان وجود هذه التنمية يوفر أفاقا لتفعيل عملية التحول . فتردي الأوضاع الاقتصادية التي عانت منه الكثير من دول العالم الثالث كان عاملا مهما في حصول العديد من الاضطرابات والتضاهرات الشعبية التي تطالب بإدخال المزيد من الإصلاحات لمنع سيطرة فئة معينة على موارد البلاد، و قد لعبت التطورات الاقتصادية التي شهدتها بعض دول العالم الثالث و خاصة الدول العربية في نهاية القرن المنصرم دورا بارزاً في دفع عجلة الإصلاحات والتحول الديمقراطي . وقد اخذ الأردن بخطوات سياسية إصلاحية أولية قبل عقدين في المجال الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات دولية كمنظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الحرة، وفتح مجالات الاستثمار الخارجي، والنهج بمسار خصخصة الموارد، وهذه بمجملها غيرت العلاقة التقليدية المتبادلة بين الدولة والمواطن والمؤسسات الرسمية(2).

ثالثاً :تطور المجتمع المدني

إن العلاقة بين المجتمع والإصلاح السياسي هي علاقة تداخل وترابط فالتحديث والإصلاح السياسي في معناه العميق يمس المجتمع ونظامه ويتعلق بالقوى الاجتماعية الفاعلة فيه، حيث يدخل المجتمع المدني كعامل تفسيري لعملية الإصلاح السياسي عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية، بالنسبة لمنظري المدخل التحديثي والمدخل الانتقالي كما أسلفنا سابقاً يلعب المجتمع

---

[1]) المقداد محمد أسس ومرتكزات التحول الديمقراطي في الوطن العربي الأردن حالة دراسة ، مرجع سابق ،ص 135

[2]) المرجع سابق ،ص 138

المدني التعددي والنشط دورا مهما في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلا أمام عودة التسلطية، وعاملا حيويا في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها .وفي الأردن تسهم مؤسسات المجتمع المدني بشكل ملحوظ في حركة الإصلاح السياسي ، وهذه المؤسسات تضم منظمات وحركات اجتماعية وجمعيات ثقافية وسياسية غير حكومية، كالنقابات والاتحادات والجمعيات، تعبر عن آراء الأفراد والجماعات في المجتمع وتساعدهم على اكتساب ثقافة ومعرفة بحقوقهم وواجباتهم تجاه المجتمع. كما أن هذه المؤسسات التي كفل وجودها الدستور الأردني تلعب دوراً بارزاً في الحراك الاجتماعي والسياسي، كونها تنبثق عن اتجاهات متعددة، ولديها برامج متنوعة تساعد في التغيير والتحديث في شتى المجالات التي تهم المجتمع الأردني. كما أنها تسهم في توفير فرص طرح الآراء والتعبير عن تطلعات الأفراد، وهي بالتالي مؤسسات تعليمية تدريبية تعزز أدبيات المشاركة الفاعلة وتفتح أفق الحوار من خلال ما تقدمه من دراسات، وعقدها للمؤتمرات والندوات، وهي متزايدة ومنتشرة في كافة أنحاء المملكة، ويتضح دورها في تعزيز مسيرة التحول الديمقراطي بما يلي:

1. نقل تجارب الآخرين في العالم في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح الاجتماعي.
2. تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان والديمقراطية واستخدام وسائل لتعليم الفرد بحقوقه وواجباته.
3. السعي نحو التأثير على صناع القرار لاتخاذ القرارات والسياسات والتشريعات اللازمة عن طريق المشاركة في الحوار [1].

[1]) المقداد، محمد، أسس ومرتكزات التحول الديمقراطي في الوطن العربي الأردن حالة دراسة ، مرجع سابق ،ص 145

الفرع الثاني : العوامل الإقليمية الدافعة لعملية الإصلاح السياسي

على الرغم من أهمية العوامل الداخلية في حفز عملية الإصلاح السياسي وخاصة في دول العالم الثالث إلا انه يصعب إغفال أهمية المؤثرات الخارجية والتي كان دورها في بعض الحالات اكبر من دور العوامل الداخلية، **وخاصة بعد الثورات العربية** .

وفي هذا الإطار لعبت المتغيرات الإقليمية دورا فعالا ومؤثرا في صياغة مسار الإصلاحات السياسية في العديد من الدول العربية فقد تزامنت الإصلاحات الأخيرة مع ما شهدته الدول العربية من تطورات سريعة لاحت بفعالياتها في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي ترك أثار عميقة في مجمل التفاعلات السياسية والتي شكلت بدورها ضغوطا كبيرة على صناع القرار في دول العالم الثالث الراديكالية منها، وكان من الطبيعي أن تتأثر الدولة الأردنية تبعا لعوامل عديدة بالظروف الإقليمية المحيطة بها.

اولاً : العدوى والانتشار

يقصد بأثر العدوى و التقليد أن الإصلاح السياسي الناجح في دولة يشجع على إحداث الإصلاح السياسي في دولة أخرى، فان عملية الإصلاح في عدد من الدول العربية وأجواء الحرية النسبية التي تحققت في بعض المجتمعات بالمقارنة بما كان علية بالسابق بدأت تشجع الإفراد في الانخراط في الحراك السياسي وإقناعهم بضرورة التغيير . إن التجارب الناجحة لها اثر معنوي في تحريك البيئات السياسية الراكدة ومن جانب أخر فان عمليات الانفتاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي يشهدها كثير من دول العالم والدول الإقليمية أصبحت مصدراً للحرج للحكومات العربية أو بعض عناصرها ، حيث تدفع باتجاه التشكيك في الشرعية ومدى ملاءمة الاستمرار على الأوضاع القائمة بدون تغيير بشكل يبدو فيه النظام نشازاً (1).ولعل هذا الحرج هو ما يفسر الخطوات الإصلاحية

[1]) الخثلان ،صالح بن محمد،**السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي**، مرجع سابق ،ص ،141

الأخيرة التي أعلنتها كثير من الدول العربية التي لم يسبقها أي تحرك شعبي يذكر أو استجابة لمطالب داخلية .

ثانياً : الثورات العربية

ساهمت الاحتجاجات التي انطلقت من تونس وليبيا ومصر واليمن وسوريا وفي بعض الدول العربية والتي أطلق عليها في تلك الدول بما يسمى الربيع العربي في احداث تحولات سياسية واجتماعية اثرت وتؤثر بشكل مباشر على عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ،واختلفت الاحتجاجات من حيث شدتها بين الدول الجمهورية والملكية ،فقد طالبت الجماهير بإسقاط النظام في كل من تونس وسوريا واليمن ومصر ،بينما كانت المطالب الشعبية في الدول الملكية تركز على إحداث إصلاحات سياسية وكانت الأنظمة الملكية أكثر قدرة على الاستجابة للمطالب الجماهيرية كما حدث في كل من الأردن والمغرب والبحرين .

خلاصة:

يعتبر الإصلاح السياسي جملة من التفاعلات والتغيرات الحاصلة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي وله أبعاد تمس جميع أركان الدولة من سلطات ومؤسسات وتنظيمات، كما أن للإصلاح السياسي عدة أطراف فاعلة، تتباين أهدافها وتوجهاتها سواء على المستوى الداخلي والخارجي.

لقد تعددت الاتجاهات النظرية المفسرة لعملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي بين العديد من والمفكرين والكتاب ، بحسب اختلاف توجهاتهم الفكرية بين اتجاه يقوم على أهمية التعامل مع المتطلبات المجتمعية ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وذلك استناداً إلى الربط بين الأخذ بمبدأ الديمقراطية بين أفراد واتجاه ثاني يركز على أهمية الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية، وأن المدخل الأساسي لهذه المفردات يرتبط بمرحلة تشكل المجتمع

لهويته السياسية المشتركة، بعدها تأتي مسؤولية النخب السياسية التي يجب أن يكون حراكها مبني على تفهم مجموعة المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر بها على الأفراد والحكومة . واتجاه أخر يقوم بتفسير عملية الإصلاح السياسي على بنى القوة والسلطة المتغيرة و ليس للنخب السياسية، مما يستلزم عمليات التغير التاريخي الطويلة المدى .

ومن الواضح إن الإصلاح السياسي لا يقوم ألا بمجموعة من الخطوات منها : الإصلاح الدستوري والتشريعي ، إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية ، إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي .

الفصل الثاني :

مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن

شهدت الدولة الأردنية منذ نشأتها عام 1921، مجموعة من الإصلاحات السياسية سواء على مستوى الانتخابات أو المشاركة السياسية، أو على مستوى الحريات العامة والمدنية كحرية التعبير وحقوق الإنسان والمجتمع المدني.

وبالنظر إلى خصوصية المرحلة التي مرت بها عملية الإصلاح السياسي في الأردن نرى أننا أمام ثلاث محطات رئيسية: الأولى تجسدها الإصلاحات السياسية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن وحتى عام 1989 ، أما المرحلة الثانية: فتشتمل على الملامح العامة للتطور السياسي بعد عملية التحول الديمقراطي عام 1989 وما تخلله من قوانين وتشريعات ناظمة للحياة السياسية في هذه الحقبة مثل قوانين الأحزاب السياسية والاجتماعات العامة والمطبوعات والنشر وقانون الانتخابات وغيرها من قوانين ،وفيما يخص المحطة الثالثة فهي المرحلة من عام 2010 ولغاية 2015 كفترة دراسة ، وما صاحبها من موجة الاحتجاجات والثورات الشعبية والتي اصطلح على تسميتها الربيع العربي،ولغرض معالجة الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وعلى النحو التالي:

المبحث الاول: الملامح العامة للتطور السياسي قبل عام 1989

المبحث الثاني : الملامح العامة للتطور السياسي 1989-2010

المبحث الثاني : الملامح العامة للتطور السياسي 2010-2015

المبحث الاول: الملامح العامة للتطور السياسي قبل عام 1989

بدأت مسيرة التشريعات المتعلقة بالإصلاح السياسي منذ تأسيس إمارة شرق الأردن حيث شهدت أول محاولات الإصلاح في نيسان عام 1923 عندما قرر الأمير عبد الله تأليف مجلس أطلق عليه اسم (مجلس الشورى) ومع ان هذا المجلس لم يعبر عن الحياة الديمقراطية والبرلمانية بمفهومها الكامل إلا أنها كانت اللبنة الأولى لإنشاء مجلس نيابي منتخب، إنطلاقا من هذا سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى أهم الإصلاحات السياسية والقانونية بشئ من العمومية ، وسنحاول التفصيل في الإصلاحات السياسية الاجتماعية.

المطلب الأول : تطور الحياة النيابية في الأردن

سعت الأردن لتجسيد الديمقراطية بمختلف الوسائل والآليات المتاحة، من خلال الإصلاحات السياسية التي إعتمدتها في السنوات الماضية عموما ، وفي السنوات الأخيرة خصوصا ، وإذا أردنا أن نتطرق إلى مسيرة الإصلاحات السياسية القانونية التي قامت بها الأردن نستطيع أن نلخصها فيما يلي:

المرحلة الأولى: (منذ عام 1923-1946) شهدت إمارة شرق الأردن منذ تأسيسها عام 1921 محاولات عديدة لإنشاء مجالس نيابيه ، حيث نجحت بإنشاء خمس مجالس تشريعيه منتخبه ما بين أعوام 1929 حتى 1947 ، إلا أن هذه المجالس لم تقم بالدور المطلوب منها في تغيير القانون بسبب المعارضة البريطانية ، حيث كانت الأردن لا تزال تحت الانتداب البريطاني الذي اعترف بالأردن دوله مستقلة عام 1946 وفقاً للمعاهدة الأردنية – البريطانية[1] .

---

[1]) الشرعة،محمد كنوش ، **التجربة الديمقراطية في الأردن :الجذور...الواقع...التحديات...أفاق المستقبل** ، مجلة المستقبل العربي، عدد (257). تموز 2000م ،ص 183.

المرحلة الثانية : (منذ عام 1946-1974) بعد أن حصلت إمارة شرق الأردن على استقلالها عام 1946، و تم إلغاء الانتداب البريطاني، والاعتراف باستقلال شرق الأردن استقلالا شاملاً كدولة مستقلة ذات سيادة، تقوم على أساس النظام النيابي الملكي. وصدر الدستور الثاني عام ١٩٤٧، الذي أخذ بنظام المجلسين (مجلس الأمة)، المكون من مجلس الأعيان المعين أعضاؤه من قبل الملك، ومجلس النواب المنتخب من قبل أبناء الشعب الأردني [(1)] . وتشكلت ثمانية مجالس نيابية،ما بين عام 1947ولغاية عام 1974 لم تكمل أياً منها مدتها القانونية (أربع سنوات) سوى المجلس الخامس الذي أُنتخب عام ١٩٥٦، وبسبب ظروف الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وعدم إمكانية إجراء الانتخابات فيها تم لاحقاً التمديد للمجلس التاسع عام ١٩٦٧ لسنتين والذي استمر لغاية 1971 [(2)].

المرحلة الثالثة : (منذ عام 1974-1984) تميزت هذه المرحلة بتجميد الحياة البرلمانية و تشكيل المجالس الوطنية الإستشارية ، فقد تعرضت الحياة النيابية في الأردن إلى منعطف خطير بسبب حرب عام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية، وكذلك بسبب الأوضاع العربية والدولية التي كانت سائدة آن ذاك، وكان قرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط بتاريخ 1974/10/16 والذي نص على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب العربي الفلسطيني والموافقة على قيام حكم فلسطيني في الضفة الغربية بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لها، كل ذلك فرض على الأردن تجميد الحياة النيابية بتاريخ 1974/11/23 ، بعد أن حل المجلس النيابي التاسع. إلا أنه وفي تاريخ 1976/2/4 صدر ت الإرادة الملكية السامية بدعوة المجلس التاسع

---

[1]) العدوان، عبد الحليم (2008) **التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠٦-١٩٨٩** ،الطبعة الاولى، دار الراية، عمان، ص ٤٩.

[2]) العفيف، احمد ، و صالح قاسم(2006) **التربية الوطنية**، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٥٠.

للانعقاد في دورة استثنائية من أجل إدخال تعديلات على الدستور، حيث جرى تعديل المادة (٧٣)من الدستور . وبتاريخ 1976/2/7 ، وبعد قرار تعديل المادة(٧٣)من الدستور صدرت الإرادة الملكية السامية بحل مجلس النواب اعتباراً من تاريخ 1976/2/7 [(1)] . ولسد الفراغ الدستوري وفي إطار البحث عن صيغة جديدة فقد أمر الملك الحسين في نيسان ١٩٧٨بتشكيل المجلس الوطني الاستشاري،وأكد في كتاب التكليف السامي للحكومة أن إنشاء هذا المجلس ليس بديلاً للحياة البرلمانية الانتخابية الكاملة التي سيتم العودة إليها حين تسمح الظروف الواقعية للأردن بذلك. وقد أستمر عمل المجلس الوطني الاستشاري حتى صدرت الإرادة الملكية السامية بحله في كانون الثاني ١٩٨٤ ، وهو تاريخ إجراء الانتخابات التكميلية لمجلس النواب العاشر لملء المقاعد الشاغرة بسبب الوفاة وغيرها [(2)] .

المطلب الثاني : الإصلاحات الدستورية

يعد الدستور القانون الاسمي في الدولة، باعتباره مجموعة القواعد القانونية التي تنظم شكل الدولة ونظام الحكم فيه والدستور الأردني يعتبر مجموعة القواعد القانونية الواردة في الوثيقة الدستورية، التي تحدد السلطات العامة في ظل نظام نيابي حر يكفل للأفراد حقوقهم وحرياتهم [(3)] ، فالدولة تحتاج إلى دستور تؤطر من خلال قواعده العلاقة بين الحكام والمحكومين ؛ **فالحكام** مطالبون بالوصول إلى السلطة وممارستها وفقا للإطار الذي تحدده أحكام الدستور واي خروج عن ذلك يعد بمثابة تجاوز للحدود الدستورية، مما يطبع هذا التصرف بشبهة عدم الدستورية، وفي مقابل ذلك يتمتع الأفراد

---

[1]) الخطيب ، جمال وآخرون (2012) **مستقبل العمل البرلماني في الاردن** ،بدون طبعة ، مركز البديل للدراسات والأبحاث،عمان ص 27

[2]) درويش ،سائد (1990) **المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن**، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية .للدراسات والنشر، عمان ، ص ١٦٠

[3]) الخطيب، نعمان (2004) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص446.

بحقوقهم وحرياتهم التي أقرها لهم الدستور مما جعلها في منأى من تعدي السلطة الحاكمة، هذا ما جعل الدستور بمثابة الآلية التي يتم من خلالها التوفيق بين السلطة والحرية [1].

بدأ تاريخ الأردن كدولة مستقلة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى إذ تأسست إمارة شرق الأردن عام 1921 ، وأعلن عن استقلالها من قبل الانتداب البريطاني في 25/أيار 1923 وذلك بعد اعتراف بريطانيا بوجود حكومة مستقلة في إمارة شرق الأردن . واتجهت النية بعد اعتراف بريطانيا باستقلال إمارة شرقي الأردن إلى استكمال العناصر الدستورية في الجهاز الحكومي ، حيث صدرت موافقة الأمير على تأليف لجنة من القانونيين لوضع لائحة القانون الأساسي لإمارة شرقي الأردن، فاجتمعت هذه اللجنة ووضعت لائحة القانون الأساسي بعد استشارة أهل الحل والعقد من علماء وزعماء ومشرعين . وبهذه الصورة بدأت تتوضح قواعد الدولة الدستورية في إمارة شرقي الأردن[2] .

وعلية سوف نستعرض نبذة عن تطور الدساتير الأردنية التي بدأت مراحلها منذ تأسيس الامارة.

اولاً: دستور 1928 : جاء هذا الدستور بأسلوب المنحة من حكومة الانتداب البريطاني لكل من الأمير عبد الله بن الحسين المؤسس وللشعب الأردني. وقد ركز على محاولة جمع السلطة التي كانت تتمتع بها الحكومات المحلية في شرق الأردن في يد حكومة مركزية واحدة مقرها عمان بقيادة الأمير عبد الله بن الحسين ، على أن تتبع هذه الحكومة للمندوب السامي في القدس. ويمكن القول أن هذا الدستور قد أسس بدايات الدولة الحديثة في شرق الأردن بقيادة الهاشميين رغم أنه جاء ليثبت أسس المعاهدة البريطانية الأردنية [3] .

---

[1]) شيحا،إبراهيم عبد العزيز(2006) المبادئ الدستورية العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية ،ص 39

[2]) اللصاصمة ، إحمود حرب(2012) الهاشميون و الوحدة العربية في التاريخ المعاصر ،الطبعة الاولى، دار الخليج للنشر و التوزيع,عمان ،ص 57

[3]) **الحضرمي ، عمر, و العدوان ، مصطفى(2003) التربية الوطنية : الوطن و المواطن و النظام السياسي في الأردن. دار مجدلاوي للنشر و التوزيع, عمان ، الأردن، ص 51**

لقد اشتمل دستور عام 1928 على (72) مادة فهذا القانون لا هو بالقصير الموجز ولا بالطويل المتشعب .

وباستعراض نصوص دستور عام 1928 (القانون الأساسي) فقد جاءت فصوله على النحو التالي:

المقدمة من المادة (1-3)

الفصل الاول : حقوق الشعب من المادة (4- 15)

الفصل الثاني : الامير وحقوقه من المادة (16 – 24)

الفصل الثالث : التشريع من المادة (25-41)

الفصل الرابع : القضاء من المادة (56-57)

الفصل الخامس: الإدارة من المادة (42-55)

الفصل السادس : نفاذ القوانين والاحكام من المادة (58-60)

الفصل السابع :مواد شتى من المادة (61 -72)

وباستعراض لأهم خصائص دستور عام 1928 م القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن نجد [1] :

- المساواة أمام القانون : فيما يخص المساواة نجد أن القانون الأساسي قد ضمن اهم فروعها المساواة أمام القانون لا فرق في الحقوق والواجبات بين الأردنيين ولو اختلفوا في العرق والدين واللغة
- المساواة أمام القضاء : المحاكم مفتوحة للجميع
- المساواة في التكاليف العامة : لا يكره احد على الخدمة في الجيش إلا بمقتضى القانون.
- المساواة أمام الأعباء العامة : لا تفرض ضريبة إلا بقانون والضرائب تشمل جميع الطبقات

[1]) ملحم ،محمد سالم ، **النظام الدستوري الاردني وفق دستور 28 ودستور 47 ودستور 52** ، 1/1 /**2009** . **على الموقع الالكتروني :http://smartline2010.blogspot.com/2009/11/28-47-52.html**

- الحرية الشخصية لجميع القاطنين في شرق الأردن مصونة من التعدي والتدخل ولا يوقف احد أو يقبض عليه ولا يعاقب إلا بمقتضى القانون

بالرغم من أن دستور عام 28 جاء نتيجة للمعاهدة الأردنية البريطانية لسنة 1928 وانه التعبير الصادق عن روح تلك المعاهدة ورغم كل ذلك فإنه يعتبر بداية النظام الدستوري في الأردن.

ثانياً دستور 1946: وقد جاء هذا الدستور تجسيدا لاستقلال إمارة شرق الأردن التي أصبحت بموجبه المملكة الأردنية الهاشمية . ورغم أن هذا الدستور جاء أيضا بأسلوب المنحة من سلطات الانتداب لكنه تضمن صلاحيات أوسع للأمير عبد الله بن الحسين إذ نودي به ملكا على شرق الأردن . وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذا الدستور قد شكل للملك عبد لله بن الحسين ثمرة جهده الكبير في تأمين الإستقلال ومزيد من الحرية للشعب الأردني [1]. واشتمل دستور 1947م على 79 مادة تميزت بعدة أمور أهمها: أن هذا الدستور قد جاء تجسيدا لاستقلال إمارة شرق الأردن التي أصبحت بموجبه المملكة الأردنية الهاشمية، على الرغم من أنه جاء بطريقة المنحة من سلطات الانتداب البريطاني ، لكنه تضمن صلاحيات أوسع للأمير عبد الله بن الحسين إذ نودي به ملكا على الأردن [2] .

وحدد الدستور في المادة الثانية نظام الحكم بأنه ملكي وراثي ، وقيد حقوق الملك بأن ليس له يلغي أن القوانين كما أصبح له حق إعلان الحرب، أن وفيما يتعلق بحقوق الشعب، فقد زيد عليها المادة 18 التي نصت على أن "للأردنيين حق الاجتماع وتكوين الجمعيات ضمن حدود القانون". أما السلطة التشريعية؛ ففي الفصل الثالث وفي المادة 33 نصت على أن "تناط السلطة التشريعية

---

[1]) **الحضرمي ، عمر, و العدوان ، مصطفى، التربية الوطنية : الوطن و المواطن و النظام السياسي في الأردن.مرجع سابق ، ص 52**

[2]) الدجاني، محمد سليمان، (1993) النظام السياسي الأردني أركانه ومقوماته، الطبعة الاولى ، دار بالمينوبرس للنشر ،عمان ، ص 195

بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب"، ويتألف مجلس النواب من ممثلين منتخبين طبقا لقانون الانتخاب الذي حصر الانتخاب على من بلغوا سن الثامنة عشر فما فوق ، على أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات وفيما يخص السلطة التنفيذية؛ فد نصت الفقرة الأولى من المادة 27 "على أن يؤلف مجلس الوزراء من عدد من الوزراء حسب مقتضيات الحاجة والمصلحة العامة وأن الملك هو الذي يعين رئيس الوزراء، كما نصت الفقرة ج من المادة المشار إليها "أن تعين الصلاحيات المختصة برئيس الوزراء والوزراء بأنظمة يضعها المجلس ويصادق عليها الملك" [1].

ثالثاً- دستور 1952 :

يعد هذا الدستور من الانجازات الهامة بتاريخ المملكة وجاء هذا الدستور متمشّياً مع التطورات العظيمة على الوضع العام بعد وحدة الضفتين، فجاء منسجماً مع قرار الوحدة وما نص عليه من أسس دستورية ومصوراً والأوضاع والأفكار الجديدة التي كانت مطروحة آنذاك. وتكمُن أهمية هذا الدستور بأنه الدستور الذي بُني على أسس تتلاءم مع التطورات التي شهدتها المملكة بدءا بالاستقلال ومرورا بوحدة الضفتين وبنُضج الحركة الوطنية وانتهاء بتنامي الشعور العربي اتجاه قضاياه العامة، واهتمامه وإيمانه ببناء الإنسان العربي من اجل النهوض بوحدة الأمة العربية أملاً في استنهاض همتها[2].

وحين ننظر إلى دستور عام 1952م فإننا نجد الأمور الاتية :

صدر هذا الدستور بطريقة العقد بين الحاكم والشعب . واشتمل الدستور على 131 مادة، توزعت على تسعة فصول : الفصل الأول تناول الدولة ونظام الحكم فيها. الفصل الثاني تناول حقوق

---

[1]) المرجع السابق ص 196-199

[2]) **غرايبة ، خليف مصطفى(2005) التربية الوطنية في الأردن. إربد ، الأردن: دار الكتاب الثقافي,اربد الاردن 2005 ، ص 113**

الأردنيين وواجباتهم. الفصل الثالث تناول السلطات وأحكامها العامة. الفصل الرابع تناول الملك وحقوقه. الفصل الخامس تناول السلطة التشريعية الممثلة بمجلس الأمة. الفصل السادس تناول السلطة القضائية. الفصل السابع تناول الشؤون المالية للدولة. الفصل الثامن تناول مواد عامة شاملة للدولة. الفصل التاسع تناول نفاذ القوانين والإلغاءات[1].

وحسب دستور 1952 لقد تميز هذا الدستور عن سابقيه : دستور 1928 ودستور 1946، بأنه جاء بمجموعة من الركائز الأساسية لدولة القانون والمؤسسات نقتطف منها الخصائص التالية :

أولاً – اعتبر أن الأردن جزء من أمته العربية حيث نص الدستور على أن "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا يتنازل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية"[2] ، ومن هذا النص يتضح تلافى النقص الذي كان في دستور سنة 1946 حيث لم يذكر علاقة الشعب الأردني بالأمة العربية ، وبالتالي فإن الأردن يعد من الدول العربية السباقة في هذا المجال.

ثانيا– جعل الدستور الأمة مصدر السلطات؛ حيث نص على أن "الأمة مصدر السلطات وتمارس سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور" [3]

ثالثا– ضمن هذا الدستور الحقوق والحريات العامة أكثر من الدساتير السابقة، وارتكزت تلك الحقوق المقررة على مبدأ المساواة؛ حيث نصت على أن "الأردنيون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين"[4]

---

[1]) انظر الدستور الأردني لعام 1952، المادة 25، وقد نشر الدستور الأردني في الجريد الرسمية رقم 1093 بتاريخ1952/1/8

[2]) الدستور الأردني لعام 1952، المادة 1

[3]) الدستور الأردني لعام 1952، المادة 24

[4]) الدستور الأردني لعام 1952، المادة 6

وبذلك، فإن من أبرز ملامح هذا الدستور على صعيد الإصلاحات السياسية ، أنه نص على أن الأمة مصدر السلطات، وأخذ بمبدأ الفصل والتوازن بين السلطات، وأعطى السلطة التشريعية حق الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وحق اقتراح القوانين، وأخذ بنظام المجلسين، وهذه الملامح تعتبر بالإضافة إلى غيرها من المبادئ من ركائز النظام النيابي البرلماني.

المطلب الثالث : تطور مؤسسات المجتمع المدني

يعتبر المجتمع المدني احد أهم أوجه الديمقراطية في العالم، كونه يعبر عن مدى انفتاح الدولة على الحريات الفردية، وفسح المجال أمام أفراد المجتمع لممارسة نشاطه وطرح أفكاره وإبداء آرائهم وتوجهاتهم من خلال ممارسة مختلف الأنشطة التي من شانها تساهم في تطوير الفرد و المجتمع و الدولة ككل في مختلف المجالات سواء السياسية منها أو الاجتماعية أو الاقتصادية والفكرية الثقافية خاصة في ظل التقلبات و التغيرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم والثورة المعلوماتية و التبادل المكثف للثقافات و المعارف وحتى العادات و التقاليد فيما يعرف بمفهوم العولمة و القرية الكونية.

خاضت الأردن كغيرها من الدول تجربة في قضايا الإصلاح السياسي، كما يشهد تاريخها على مراحل لتطور المجتمع المدني :

المرحلة الاولى :(1921-1946) التي شهدت نشوء الجيل الأول من تنظيمات المجتمع المدني التي ضمت عددا محدودا منها لم يتعد الخمسين وتوزعت ما بين الجمعيات الاجتماعية والنوادي الرياضية والثقافية وغرف التجارة والأحزاب السياسية . ولقد عمل الجيل الأول من هذه المنظمات في ظروف معقدة وغير مواتية من حيث العلاقات الاقتصادية الاجتماعية السائدة، حيث كان نصف السكان يتوزع بني الريف والبلدات الصغيرة والنصف الاخر يعيش أمناط من البداوة القائمة على رعاية الماشية ما يعني سيادة علاقات إنتاج ما قبل الرأسمالية يقابلها أشكال تنظيم

اجتماعية تقليدية أساسها رابطة العشرية والعائلة. أما سياسيا فقد كان الأردن يخضع للانتداب البريطاني الذي استمر حتى عام 1946. وحتى بعد ذلك، ظل الأردن مقيدا بمعاهدة تحالف مع بريطانيا حتى آذار/مارس 1957. ورغم تمتع الأردنيين حينذاك بحقوق الاجتماع والتنظيم بموجب قانون الجمعيات العثماني الذي يعود إلى عام 1909، إلا أنه سرعان ما تم تقييد حرية التنظيم والاجتماع بموجب تشريعات وطنية متتالية، قيدت بموجبها حركة ونشاط الجمعيات والأحزاب والصحافة[1] .

المرحلة الثانية :(1946–1967) ففي مطلع هذه المرحلة نال الأردن استقلاله عن بريطانيا 1946 ، وتم ضم فلسطين الوسطى (الضفة الغربية)إلى المملكة الأردنية الهاشمية، واستقبل كل من شرق الأردن والضفة الغربية مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين الذين شردوا في حرب 1948 ، مباشرة بعد إعلان قيام دولة إسرائيل على نحو 80 % من مساحة فلسطين .

ورغم مأساوية الكارثة الفلسطينية إلا أنها أدخلت إلى الأردن عملية دينامية جديدة، فقد تضاعف عدد سكان الأردن ثلاثة أمثال عددهم قبل عام 1948 ورافق ذلك تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية والخارطة السياسية . ولقد شكلت هذه التحولات فرصة مواتية لظهور مئات الجمعيات الاجتماعية والنقابات العمالية [2]. وضمن الفترة الواقعة ما بين الأعوام 1958–1965 بلغت الأندية في المملكة الأردنية حوالي (116) ناديا، إضافة إلى تأسيس العديد من الجمعيات المتعددة، وكذلك بدأت النقابات المهنية بالظهور عند عام 1950، حيث تشكلت آنذاك كل من نقابة المحامين والأطباء وأطباء الأسنان والمهندسين. كما واقر في هذه الفترة أول تشريع قانوني يتناول

---

[1]) الحوراني، هاني وآخرون(2010) **المجتمع المدني المعاصر في الأردن الخصائص ،التحديات والمهام**. دار سندباد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ص 40.

[2]) المرجع السابق ص 41.

حق العمال في إيجاد إطار نقابي لهم مكن من تأسيس نقابة العمال عام 1954، وازداد عدد النقابات ليصل في نهاية عام 1957 إلى (39) نقابة، كما وازداد عدد الجمعيات ليصل حتى عام 1961 إلى (226) جمعية اجتماعية، وفي عام 1966 أنشئت أول جمعية للعناية بالبيئة، كما وارتفع عدد الغرف التجارية ليصل إلى (7) غرف[1].

وفي الفترة الواقعة ما بين عام 1967 وحتى عام 1989 :ومع حرب حزيران 1967 ، فقد الأردن الضفة الغربية واستقبل المزيد من النازحين الفلسطينيين ومر بمرحلة صعبة من التأقلم مع العواقب السياسية والاقتصادية ولاجتماعية للحرب غير إن هذه الأخيرة شجعت على ظهور أجيال جديدة من منظمات المجتمع المدني، مثل الجمعيات التي عملت في مجالات الإغاثة والعون الإنساني والصحي للنازحين سبب الحرب، وعادت إلى الظهور عشرات التنظيمات التي كانت ممنوعة من مزاولة انشطتها علناً ، لا سيما الأحزاب السياسية والتنظيمات النسائية والطلابية ونشا خلال هذه الفترة المزيد من النقابات العمالية والمهنية واتحادات المعلمين والطلاب ونقابات العمال الزراعيين وغيرها من التنظيمات[2] . ، إضافة إلى العديد من المؤسسات التي تعنى بالفكر والحوار.

---

[1]) العطيات، ابتسام. (1998) العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي، الجامعة الأردنية، عمان، ص 35

[2]) الحوراني، هاني وآخرون ،**المجتمع المدني المعاصر في الأردن الخصائص ،التحديات والمهام**. مرجع سابق ص 42.

المبحث الثاني : المبحث الثاني : الملامح العامة للتطور السياسي 1989-2010

شهدت معظم دول العالم الثالث في نهاية الثمانينيات انتشارًا للمد الديمقراطي في إطار الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي، تلقت فيه قدرا من قوة الدفع باتجاه الديمقراطية عقب انهيار الاتحاد السوفيتي .انعكس هذا التحول في سياستها الاقتصادية وفي محاولة هذه الدول تجديد شرعيتها، والاستجابة لمتطلبات الواقع السياسي والاقتصادي المحلي والدولي، عن طريق إتاحة المزيد من الحرية السياسية لقوى المعارضة داخلها، واعتماد الانتخابات كأحد وسائل تجديد الشرعية [1] .

وتعد الأردن واحدة من هذه الدول التي اتجهت نحو مزيد من الإصلاح والديمقراطية منذ 1989 وانعكست أحداث الجنوب كنقطة تحول حاسمة في تاريخ الأردن بشهادة الكثير من الملاحظين. فكان لابد من دخول مرحلة سياسية جديدة تقوم على إشاعة الديمقراطية، والتحرر والانفتاح السياسي، كضرورة من ضرورات التطوير والتنمية السياسية لاحتواء المتغيرات المستجدة على الساحة الأردنية.

سأتطرق من خلال هذا المبحث إلى عملية الإصلاحات السياسية التي بدأتها الأردن وما أفضت إليه من تعديلات على قانون الاحزاب ، ثم أتناول الميثاق الوطني ، **كما ستركز الدراسة على** القوى السياسية التي دخلت غمار اللعبة السياسية وكانت طرًفا مُهمًا وفاعلا في عملية الإصلاحات السياسية .

---

[1]) فؤاد عبد الله، ثناء(2001) الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي :علاقات التفاعل والصراع بيروت الطبعة الاولى مركز دراسات الوحدة العربية،**ص 335**

المطلب الأول :الميثاق الوطني

المطلب الثاني : قوانيين المطبوعات والنشر

المطلب الثالث : قوانيين الأحزاب السياسية

المطلب الأول :الميثاق الوطني 1991

يعد الميثاق لوطني استكمالا وتعزيزا لمسيرة البناء الأردنية، وأساسا لإقامة التعددية السياسية في البلاد باعتبارها أهم أركان الديمقراطية. وجاءت فكرة الميثاق الوطني في بداية العقد الماضي عندما أقبل الأردن على مرحلة جديدة من حياته السياسية كان العديد من السياسيين ينظرون فيها إلى ضرورة تعديل الدستور وتفعيله لإدخال ضمانات أخرى للمجتمع من أهمها تفعيل أسس وقواعد الديمقراطية وحقوق المواطن. وقد لفتت هذه الفكرة انتباه المغفور له الملك الحسين بن طلال فتبناها إيمانا منه بأنها السبيل الأمثل للتنمية السياسية وللمشاركة الوطنية باعتبارها خيار القيادة والشعب على حد سواء في سبيل ترسيخ النهج الديمقراطي الذي آمن به الطرفان(1) .

والميثاق الوطني الأردني الصادر عام 1991 الذي تشكل بتوجيهات ملكية وبلجنة تكونت من العديد من الشخصيات الأردنية التي مثلت جميع الأطياف السياسية والاجتماعية حيث اشتمل الميثاق على العديد من المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الأردنية، مثل ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات، والتأكيد على التعددية السياسية والحزبية والفكرية وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية، وضمانات النهج الديمقراطي ...إلخ .وبناءً على ذلك، كفل القانون حرية الصحافة والطباعة والرأي لكل مواطن، وأتاح للمواطنين الاطلاع على الوقائع والأفكار والاتجاهات

---

1) الحضرمي ، عمر, و العدوان ، مصطفى، التربية الوطنية : الوطن و المواطن و النظام السياسي في الأردن.مرجع سابق ، ص 133

والمعلومات، وحق الأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابات في التعبير عن الرأي وطرح الأفكار [1].

محتوى وأهداف الميثاق الوطني الأردني 1991:

حتى تكتمل مسيرة النهج الديمقراطي الذي اختاره الملك حسين بن طلال –يرحمه الله– قام جلالته بإصدار إرادة ملكية بتشكيل لجنة لوضع الميثاق الوطني، وكلف لجنة ملكية مكونة من ستين عضواً، مُثّلت فيها مختلف الفئات السياسية ومعظم الاتجاهات القومية الوطنية والدينية، وضمّت ممثلين عن الفعاليات الاقتصادية والنقابية ورجال الصحافة وأساتذة الجامعات والشّباب [2].

وفي قراءة متأنيّة للميثاق نجد انه اشتمل على ثمانية فصول كانت على النحو التالي: [3]

الفصل الأول (الميثاق–أسباب وأهداف): حدّد هذا الفصل الثوابت التي نصّ عليها الدستور، من حيث نظام الحكم ملكي وراثي، ودين الدولة الإسلام، والشّعب الأردني جزء من الأمة العربية، واحترام العقل والإيمان بالحوار، واللغة العربية هي اللغة الرسمية، والأردنيون رجالاً ونساءً أمام القانون سواء، وترسيخ دعائم دولة القانون، واحترام التعدديّة السياسيّة والحزبيّة، والقوات المسلحة سياح الوطن، وضرورة تحرُّر الاقتصاد الوطني من التبعيّة.

الفصل الثاني : (دولة القانون والتعددية السياسية)وكان هذا الفصل حول تحديث دولة القانون، والتعددية السياسية وتحديث مُرتكزاتها، وضمان النهج الديمقراطي وترسيخ بنيانه وتنظيم الأحزاب.

الفصل الثالث : (الأمن الوطني الأردني) وتوضيح مُرتكزاته وأركانه.

---

[1]) المقداد ،محمد ، **دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي :دراسة تحليلية (2001–2010)** مرجع سابق ،ص 554

[2]) **غرايبة ، خليف مصطفى(2005) التربية الوطنية في الأردن. مرجع سابق ، ص 118**

[3]) الميثاق الوطني الأردني ، مديرية المطابع العسكرية ، عمان ، 1991.

الفصل الرابع : (المجال الاقتصادي) ويضع تَصوُّراً للاقتصاد الوطني، الذي يقوم على أساس احترام الملكية الخاصة، التنظيم النّقابي، القضاء على الفقر، المياه، الزراعة، الصناعات الوطنية، قطاع الخدمات، السياحة، ضبط الاقتراض العام والبيئة النظيفة. الفصل الخامس : (المجال الاجتماعي) ويتركّز حول المجال الاجتماعي ومنظومة القيم الأمومة–الأسرة–الأطفال–المرأة–الشباب–التكافل الاجتماعي، العمل التطوعي.

الفصل السادس : (الثقافة والتربية والعلوم) كيفيّة تحسين هذه الجوانب ومتطلباتها. – الفصل السابع : (العلاقة الأردنية الفلسطينية) يَعرض مُرتكزات العلاقة الأردنية الفلسطينية، الوحدة الوطنية هي القاعدة الصلبة التي تقوم عليها العلاقة الوثيقة بين جميع المواطنين في الدولة الأردنية.

الفصل الثامن: (العلاقات الأردنية العربية والإسلامية والدولية) وتوضيح المرتكزات والمبادئ لهذه العلاقات.

ومن المرتكزات الأساسية لدولة القانون كما وردت في الميثاق :

- الالتزام بمبدأ سيادة القانون، في إطار الرقابة الكاملة للسلطة القضائية المستقلة.
- الالتزام بإحكام الدستور، نصا وروحاً، في أعمال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- الالتزام في ممارسة الديمقراطية، بمبادئ العدالة الاجتماعية ومقتضياتها.
- التأكد من أن تكون القوانين عامة وقوانين الأحزاب والانتخابات والمطبوعات خاصة، ملتزمة باحترام حقوق المواطن الأساسية وحرياته العامة.

ومما تقدم نجد إن الميثاق الوطني الأردني جاء ليكون بمثابة المرجعية الوطنية التي تؤكد على التزام الدولة والمجتمع الأردني بقيم الديمقراطية والتعددية السياسية وبناء دولة المؤسسات والقانون

والسير نحو التحديث والإصلاح . وبالرغم من ان هذا الميثاق لعب دورا مهما في مرحلة التحول الديمقراطي ،إلا انه تراجع بعد ذلك لعدم تمتعه بالصفة الإلزامية .

المطلب الثاني : قانون المطبوعات والنشر

يعد إصدار قانون المطبوعات والنشر لعام 1993 من احد أهم الانجازات التي قام بها النظام السياسي الأردني استكمالا لمسيرة الإصلاحات السياسية بعد عام 1989 ، كونه جاء منسجما مع النهج الديمقراطي وروح الميثاق الوطني عام 1991 ،الذي أكد على قيام رسالة الإعلام الأردني على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة وقيم الأمة العربية .

في عهد الإمارة كان الأردن يطبق القوانين العثمانية الخاصة بالمطبوعات مع إجراء تعديلات عليها .وقد كان قانون حق التأليف العثماني الصادر عام 1910 ساري المفعول في الأردن حتى صدور قانون حماية حق المؤلف رقم 22 لسنة 1992 وجاء في قرار محكمة العدل العليا رقم 76/1981 إن قانون حق التأليف العثماني يعتبر من القوانين النافذة المفعول في المملكة ما دام لم يصدر تشريع بإلغائه وفي عام 1953صدر أول قانون أردني للمطبوعات لكنه لم يعمر طويلا . ثم تبعته عدة قوانين للأعوام 1955 ، 1967 ، 1973 الذي بقي نافذا حتى إقرار قانون المطبوعات والنشر رقم 10 لسنة 1993 الذي تم إقراره مع عملية التحول الديمقراطي في الأردن نهاية ثمانينات القرن الماضي حيث شكل هذا القانون بداية عهد جديد لحرية الصحافة ،بعد إلغاء فترة الأحكام العرفية .وقد ازداد عدد الصحف الخاصة في عصر هذا القانون ولعبت الصحافة الخاصة دورا كبيرا في نشر المعلومات وطرح الآراء، ونشرت تقارير حول انتهاك حقوق الإنسان

والفساد .وفي نفس الوقت نص القانون على قيود تتمثل بالرقابة على المحتوى كتلك المتعلقة بمنع نشر أي مواد أو أخبار تمس الأجهزة الأمنية أو القوات المسلحة[1] .

وفي ظل هذا القانون ازدادت الصحف الاسبوعية ، ومع ان هذا القانون تعرض لكثير من لانتقادات ،الا انه أرسى وللمرة الأولى في تاريخ الأردن حق الأفراد في ملكية ونشر الصحف، كما قام هذا القانون بإلغاء سيطرة الحكومة على تعليق وإغلاق الصحف كما هو الحال في السابق .

وعلية يمكن وصف الفترة بين الأعوام 93 – 97 بالفترة المزدهرة للصحافة الأردنية . فقد أتاح قانون المطبوعات الجديد للصحف الخاصة هامش من الحرية ، ليس فقط في مجال النشر بل وفي تناول مواضيع حساسة كانت الصحف الحكومية تحاول تجنبها، ولعبت الصحافة الخاصة – التي تعتبر مثيرة للجدل – دوراً محورياً في كشف الآراء المختلفة الموجودة بين القوى السياسية المختلفة، وساعدت في تحريك الجدل حول الأفكار التقليدية التي كانت تعتبر من المناطق المحرمة في الساحة الأردنية والمجتمع العربي بشكل عام . وتم التحدث بدون تحفظات عن العلاقة الأردنية – الفلسطينية وتطبيع العلاقات مع إسرائيل بالإضافة إلى مواضيع مهمة لم تستطع الصحافة التطرق إليها منذ عقود . وكان دورها في الكشف عن حالات الفساد للمجتمع أكبر من المتوقع . فلم تتوان الصحافة الخاصة عن نشر مقالات على صدر الصفحة الأولى عن تورط محتمل لمسؤولين كبار وصغار في قضايا الفساد. وبقيت هذه الحالة حتى منتصف أيار 1997 عندما أصدر مجلس الوزراء قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم 27 لعام 1997 بعد تزايد الاتهامات الرسمية للصحافة بأنها أصبحت تضر بصورة الأردن .وأبطل ذلك القانون الكثير من حرية الصحافة الممنوحة بموجب القوانين السابقة ، فقد رفع من شرط رأسمال المطبوعة الصحفية بشكل أجبر

---

[1]) شقير، يحيى(2011) **مقدمة في التشريعات والسياسة الإعلامية في الأردن** – دراسة برنامج تدعيم الإعلام في الأردن،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ،ص29–30.

ثلاث عشرة صحيفة أسبوعية أردنية على الإغلاق لعدم كفاية رأس المال .كما وسع من قائمة التقييدات على المحتوى حيث منع نشر أي مادة أو معلومات حول عدد القوات والمعدات في القوات المسلحة الأردنية أو معلومات أو إشاعات كاذبة أو ما يروج للانحراف أو فساد الأخلاق أو أي مواد تضر بالوحدة الوطنية أو كرامة أو سمعة الأفراد أو تحض على الإضرابات أو التجمعات العامة المخالفة للقانون(1).ومن خلال إجراء تعديلات عليه أدت إلى صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت عام 1997، الذي وضع قيوداً على حرية الصحافة وحرية التعبير، وفرض عقوبات شديدة على الصحف، وقيود إدارية ومالية، وحظر الكتابة في غير المجال المصرح به، ورفع قيمة رأسمال الصحفية اليومية بما لا يقل عن (500) ألف دينار، والصحيفة الأسبوعية عن (100) ألف دينار، مما تسبب بإغلاق (13) صحيفة أسبوعية، و (4) صحف أسبوعية حزبية بسبب القيود التي فرضها القانون المؤقت(65). كما أن الحكومة قامت بالهيمنة على وسائل الإعلام وتجاهلت الرأي الأخر ، خاصة وان الحكومة تملك معظم وسائل الإعلام الرئيسية مثل وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، الإذاعة والتلفزيون ولها (60%) من أسهم جريدة الرأي، و (40%) من أسهم جريدة الدستور، وباتت بهذا المعلومة تصاغ للرأي العام ضمن رؤية السلطة التنفيذية ([2]).

وبشكل عام، وبهدف تتبع الإجراءات القانونية والسياسات العملية التي قامت بها السلطة التنفيذية تجاه حرية الصحافة والتعبير بعد صدور قانون المطبوعات والنشر رقم (10) لسنة 1993 وحتى نهاية عام 2010، نلاحظ ما يلي([3]):

---

[1]) شقير، يحيى(2011) **مقدمة في التشريعات والسياسة الإعلامية في الأردن** ،مرجع سابق ،ص 30-32.

[2]) المقداد،محمد ،دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية (2010 -2001) ،مرجع سابق، ص 554

[3]) المرجع السابق، ص 556

قامت الحكومات المتعاقبة بإصدار قوانين مؤقتة أثرت بالتالي على القانون الصادر عن المجلس التشريعي والمتعلق بالمطبوعات والنشر عام 1993 وهي على النحو التالي:

1. صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم (27) عام 1997.
2. صدور قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (71) لسنة 2002.
3. صدور قانون ضمان الحصول عل المعلومة رقم (47) لسنة 2007.
4. إصدار مدونة قواعد السلوك التي تحدد العلاقة بين الحكومة مع وسائل الإعلام عام 2010 وهي بمثابة قرار حكومي.

المطلب الثالث : قانون الأحزاب السياسية(1992)

ارتبط موضوع الأحزاب السياسية بالنظام الديمقراطي وأصبحت أحدى دعائمه، ويصعب التخلّي عنها في النظم السياسية الحديثة، فلا ديمقراطية ولا نظام نيابي ولا حرية دون أحزاب وتعددها .

كانت بدايات نشأة الأحزاب السياسية في الأردن مبكرة– حيث تعود إلى مطلع القرن العشرين إلا أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت إلحاحا متزايدا على ضرورة التأطير القانوني للأحزاب حيث استجاب الدستور الأردني لهذا المطلب في عام 1952، من خلال المادة السادسة عشرة، فيما كان عام 1955 عام صدور أول قانون للأحزاب السياسية مانحا في الوقت ذاته، وهذا ما حصل تماما في قرار حكومة إبراهيم هاشم عام 1957، القاضي بحل الأحزاب القائمة حيث استمر هذا التجميد مدة خمسة وثلاثين عاما. وبعد انتخابات 1989، التي أطلقت عملية التحول الديمقراطي، جاء الميثاق الوطني الأردني الذي أقر في حزيران 1991، ليشكل الأساس الثاني لشرعية الاحزاب إلى جانب دستور 1952، حيث دعا إلى ضرورة قيام العمل الحزبي السياسي على مبادئ التعددية وحرية الرأي والتنظيم ومشروعية التنافس الديمقراطي، مؤكدا أن القضاء هو

الجهة الوحيدة المخولة للبت في مخالفات الاحزاب، وضرورة عدم ارتباط قيادة الحزب وأعضائه تنظيميا وماليا بأية جهة غير أردنية، والامتناع عن العمل في الجيش والامن العام أو إقامة تنظيمات عسكرية أو شبه عسكرية أو استخدام المؤسسات الحكومية أو العامة في نشاطاتها . في عام 1992 صدر قانون الاحزاب السياسية المعمول به حاليا مستوحيا مضامينه الأساسية من الدستور والميثاق الوطني[1].

مراحل تطور الأحزاب الأردنية:

نشأت الأحزاب مع نشأة إمارة شرق الأردن عام 921 م، وكان أولها حزب الاستقلال كأول حزب قومي ساهم في نشأة الإمارة. وبالرغم من عدم وجود تشريعات للتعددية الحزبية في ظل غياب الديمقراطية في بعض مراحل الحياة السياسية الأردنية، إلا أن الأحزاب السياسية رسمت وجودها على الساحة الأردنية بشكل علني تارة، وبشكل سري تارة أخرى، متأثرة بالتطورات والأحداث السياسية التي مر بها الأردن، والمنطقة الإقليمية المحيطة بها، والتأثيرات الخارجية[2]. وفي ظل تطورات الأحزاب السياسية في الأردن فإننا نرى أنها مرت بثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : منذ تأسيس الإمارة عام 1921م حتى عام 1946م . ومع صدور القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن لسنة 1928 م أخذت الحكومة بالتعددية الحزبية وأفسحت المجال أمام تكوين الأحزاب السياسية ويتضح ذلك من خلال المادة (11) من القانون التي ورد فيها حق جميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن أرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات معا وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقا لأحكام القانون . وعلية تشكل مجموعة من الأحزاب توصف

---

1) **جرادات ، مهدي أنيس(2006) الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي. عمان ، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع,عمان، الاردن ،ص 8 2006**

2) **العدوان ، عبد الحليم. الأحزاب الأردنية و المشاركة السياسية : الأحزاب القومية و اليسارية أنموذجا // المشكاة للعوم الإنسانية و الاجتماعية . 2014 ، مج 1 ، ع 1 ، ص ص 185 – 186**

بهذه في هذه المرحلة بأنها أحزاب تجمعات برامجية بعيدة عن المعنى الحزبي ذات الإطار والمفهوم العقائدي، وقد انتهجت أسلوب العمل الجماعي ونادت بالوحدة العربية [1].

المرحلة الثانية : 1946–1989

بدأت هذه المرحلة منذ الاستقلال 1946 حيث شهدت الأردن في هذه الفترة عدة تطورات ممثلة في صدور الدستور الأردني عام 1947 ودستور عام 1952 والذي أفسح للديمقراطية والمشاركة الحزبية بشكل واسع . والحرب العربية الإسرائيلية 1948 م، ووحدة الضفتين عام 1950 م، وبالتالي حدوث تغيير في البنية السكانية والثقافية؛ الأمر الذي أثر على مضمون الفكر السياسي السائد، إضافة إلى تنامي مكانة الاتحاد السوفيتي والذي أعطى الفكر الاشتراكي نوعًا من الجاذبية . ويمكن تقسيم الأحزاب التي ظهرت في هذه الفترة إلى تيارات واتجاهات متعددة منها[2] :

1–الأحزاب الدينية القائمة على فكرة إقامة الدولة الإسلامية، ومجتمع مسلم يطبق الشريعة الإسلامية في مختلف مناحي الحياة، ثم تحرير العالم الإسلامي من الهيمنة الأجنبية. ويمثل هذا التيار حزبان رئيسان هما: حزب الإخوان المسلمين وحزب حزب التحرير الإسلامي

2– الأحزاب القومية التي تركز على مبادئ وأفكار الوحدة العربية ورسالة الأمة، وأهمها: حركة القوميين العرب ، حزب البعث العربي الاشتراكي ، حزب النهضة العربية،

3– الأحزاب الوطنية ، وتتمثل في: الحزب الوطني الاشتراكي، حزب العربي الدستوري، حزب الأمة

4– الأحزاب اليسارية وأهمها: الحزب الشيوعي الأردني.

---

[1]) السليحات، ملوح مفضي ، ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية ،دراسات، العلوم التربوية، المجلّد 39 ، العدد 2 ، 2012 ، ص 301

[2]) فريحات ،ايمان ، التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن (1921–2011م) ، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجّلد 39 ، العدد 2 ، 2012 ، ص 304

المرحلة الثالثة: والتي بدأت عام 1989م بعد بداية التحول نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية، وصدور قانون الأحزاب السياسي عام 1992م وأخرها قانون 2010، وظهور أحزاب قومية يسارية، ومحافظة، وإسلامية.

ومع صدور قانون الأحزاب لعام 1992 نستلخص عدة معاني اهمها[1]:

1- يعد القانون قاعدة من قواعد البناء الديمقراطي

2- يمثل القانون خطوة هامة على تكريس وتشريع التعددية الحزبية في الاردن

3- يعتبر القانون احد مكتسبات مرحلة الانفراج الديمقراطي

4- لم يرد في القانون انشاء احزاب من جانب السلطة التنفيذية ، أي ان السلطة لا تعمل على قيام حزب حاكم .

[1]) الدجاني، محمد سليمان و منذر سليمان (1993) النظام السياسي الاردني اركانة ومعوقاته ، دار بالمينوبرس ،عمان ،الاردن ، ص 310

المبحث الثالث : الملامح العامة للإصلاحات السياسية الحالية 2010-2015

شهد الأردن منذ عام 2010 وحتى 2015 مجموعة من التطورات والتي تتعلق بمحاولة إحداث تكيف أو تغيير في النظام الانتخابي والنظام الحزبي . فقد تم طرح مجموعة من التشريعات والقرارات السياسية والتي تعتبر كإصلاحات سياسية ، والتي كان لها نتائج على تغيير الخارطة الحزبية والانتخابات المحلية . وسوف نستعرض في هذا المبحث ابرز هذه الإصلاحات

المطلب الأول : إصلاح القانون الانتخابي

يتضمن الإصلاح السياسي من الناحية الإجرائية العديد من الآليات ، وتقع الانتخابات في مقدمة هذه الآليات ،و أهمها على الإطلاق ومن هنا تأتي الحاجة إلى صياغة قانون انتخابي عصري يلبي حاجات الشعب ومتطلبات المرحلة، ليسهم في تطوير الحياة بكافة أشكالها، وينسجم مع الدستور نصاً وروحاً، وهذا لا يتأتى إلا بقانون انتخابي عصري يأخذ بالحسبان كافة حاجات الدولة ومتطلبات مواطنيها[1] .

إن الناظر للواقع السياسي الأردني، خصوصاً بعد عودة الحياة الديمقراطية عام ١٩٨٩ ، وبعد مضي أكثر من ٢٥ سنة من مسيرة التحولالديمقراطي يجد العديد من المشاكل السياسية التي تُعاني منها الدولة الأردنية، والتي تحتاج إلى عملية إصلاح .ومن أهم هذه المشاكل تدني نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية . كما يُلاحظ أن هناك تدنيا في مشاركة الأحزاب الأردنية في الانتخابات سواء من حيث عدد مرشحي الأحزاب السياسية، أو نجاحهم في الانتخابات. و من خلال ما سبق يُلاحظ أن المجتمع الأردني يعاني مجموعة من المشاكل السياسية، التي تحد من

[1]) **جرادات، صالح (2001) دراسات في الفكر السياسي والاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الكندي، عمان،** ص 63

تطوره وارتقائه، وبالتالي فهو بحاجة إلى إصلاحات سياسية عديدة من أجل تجاوز مجمل هذه الإشكالات السياسية. وأُولى هذه الإصلاحات يجب أن تنصب على وضع قانون انتخاب عصري متوافق مع الدستور[1] (لما ورد فيه من مواد تؤكد الحقوق والحريات وتدعم العدالة والمساواة بين المواطنين) .

ومن خلال هذا العرض استمرت الحكومة بنهج الإصلاح الديمقراطي وقامت خلال هذه المرحلة 2010- 2015 بوضع قانوني انتخاب وعلى النحو التالي:

اولاً: قانون الانتخاب 2010

أقرت الحكومة الأردنية في ١٨ أيار قانونا مؤقتا للانتخاب رفع عدد المقاعد المخصصة للنساء في مجلس النواب من ٦ إلى ١٢ وعدد أعضاء المجلس من ١١٠ إلى ١٢٠ نائبا، الا أن القانون أبقى على نظام" الصوت الواحد "المثير للجدل، و الذي لا يزال موضع إنتقاد منذ تطبيقه منتصف عام ٩٣ ، والذي ينص على أن الناخب يحق له التصويت لمرشح واحد لمرة واحدة في الدائرة الانتخابية، كما تم تقسيم المملكة الى ٤٥ دائرة انتخابية رئيسية تضم ١٠٨ دوائر فرعية.[2] .

ويتميز قانون الانتخاب المؤقت لسنة ٢٠١٠ ، عن القوانين السابقة باتجاهه نحو اعتماد الوحدة الإدارية" اللواء"، التي تلي" المحافظة "في التقسيمات الإدارية للمملكة، كأساس في تشكيل الدوائر الانتخابية، بحيث أوجد ٣٠ دائرة /لواء .وبما أن الألوية تتشكل ليس فقط لاعتبارات ديموغرافية، و إنما كذلك تنموية، نجد تباينا كبيرا في عدد سكان هذه الألوية، وحينما ت مثل في معظم الأحيان

---

[1]) العويمر، وليد عبد الهادي و الطويل ،هاشم محمد قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها في الإصلاح السياسي(١٩٨٩-٢٠١٠) ، مجلة دراسات، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل العدد 28، 2012 ،ص 248-250

[2]) الخطيب ، جمال وآخرون ،**مستقبل العمل البرلماني في الاردن** ،مرجع سابق ، ص 29

بمقعد نيابي واحد، فإنه ينجم عن ذلك عدم مساواتها في التمثيل، رغم أن عدد الناخبين في بعضها يبلغ ثلاثة أضعاف عددهم في البعض الآخر[1].

ثانياً: قانون الانتخاب 2012

قبل منتصف شهر تموز / يوليو من عام ٢٠١٢ ، وقبل أن يتم حل المجلس النيابي السادس عشر أقر المجلس قانون انتخاب جديد بعد جدل واسع في الأردن ترافق مع ربيع عربي ألقى بظلاله على المنطقة [2]،يرتكز هذا النظام الانتخابي على أربعة عناصر رئيسة هي: نظام التصويت، الدوائر الانتخابية، نظام الكوتا، وتمثيل الناخبين، وهي بالمجمل العناصر الرئيسة التي تحدد شكل أي نظام انتخابي في العالم، يتشكل مجلس النواب الأردني وفق هذا القانون الانتخابي من 150 مقعدا، ويتم انتخاب 123 منهم وفقا لنظام الصوت الواحد غير القابل للتحويل ويعني ذلك أن للناخب الأردني الحق في التصويت لمرشح واحد فقط في دائرته الانتخابية، وبهذا فإن المرشحين الفائزين وفق نظام الصوت الواحد هم أولئك الحاصلين على الأغلبية البسيطة. أما في الدوائر ذات المقاعد المتعددة والتي يتم الانتخاب بها وفق نظام الصوت الواحد، فإن المرشح الحاصل على أكثر عدد من الأصوات يحصل على المقعد الأول، ويفوز في المقعد الثاني المرشح الذي يليه في عدد الأصوات وهكذا. ما المقاعد السبعة والعشرين المتبقية والتي تشكل 18% من إجمالي عدد المقاعد فيتم انتخابها من خلال التصويت للقوائم النسبية المغلقة على مستوى الوطن (دائرة انتخابية واحدة)، ونظام القوائم النسبية المغلقة يعني أن يصوت الناخب للقائمة ككل وليس

---

[1]) العويمر، وليد عبد الهادي و الطويل ،هاشم محمد قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها في الإصلاح السياسي(١٩٨٩-٢٠١٠) ، مرجع سابق ،،ص 255

[2]) الخطيب ، جمال وآخرون ،**مستقبل العمل البرلماني في الاردن** ،مرجع سابق ، ص 42

لمرشح داخل هذه القائمة، ويتم احتساب عدد مقاعد القائمة بالاستناد إلى نظرية (الباقي الأكبر) ويتم شغل المقاعد التي تحصل عليها القائمة وفقا لترتيب المرشحين المقرر مسبقا في القائمة[1] .

وقسم قانون الانتخاب للعام 2012 المحافظات الأردنية ألاثنتي عشرة إلى 42 دائرة انتخابية جغرافية، على أن يخصص لكل منها عدد يتراوح ما بين مقعد واحد إلى 7 مقاعد. ويتم انتخاب 108 من مقاعد مجلس النواب وفقا لتلك الدوائر الانتخابية. إضافة إلى ما سبق، يوجد دوائر انتخابية في مناطق البادية الشمالية والجنوبية والوسط من البلاد، وتخصص هذه الدوائر للناخبين من البدو على أن يخصص لكل منطقة من مناطق البادية ثلاثة مقاعد[2] .

المطلب الثاني : تنشيط مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية

شهد المجتمع الأردني في العقود السابقة تحولات هامة سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي والسياسي ، كان من أبرزها زيادة مشاركة المرأة في كافة نواحي الحياة، خاصة الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية، إلا أن مشاركة المرأة الأردنية على الصعيدين السياسي والإداري كان ضئيلاً قياساً بمشاركة الرجل في هذين المجالين. وعلى الرغم من أن الأردن يمر الآن بمرحلة تحول ديمقراطي وتنمية سياسية وإصلاح اقتصادي وتعددية حزبية، إلا أن غالبية المجتمع الأردني ما تزال تنظر إلى المرأة نظرة شك وريبة وعدم ثقة، من حيث مشاركتها السياسية والإدارية في عملية صنع القرار السياسي، علماً بأن المرأة الأردنية نالت حظاً وافراً من التعليم العالي، حتى أن نسبة الطالبات إلى الطلاب في بعض التخصصات يفوق الطلاب بكثير، وهذا

---

[1]) الحسيني ، محمد (2014) **الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني** ،الناشر : مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق ،عمان الاردن ، ص ص 4

[2]) الحسيني ، محمد (2014) **الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني** ،مرجع سابق، ص 5

يدل على أن المرأة أخذت حيزاً متميزاً من التعليم، وهذا يؤهلها إلى أن تكون مشاركاً حقيقياً للرجل في جميع المجالات، وبالتالي تسلم المناصب السياسية والإدارية والقيادية في الدولة[1].

وعلية فقد سعى المشرع الأردني إلى تكريس دور المرأة سياسياً، وضمن إطار قانوني عام 1974– أي قبل أن تكرس المنظمة الدولية جهودها وتسميتها لعام 1975 عاماً دولياً للمرأة– حيث صدر قانون معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني رقم (8)، والذي يبحث في حق الترشيح والانتخاب للمرأة في المجالس النيابية [2] . حيث تمت الاستعاضة عن كلمة ذكر الوارد في الفقرة أ من المادة 2 من قانون الانتخاب وأصبحت(ذكرا كان ام أنثى) وبذلك حصلت المرأة على حق الترشيح لمجلس النواب .ومارست المرأة هذا الحق بنشاط في الانتخابات البرلمانية التكميلية عام 1984 م إلا انه لم تتقدم أية مرشحة لتلك الانتخابات فاقتصر الترشيح على الرجال[3] .

ويمكن اعتبار عام 1978 التاريخ الفعلي لمشاركة المرأة في العمل العام ، حيث تم تعيين ثلاث نساء في المجلس الوطني الاستشاري عند إنشائه ، الأمر الذي عكس جدية الدولة في تطبيق الأجندة الدولية ذات الصلة بالمرأة. وانسجاما مع المعاصرة الدولية، تم إدخال المرأة في الحكومة الأردنية.إذ شغلت السيدة أنعام المفتي عام 1979 وزارة التنمية الاجتماعية، ثم جاء تعين السيدة ليلى شرف وزيرة للأعلام عام 1984، ثم السيدة ريما خلف في منصب وزير الصناعة والتجارة عام 1993 ثم وزيراً للتخطيط عام 1995، ثم نائباً لرئيس الوزراء وزيرة للتخطيط في عام 1999. كما عينت السيدة تمام الغول وزيرة للتنمية الاجتماعية عام 2000، ثم رويدا المعايطة بنفس الوزارة عام

---

[1]) الشرعة محمد كنوش، ونرمين يوسف غوانمة، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الاردني من وجهة نظر المراة الاردنية ، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" المجلد 27، العدد (1 ج)، 2011 ص 660

[2]) المقداد،محمد ، **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م) مجلة المنارة ، جامعة ال البيت ،المفرق، الاردن ،المجلد ،12 ، العدد 1،2006، ص 305**

[3]) الخوالدة، صالح ، "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية" دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012 م ، مجلة دفاتر السياسية والقانون ، الجزائر، العدد الحادي عشر ،جوان 2014، ص 238

2002[13]. كما وأن الحكومة الجديدة برئاسة السيد فيصل الفايز حظيت المرأة بثلاثة مناصب وزارية وبنسبة (15%) وهي الأعلى في تاريخ الحكومة الأردنية[1].

ومع عودة المسيرة الديمقراطية عام 1989 وإجراء أول انتخابات حيث تميزت تلك الانتخابات باول مشاركة للمرة كناخبة ومرشحة بنفس الوقت حيث ترشحت 12 امرأة ،إلا انه لم ينجح أي منهن في تلك الانتخابات .وفي انتخابات عام 1993 فازت مرشحة واحدة من أصل ثلاث مرشحات . وشهدت انتخابات 1997 إقبالا من النساء على الترشيح حيث بلغ عدد المرشحات 17 سيدة ،إلا انه أي منهن لم ينجح([2]) .

وعلية وبسب فشل المرأة في منافسة الرجال للفوز بمقاعد برلمانية، ونتيجة لتجربة النساء في الانتخابات السابقة، إلى جانب الاطلاع على التجارب العالمية .نجد أن الاقتناع زاد لدى الرأي العام سواء في الأردن أو الدول الأخرى بضرورة تخصيص حصة للنساء في الانتخابات .خاصة وان هناك العديد من الفعاليات النسائية وافقت على إيجاد هذا النظام كحل مرحلي مؤقت بعد أن كانت تعارضه سابقا ونتيجة لذلك شكلت الحكومة الأردنية لجنة الكوتا النسائية في الأردن في نهاية سنة 2002 ، والتي انبثقت عن هيئة لجان الأردن أولا وأوصت بتخصيص(6) مقاعد للنساء في مجلس النواب من مجموع المقاعد البالغ 110 مقاعد، وفي ضوء ذلك، نظمت الحكومة الانتخاب بقانون معدل رقم (11) لسنة (2003) لتخصيص (6) مقاعد كحد أدنى لتتنافس عليها النساء، إلى جانب الحق في المنافسة على المقاعد الأخرى كافة .على أن تختار النساء الفائزات بناء على

---

[1]) المقداد،محمد ، **المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م) مرجع سابق ، ص 306**

[2]) رنتاوي، عريب واخرون (2002) المرأة والعمل الانتخابي في الوطن العربي ،مركز القدس للدراسات السياسية ،عمان الاردن ، ص 47-48

الثقل النسبي لأصواتهن في الدوائر [1]حيث فتح القانون المعدل الجديد الباب واسعًا أمام دخول المرأة لمجلس النواب من خلال تخصيص كوتا نسائية على مستوى المملكة.

وعلى ضوء هذا القانون شاركت المرأة الأردنية في انتخابات مجلس النواب الرابع عشر، عام 2003 بفاعلية كبيرة، انتخابًا وترشيحًا، إذ بلغ عدد المرشحات (54) مرشحة، موزعة على (27) دائرة انتخابية من أصل(54) دائرة انتخابية.وقد فازت (6)نساء على أساس نظام الكوتا.في انتخابات المجلس وبذلك يمكن القول أن المرأة الأردنية قد وضعت أقدامها على الطريق الصحيح في سبيل تحقيق المشاركة الفاعلة في عملية التنمية السياسية([2]) .

وفي انتخابات مجلس النواب الخامس عشر عام 2007 م ، ترشحت(199) امرأة ، وفازت بعضوية مجلس النواب ، سبعة نساء ، واحدة من خلال التنافس الحر ، وستة من خلال الكوتا النسائية التي تضمنها قانون الانتخاب.

أما في الانتخابات النيابية عام 2010 م ,فقد تم إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (9) لسنة 2010 م والذي أصبح بموجبه عدد مقاعد الكوتا النسائية (12) مقعد في مجلس النواب وهو أعلى عدد مقاعد تم تخصيصه للمرأة الأردنية في تاريخ مجلس النواب الأردني منذ تأسيسه [3] .

وفي انتخابات مجلس النواب السابع عشر والمؤلف من (150) مقعداً عام 2013 خصص منها (15) مقعداً للكوتا النسائية بواقع (10%) من المقاعد الإجمالية ، وذلك وفقاً لقانون الإنتخاب لمجلس النواب رقم (25) لعام 2012 والقانون المعدل له رقم (28) لعام 2012 .حيث فازت

---

[1]) الشرعة محمد كنوش، ونرمين يوسف غوانمة، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الاردني من وجهة نظر المراة الاردنية ، مرجع سابق ص 666

[2]) المصالحة ،محمد " المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني 2003–2007 ، مجلة المنار ة، جامعة آل البيت، المجلد(15) العدد(1)،2009، ص 254

[3]) الخوالدة، صالح ، "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية" دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012 م ، مرجع سابق ،ص 234

بالتنافس ثلاث نساء، بالإضافة الى خمسة عشر سيدة حصلن على مقاعد بمجلس النواب السابع عشر[1] وهي المقاعد المخصصة للكوتا النسائية .

المطلب الثالث التعديلات الدستورية الأخيرة

خضعت الدساتير بالأردن منذ نشأة الإمارة لتعديلات متتالية، ولعل ذلك يرجع إلى الظروف التي وضعت فيها، حيث فرضت الأزمات التي واجهتها الأردن في فترات متفرقة من تاريخيها صياغة نصوص دستورية إما للتكيف مع الأوضاع التي واجهتها البلاد، أو محاولة لتجاوزها..

على هذا الأساس لم تتهيأ الظروف المناسبة لوضع دستور مستقر حيث كانت أغلب التعديلات الدستورية استعجاليه، هذا ما يجعل من التعديلات الدستوري الأخيرة تتماشى مع التحولات التي عرفها المجتمع الأردني والتي تكرس نظاما ديمقراطيا، يحترم فيه مقومات المجتمع الأردني في ظل فصل بين السلطات وتكريس للحقوق و الواجبات .

شكلت هيمنة و تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والسلطات الأخرى، أحد المحددات المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي في الأردن، مما دفع إلى إجراء تعديلات دستورية في محاولة لإعادة التوازن بين السلطات في ضوء مسيرة الإصلاح السياسي التي تشهدها المملكة الأردنية الهاشمية. من هنا جاءت التعديلات الدستورية في عام 2011 و 2014 لإعادة لتوازن بين السلطات لبناء دولة المؤسسات .ولتوضيح ذلك سنتناول الموضوع كما يلي:

اولاً: التعديلات الدستورية لعام 2011

بعد فترة عمل استمرت قرابة الأربعة أشهر تقدمت اللجنة الملكية لتعديل الدستور بتوصياتها حول إجراء العديد من التعديلات على نصوص الدستور الأردني لعام 1952 حيث طالت مقترحات اللجنة تعديل أكثر من (42) مادة دستورية، والتي تمت مناقشتها وإقرارها من مجلس الأمة قبل

[1]) الحسيني ، محمد (2014) **الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني** ،مرجع سابق، ص11

أن يتم تصديقها من قبل الملك وفقا للأصول الدستورية لقد جاء تشكيل اللجنة الملكية من قبل الملك باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية، حيث هدفت اللجنة من خلال مراجعتها الشاملة لنصوص الدستور إلى" ترسيخ التوازن بين السلطات، والإرتقاء بالأداء السياسي الحزبي والنيابي وصولا إلى صيغة دستورية تمكن مجلس الأمة من القيام بدوره التشريعي والرقابي بكفاءة واستقلالية، بالإضافة إلى تكريس القضاء حكما مستقلا بين مختلف السلطات والهيئات والاطراف [(1)] .وعلية سنناول التعديلات الدستورية التي طرأت على السلطات الثلاث .

التعديلات الدستورية الخاصة بالسلطة التنفيذية

عالجت التعديلات الدستورية التي وجهت إلى السلطة التنفيذية عددا من المطالب التي نادى بها الشعب الأردني من مثقفين ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والنقابات المهنية والمختصين من رجال القانون، وكذلك المعارضة السياسية الأردنية، ومنها بعض الأحزاب السياسية الإسلامية والقومية واليسارية وفئة من الشباب التي مازالت تنادي وتطمح بإجراء بعض الإصلاحات الدستورية. أما التعديلات التي طالت السلطة التنفيذية فتتمثل في المادة (42) إذ نصت على أنه (لا يلي الوزارة في حكمها الا أردني لا يحمل جنسية دولة اخرى). كما نصت المادة (75) منه على انه :(لا يكون عضواً في مجلس الاعيان او النواب: 1-من لم يكن أردنياً. 2-من يحمل جنسية دولة اجنبية [(2)]. وعند مناقشة هذا التعديل في مجلس الأمة ثار جدل كبير بين عدد من النواب والأعيان وكذلك الوزراء؛ وذلك لأن من بينهم من يحمل أكثر من جنسية ما يجعله أمام أحد خيارين: إما التنازل عن وظيفته أو عن جنسيته المكتسبة من دولة أخرى. إن حظر إزدواج الجنسية الأجنبية لكل من النائب والعين والوزير قد أثار زوبعة من الآ راء المتعارضة، حيث أيده البعض

---

[1]) نصراوين ، ليث كمال ، أثر التعديلات الدستورية لعام 2011على السلطات العامة في الأردن مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون،الجامعة الأردنية ،عمان المجلّد 40، العدد 1 ، 2013 ،ص 223

[2]) انظر المادة (42) و (75)من الدستور الاردني عام 2011

كونه يهدف لضمان الولاء والانتماء لأصحاب المناصب العليا في خدمة الوطن، ذلك أن كل من النائب والعين والوزير يقسم اليمين لخدمة الوطن وهو ما يمكن التشكيك بمصداقيته إذا كان قد أدى ذات القسم في دولة أجنبية أخرى. أما الرأي المعارض لحظر ازدواج الجنسية فيعتبر أن ظاهرة ازدواج جنسية النواب والأعيان والوزراء موجودة في معظم الأنظمة الديمقراطية ، وأن أي من هؤلاء الأشخاص إذا ما ثبت عدم ولائه المطلق للدولة يمكن محاسبته بالطرق الدستورية، وأن هناك من الحالات الذي ثبت فيها عدم ولاء أصحاب المناصب العليا من حاملي الجنسية الأردنية فقط،والذين ثبت تورطهم في قضايا فساد وتلاعب بالمال العام [(1)] .

كما نص الدستور في المادة (55)[(2)] منه بعد تعديله على أن يحاسب الوزراء على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام المحاكم النظامية المختصة .ً وفقا لأحكام القانون ([3]) .وهذا التعديل مهم لانه يساوي بين الموظفين والوزراء إضافة إلى إن المحاكم هي الأجدر في تطبيق القانون و في محاسبة المقصر .

أما فيما يتعلق بالقوانين المؤقتة التي تصدر عن السلطة التنفيذية في غياب البرلمان فقد طالها التعديل أيضاً؛ إذ حصرت الحالات الموجبة لذلك كما يلي: : 1. حالة الكوارث العامة. 2. حالة الحرب والطوارئ. 3. الحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل. بحيث يكون للقوانين المؤقتة قوة القانون العادي على أن تعرض القوانين المؤقتة على مجلس الأمة في أول اجتماع له، وعلى المجلس البت فيها خلال دورتين عاديتين متتاليتين من تاريخ إحالتها، وله أن يقرها أو يعدلها أو يرفضها، فإذا رفضها أو انقضت المدة المنصوص عليها أعلاه ولم يبت فيها،

---

[1]) نصراوين ، ليث كمال ، أثر التعديلات الدستورية لعام 2011على السلطات العامة في الأردن مجلة دراسات،مرجع سابق ، ص 230

[2]) المادة (55) من الدستور الاردني عام 2011

[3]) الحنانية ، أسامة أحمد. أثر التعديلات الدستورية في عام 2011 على مسيرة الإصلاح في الأردن ، مجلة الشريعة و القانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مج 28 ، ع 57 ، 2014 ص 139

وجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن بطلان نفاذها فوراً، ومن تاريخ ذلك الإعلان يزول ما كان لها من قوة القانون على أن لا يؤثر ذلك في الحقوق المكتسبة، و يسري مفعول القوانين المؤقتة بالصورة التي يسري فيها مفعول القوانين بمقتضى حكم المادة(93) من الدستور . وهنا لابد من وقفة عند هذا التعديل لما له من أهمية بالغة،فقد منع تغول السلطة التنفيذية على التشريعية التي كانت تصدر القوانين التي تريدها في فترة غياب البرلمان دون حسيب ولا رقيب، وهي تعلم اي السلطة التنفيذية بأن البرلمان لو كان منعقداً ، لما وافق عليها فلذلك تستغل فترة غيابه وتقوم بإصدار ما تشاء من القوانين، فبهذا التعديل تقييد واضح لإصدار القوانين المؤقتة. ولكن المشرع قد يكون أغفل جانبا المؤقتً مهما هنا وهو أن مجلس الوزراء هو الذي يعلن بطلان القانون وبموافقة الملك في حال عدم الموافقة عليه من قبل البرلمان. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه ماذا لو لم يقم مجلس الوزراء بإعلان بطلان القانون المؤقت؟ ما هي الوسيلة التي يمكن أن تجعل مجلس الوزراء يقوم بذلك؟ باعتقادنا لو كان إعلان البطلان من صلاحيات البرلمان لكانت النتيجة أفضل[1].

التعديلات الدستورية الخاصة بالسلطة التشريعية

نصت التعديلات الدستورية الأخيرة مجموعة من الأحكام الخاصة بتشكيل السلطة التشريعية ، فقد تم تعديل المادة (67) [2] من الدستور وذلك بالنص صراحة على إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تشرف على العملية الانتخابية وتديرها في كل مراحلها، كما تشرف على أي انتخابات أخرى يقررها مجلس الوزراء. وهنالك تعديل آخر أعطى القضاء حق الفصل بصحة عضوية نيابة أحد أعضاء مجلس النواب، فأصبح لكل ناخب أن يقدم طعنا إلىَ محكمة الاستئناف التابعة لها الدائرة الانتخابية

---

[1]) الحنانية ، أسامة أحمد. أثر التعديلات الدستورية في عام 2011 على مسيرة الإصلاح في الأردن ، مرجع سابق ، ص 15

[2]) انظر المادة (67) من الدستور

للنائب المطعون بصحة نيابته خلال خمسة عشر يوما من تاريخ نشر نتائج الانتخابات بالجريدة الرسمية يبين فيه أسباب طعنه، وهنا تقضي المحكمة إما برد الطعن أو قبوله موضوعاً، وفي هذه الحالة تعلن المحكمة اسم النائب الفائز، وتكون قرارات المحكمة نهائية [1].

كما تضمنت التعديلات الدستورية الأخيرة مجموعة من الأحكام المتعلقة باختصاص السلطة التشريعية من خلال تعديل النصوص ذات الصلة بسير العمل داخل مجلس الأمة وذلك بهدف تفعيل دور المجلس في مهامة التشريعية والرقابية والحد من هيمنة السلطة التنفيذية على مجريات العمل داخل مجلس الأمة .فقد تم تعديل مدة الدورة العادية لمجلس الأمة وزيادتها من أربعة أشهر لتصبح ستة أشهر، ([2])وذلك لتمكين مجلس النواب من إنجاز أكبر قدر من الأعمال والمشاريع البرلمانية خلال الدورة العادية [3] .

كما ربطت التعديلات الدستورية الأخيرة حل مجلس النواب بإقالة الحكومة التي يحل في عهدها خلال أسبوع من تاريخ الحل ([4]) . وهذه إضافة تسجل للدستور بعد تعديله لضمان عدم تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهذه تعد ضمانة أساسية وأكيدة لمنع استبداد الحكومة تجاه مجلس النواب فقد كانت الحكومة سابقا تلجأ إلىً حل مجلس النواب في أي وقت تشاء حتى لو كان مجلس النواب يقوم بعمله على أكمل وجه، فمتى ما تضاربت مصالحها مع مجلس النواب تقوم بحله دون أي اعتبار له، ولكن بعد التعديلات الدستورية الأخيرة لا تستطيع الحكومة القيام

---

[1]) الحنانية ، أسامة أحمد. أثر التعديلات الدستورية في عام 2011 على مسيرة الإصلاح في الأردن ، مرجع سابق ، ص141

[2]) انظر المادة 68 من الدستور الاردني

[3]) نصراوين ، ليث كمال ، أثر التعديلات الدستورية لعام 2011على السلطات العامة في الأردن مجلة دراسات،مرجع سابق ، ص 231

[4]) انظر المادة 74 من الدستور

بذلك، وهذا يعد من أبرز مظاهر التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية الذي ينادي به النظام البرلماني، الذي تعد الأردن من بين الدول المطبقة له (1).

استحداث المحكمة الدستورية

نظرا لأهمية وجود محكمة دستورية في البلاد استحدث الدستور بعد تعديله هذه المحكمة؛ حيث جاء فيه بأن تنشأ بقانون محكمة دستورية يكون مقرها في العاصمة وتعد المحكمة هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، وتؤلف من تسعة أعضاء على الأقل من بينهم الرئيس ويعينهم الملك لمدة ست سنوات غير قابلة للتجديد (2) . وتختص المحكمة الدستورية بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتصدر أحكامها باسم الملك وتكون نهائية وملزمة لجميع السلطات ، كما تكون أحكامها نافذة بأثر مباشر ما لم يحدد لنفاذهاً تاريخا آخر وتنشر الأحكام في الجريدة الرسمية خلال خمسة عشر .يوما من تاريخ صدورها ، وللمحكمة الدستورية حق تفسير نصوص الدستور إذا طلب منها ذلك، بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأغلبية، ويكون قرارها نافذ المفعول بعد نشره في الجريدة الرسمية . وللجهات التالية على سبيل الحصر حق الطعن مباشرة لدى المحكمة الدستورية فيما يتعلق بدستورية القوانين والأنظمة النافذة من خلال الدعوى المباشرة التي تتقدم بها بهذا الخصوص. وهذه الجهات هي: مجلس الأعيان ومجلس النواب ومجلس الوزراء، كما يجوز لأي من أطراف الدعوى المنظورة أمام المحاكم إثارة الدفع بعدم الدستورية، وعلى المحكمة إن وجدت أن الدفع جديا أحالتهً إلى المحكمة التي يحددها القانون لغايات البت في أمر إحالته إلى المحكمة الدستورية (3).

---

[1]) الحنانية ، أسامة أحمد. أثر التعديلات الدستورية في عام 2011 على مسيرة الإصلاح في الأردن ، مرجع سابق ، ص143

[2]) انظر المادة 58 من الدستور

[3]) الحنانية ، أسامة أحمد. أثر التعديلات الدستورية في عام 2011 على مسيرة الإصلاح في الأردن ، مرجع سابق ، ص144

وعلية فان التعديل الذي جرى على الدستور عام 2011 كان الأكبر والأشمل من حيث نطاقه وعدد المواد التي شملها، كما ان المواد التي شملها التعديل والتي زادت على42 مادة دستورية وجاء ليؤكد النهج الإصلاحي الذي اعتادت عليه الدولة الأردنية في كل الأزمنة مع اختلاف الظروف والمبررات الموجبة لتعديل الدستور.

التعديلات الدستورية لعام 2014

نشرت التعديلات الدستورية لعام 2014 في الجريدة الرسمية وهي كما يلي[1]:

المادة 1- يلغى نص الفقرة (2) من المادة (67) من الدستور ويستعاض عنه بالنص التالي:

2- تنشأ بقانون هيئة مستقلة تدير الانتخابات النيابية والبلدية واي انتخابات عامة وفقا لاحكام القانون، ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة اي انتخابات اخرى او الاشراف عليها بناء على طلب الجهة المخولة قانونا باجراء تلك الانتخابات.

المادة 2- يلغى نص المادة (127) من الدستور ويستعاض عنه بالنص التالي:

1- **تنحصر مهمة الجيش في الدفاع عن الوطن وسلامته.**
2- **يبين بقانون نظام الجيش والمخابرات والشرطة والدرك وما لمنتسبيها من الحقوق والواجبات.**
3- **على الرغم مما ورد في المادة (40) من الدستور، يعين الملك قائد الجيش ومدير المخابرات ويقيلهما ويقبل استقالتيهما.**

وخلال مناقشة التعديلات الدستورية لعام 2014 في مجلس النواب حيث أيدها أغلبية النواب واعتبرها خطوة إصلاحية بامتياز وقفزة إلى الأمام نحو تعزيز مسيرة الإصلاح التدريجي للوصول الى الحكومات البرلمانية. مشددين على أنها تعديلات جريئة تتدرج في إطار الإصلاح الشامل خاصة وأنها تعمل على تعزيز دور الهيئة المستقلة للانتخاب وتمنح الملك حق تعيين مدير

[1]) انظر الجريدة الرسمية 2014 ص 5138

المخابرات العامة ورئيس هيئة الأركان المشتركة بهدف النأي بالجيش والأجهزة الأمنية عن السياسة والجاذبات السياسية.

ولم تجد التعديلات الدستورية معارضة واسعة من قبل النواب حيث أشار عدد منهم إلى إن التعديلات ليست إصلاحية ، معبرين عن تخوفات من الهدف منها لجهة التأثير على الولاية العامة للحكومة أو إحداث تغيير في جوهر النظام السياسي، مؤكدين عدم وجود حاجة لهذه التعديلات . وطالبوا بعدم الموافقة عليها منطلقين من عدم جوازية أن يبقى رئيس هيئة الأركان المشتركة أو مدير المخابرات العامة خارج المساءلة باعتبار انهما يعينان من قبل الملك، و الملك وفق الدستور غير خاضع للمساءلة.

وأمام التساؤلات التي طرحها نواب بشأن التعديل الدستور على المادة 127 المتعلق بإسناد صلاحية تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات العامة إلى الملك مباشرة، بدد رئيس الوزراء المخاوف التي أثارها نواب بشان التعديل الدستوري وقال انه لا يوجد أي سبب لهذه التعديلات الدستورية بأي شكل من الإشكال إلا الرقي بالعملية الديمقراطية ودفعها خطوة واسعة إلى الأمام.

كما إن هذه التعديلات سوف تعبر إلى المرحلة الديمقراطية المقبلة بسلاسة ودون هزات، موضحا إن الملك يريد خطوات أوسع مما تحقق وأن يذهب بعيدا في العملية الديمقراطية وأن تكون الحكومات منبثقة من البرلمان.

وعرض رئيس الوزراء لقانوني المخابرات العامة والقوات المسلحة، حيث تنص موادهما على: ان رئيس الوزراء هو الذي ينسب للملك بتعيين مدير المخابرات، إضافة إلى إن وزير الدفاع هو الذي يرأس مجلس الدفاع الأعلى والذي يشكل وحدات الجيش أو إعادة تشكيلها او حلها، وبالتالي فان هذا الأمر سيدخل الجيش في السياسة، وهذا ما لا نريده في الأردن، حيث إن الرؤية المستقبلية هي

تشكيل الحكومة البرلمانية، وبالتالي اذا بقي الأمر على ما هو عليه فان وزير الدفاع الذي يأتي من الأغلبية البرلمانية هو الذي يفرض رؤيته على القوات المسلحة، ما يعني إدخال القوات المسلحة في التجاذبات السياسية، وبالتالي فان عدم إجراء هذه التعديلات الدستورية سيعيق العملية الديمقراطية. وأكد إن التعديلات الدستورية المقترحة لا تلغي حق رئيس الوزراء في مساءلة مدير المخابرات العامة ورئيس هيئة الأركان المشتركة، فسيبقيان بعد إقرار التعديلات تحت المساءلة من قبل رئيس الوزراء حول كافة أعمالهما(1) .

وخلال ما تقدم نجد إن الإصلاحات السياسية مست عدة تعديلات للقوانين خاصة قانون الانتخابات والأحزاب وأعطت دورا مميزا لحظوظ المرأة ومست قانون الإعلام ومنظمات المجتمع المدني ورسخت لآليات وقواعد جديدة من شأنها تعزيز العمل الديمقراطي وبعث نشاط الحياة السياسية في البلاد .الا انه هناك بعض التحديات المطروحة على هذه الإصلاحات ومنها : ضعف المشاركة السياسية والامتناع عن المشاركة الحزبية وضعف نسيج المجتمع المدني ، و برامج انتخابات حزبية غير واضحة ، وبالإضافة إلى ضعف الأداء البرلماني وغياب آليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات .

---

(1) انظر : **تثمين نيابي واسع لـ التعديلات الدستورية** 2014 ،جريدة الدستور الاردنية ،العدد 16917، تاريخ 2014/8/20

الفصل الثالث :
المتغيرات الداخلية والإقليمية وأثرها على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن

حفزت مجموعة من العوامل على ظهور الإصلاحات الراهنة في الأردن تتضمن التطورات الراهنة في الوطن العربي نفسه الغير مسبوقة من اجل التغيير . فقد دفعت العوامل الإقليمية المتمثلة في إفرازات الحراك السياسي منذ بداية عام 2011 بدءاً من تونس ومروراً بمصر وليبيا وسوريا وحتى طالت معظم الدول العربية –دفعت – الأردن إلى المبادرة بعملية الإصلاح السياسي ، ولم تكن الضغوط الإقليمية وحدها كافية لإثارة النقاش حول عملية الإصلاح في غياب العوامل الداخلية والتي دفعت غالبية الدول العربية ومن بينها الأردن إلى قبول ضرورة التحديث والإصلاح .

ضمن هذا الإطار ،ستبحث هذه الدراسة وفي هذا الفصل في مدى تأثير وانعكاسات المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن 2010-2015 ،من خلال ثلاث مباحث ، يناقش المبحث الأول المتغيرات الداخلية وأثرها على الإصلاح والتحديث في الأردن ، والمبحث الثاني يتناول المتغيرات الإقليمية وأثرها على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن ، واخيراً وبناء على تشخيص واقع انعكاسات كل من المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن سوف تقدم الدراسة مستقبل العملية السياسية اتجاه الإصلاح والتحديث في الأردن على ضوء التوجهات ضمن حدود الدراسة .

المبحث الأول : المتغيرات الداخلية وأثرها على الإصلاح والتحديث في الأردن

تناولت الدراسة في فصولها السابقة المضامين المختلفة لمفهوم عملية الإصلاح وآليات تعزيزها وتم التطرق الى إلى العديد من العوامل الداخلية التي ساعدت في ترسيخ الإصلاح السياسي ، سواء على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي داخل إطار الدولة التي تتبنى عملية الإصلاح السياسي والديمقراطي . وسوف نستعرض انعكاسات هذه العوامل على عملية الإصلاح في الأردن وعلى النحو التالي :

المطلب الاول: المتغيرات السياسية والقانونية

تشمل مظاهر الفعالية السياسية العامة من حيث طبيعة الفواعل السياسية و مدى شكل تأثيرها على المسار السياسي للدولة، و تتضمن النظام الحزبي في الدولة، الأدوار التي تقوم بها الأحزاب و جماعات الضغط، الرأي العام و الإعلام..، و مستوى التطور السياسي في الدولة و طبيعة و أنماط النزاعات السياسية الداخلية(1) . و في هذا السياق يمكن حصر أهم هذه الفواعل المؤثرة على السلوك الداخلي الأردني فيما يلي:

1- دعوات الإصلاح المجتمعي .

على الرغم من أن المطالبة بالإصلاح ليست جديدة على الساحة الأردنية ؛ حيث طرحت مطالب بالإصلاح من قبل بعض الأحزاب والقوى السياسية، وبعض تنظيمات المجتمع المدني، وكذلك من قبل بعض الباحثين والمثقفين منذ سبعينيات القرن العشرين، إلا أن موضوع الإصلاح أثير بقوة غير مسبوقة– سواء في الأردن أو في كثير من الدول العربية والإسلامية –في أعقاب الثورات العربية .

حيث تصادف في لحظة تاريخية معينة أن قوى ومنظمات خارجية بدأت تمارس ضغوطا على الحكومة الأردنية ، وتطرح مطالب سبق وأن طرحتها أحزاب ومنظمات مجتمع مدني ومنتديات

---

[1]) ناصيف يوسف حتي،(**1985**) **النظرية في العلاقات الدولية** ،الطبعة الأولى،دار الكتاب العربي، بيروت ص 203.

ومثقفين منذ سنوات، مما أعطى دعما للقوى والعناصر الداخلية، التي ظلت الحكومة تتجاهل مطالبها أو تلتف عليها لسنوات؛ وهو الأمر الذي جعل الإصلاح حديث الساعة في الأردن .ويمكن بلورة أهم الدعوات التي أسهمت في طرح قضية الإصلاح بقوة فيما يلي:

أ- تنامي شعور عام لدى غالبية الشعب الأردني بضرورة القيام بعمليات إصلاحية تشمل كثيرا من المجالات القطاعات الحيوية مثل الحياة السياسية والاقتصاد، والصحة، والتعليم، والإسكان، والرياضة، والثقافة، والفن، والبحث العلمي.

ب-ظهور بعض التجمعات والحركات الاجتماعية والسياسية التي تطالب بالإصلاح؛ ففي أعقاب ظهور الثورات العربية(الربيع العربي) التي شكل الإصلاح بمعناه الشامل مطلبها الرئيسي .ولا شك في أن ظهور مثل هذه الكيانات الجديدة إنما جاء في جانب منه كنتيجة لضعف وهشاشة الأحزاب السياسية، فرغم وجود العديد من الأحزاب السياسية على الساحة الأردنية، إلا أن بعضها مجمد، وبعضها الآخر يواجه مشكلات داخلية حادة، بل إن أحزابا كثيرة غير معروفة للأردنيين . وبغض النظر عن حجم التأييد الاجتماعي الذي تحظى به الحركات والتجمعات الجديدة، وبغض النظر كذلك عن قدرتها التنظيمية، وما تطرحه من برامج، إلا أن أنشطة بعض هذه التجمعات، وبخاصة التظاهرات السلمية حركت بدرجة ما حالة الركود السياسي ؛ وعلى خلفية هذا الوضع، وخشية من اتساع نطاق هذه التظاهرات على نحو يجعل من الصعب التحكم فيها؛ فقد بادر النظام باتخاذ خطوات إصلاحية لاحتواء هذه المطالب الداخلية المتصاعدة .

ت-على الرغم عن كل ما يقال عن ضعف وهشاشة تنظيمات المجتمع المدني في الأردن، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت ظهور العديد من المنظمات الحقوقية والجمعيات الأهلية والمراكز البحثية المعنية بحقوق الإنسان، ورغم أن بعضها هو مجرد صوري هدف

القائمين عليها هو الارتزاق من خلال الحصول على تمويل خارجي، إلا أن هناك منظمات حقوقية بدأت تلعب دورا مهما في تسليط الضوء على أوضاع حقوق الإنسان في الأردن من خلال إصدار البيانات والتقارير، والتحدث لوسائل الإعلام، وتنظيم المؤتمرات والدورات التدريبية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان . وقد كان لهذه المنظمات دور بارز في المطالبة بالإصلاح والتحديث .

2- **الإرادة السياسية** : ويقصد بالإرادة السياسية في سياق هذه الدراسة؛ مجموعة الوثائق والبيانات، والخطب والتصريحات التي تتضمن رؤى وأطروحات ومسوغات يقدمها رأس النظام لعملية الإصلاح .

تعتبر الإرادة السياسية من العوامل الأساسية الدافعة نحو عملية الصلاح السياسي في الأردن، حيث أن الإرادة الجادة عند رأس النظام السياسي هي الضمانة التي تكفل عملية الإصلاح، ومتابعة مسيرتها للوصول إلى الأهداف المرجوة.

والمتتبع للمراحل التاريخية الذي مر بها الأردن منذ تأسيس الإمارة، يلاحظ بأن القيادة الأردنية تسعى على الدوام نحو الاستجابة لضرورة التحديث والتغيير، على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية التي واجهت الأردن على مر العقود خاصة بعد الاستقلال، والمتمثلة بالصراع العربي الإسرائيلي، والتحديات الإقليمية والدولية المتعددة. ومع هذا نجد الرغبة المستمرة من القيادة السياسية في الإصلاح الشامل للانتقال بالأردن من بلد محكوم بإمكانيات مادية محددة إلى الأخذ بمناهج التقدم التي تستخدمها العديد من الدول المتقدمة في العالم، بالاعتماد على سياسة الانفتاح والتعاون مع الدول الخارجية بما يقوم على المنهجية الليبرالية المتقدمة والمنفعة من جهة ، واعتماد

خطاب يتميز بالحداثة باتساع مجالاتها يتوافق مع شروط الطرح الذي يدفع بالأفراد والنخب السياسية لتكون فاعلة للوصول إلى دولة المؤسسات والقانون من جهة أخرى.

وفي عهد الملك عبدالله الثاني، تتضح الإرادة السياسية في تجسيد النهج الإصلاحي حيث بتوجيهاته قامت الحكومة بترفيع وحدة حقوق الإنسان إلى دائرة يرأسها مدير عام، وتم ذلك بتاريخ 1999/7/1 إلا أنه تم إلغاء هذه الدائرة عام 2000 على أثر تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الإنسان في نفس العام، وبعدها تم تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب القانون المؤقت رقم (75) لسنة 2002، وإنشاء وزارة تعنى بالتنمية السياسية لتعزيز المسيرة الديمقراطية، وصدور الأجندة الوطنية –التي أراد لها الملك عبدالله الثاني– تسهم في إتمام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان الأردني، حيث دعت إلى المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساواة أمام القانون، وتكافؤ الفرص وسلامة الأشخاص وممتلكاتهم، وحرية التعبير والتجمع، وتناولت واجبات المواطنة وحقوقها بشكل عام، إضافة إلى الدفع بالقطاع الإعلامي ليكون حراً ومسؤولاً حيث صدر قانون جديد للمطبوعات والنشر عام 2003 بديلا عن القانون الصادر عام 1993، أتاح حريات أكثر للصحافة والأعلام مقارنة بالقانون السابق. كما تم عام 2001 إصدار قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي أعاد تقسيم الدوائر الانتخابية، وزيادة أعضاء مجلس النواب، حيث أصبح (110) بدلاً من (80) وإعطاء (6) مقاعد للمرأة ضمن ما يعرف بنظام الكوتا .

كما أرسى رؤية واضحة للإصلاح الشامل ومستقبل الديمقراطية في الأردن. ومن خلال هذه السلسلة من الأوراق النقاشية التي ينشرها الملك[1] ، والتي يسعى من خلالها إلى تحفيز حوار

---

[1]) انظر : الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله بن الحسن على الرابط : http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/pages/view/id/245.html

وطني حول مسيرة الإصلاح وعملية التحول الديمقراطي التي يمر بها الأردن، بهدف بناء التوافق، وتعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار، وإدامة الزخم البناء حول عملية الإصلاح.

- **الورقة النقاشية الأولى: كانون اول عام 2012**

  بعنوان: مسيرتنا نحو بناء الديمقراطية

- **الورقة النقاشية الثانية: كانون الثاني عام 2013**

  بعنوان: تطوير نظامنا الديمقراطي لخدمة جميع الاردنيين

- **الورقة النقاشية الثالثة: اذار عام 2013**

  بعنوان: ادوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة

- **الورقة النقاشية الرابعة: حزيران عام 2013**

  بعنوان: نحو تمكين ديمقراطي ومواطنة فاعلة

- **الورقة النقاشية الخامسة: ايلول عام 2014**

  بعنوان: تعميق التحول الديمقراطي: الأهداف، والمنجزات، والأعراف السياسية"

وقد حملت هذه الأوراق في طياتها ملامح الرؤية الإصلاحية للملك، وهي تؤكد بأن هناك إرادة سياسية جادة وقوية لدى صانع القرار الأول في البلاد لتعزيز النهج الديمقراطي بطرق عملية غير تقليدية إسهاماً منه في مسيرة الإصلاح التي رسم خطوطها والتي تدفع بقوة إلى البدء في تنفيذها في محاولة للاستجابة والاستفادة من اللحظة التاريخية التي يمر بها الأردن والمنطقة العربية بصورة عامة وذلك لتعزيز وتطوير بناء الدولة لمواجهة التحولات المتسارعة التي تجتاح الشعوب العربية في هذه الأيام.

وكما تتضح الإرادة السياسية أيضا في الإصلاح والتحديث بعد عام 2010 من خلال :

– الخطـاب السياسـي الملكـي المعلـن فـي كافـة المحافـل الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة فـي دعـم الإصلاحات والدعوة المستمرة للحكومة لتوفير مناخات الحرية والسماح بالتعددية السياسية، والنقد البناء وصيانة الدور الرقابي للإعلام واحترام الرأي والرأي الآخر.

– **تأسيس لجنة الحوار الوطني :** وفي إطار الإرادة السياسية في استكمال مسيرة الإصلاحات فقد وجه الملك عبد الله الثاني ابن الحسين دولة رئيس الوزراء في كتاب التكليف السامي بضرورة إجراء حـوار وطنـي حـول الإصـلاح السياسـي والاقتصـادي فـي الـبلاد . وتنفيذاً للتوجـه الملكـي باشـرت الحكومـة بـإجراء " حـوارات مهمـة ومكثفـة مـع العديـد مـن القـوى والفعاليـات السياسـية والاجتماعيـة والاقتصادية قرر على أثرها مجلس الوزراء تشكيل لجنة الحوار الوطني برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد طاهر المصري في 2011/3/13 . وحدد مجلس الوزراء مهام اللجنة " بإدارة حوار وطنـي مكثف حـول مختلف التشريعات التـي تتعلق بمنظومـة العمل السياسـي ومراجعتها، لإيجاد حياة حزبيـة وديمقراطيـة متقدمـة ، وتشكيـل حكومـات برلمانيـة عمادها الأحزاب ، وتقديم مشروعي قـانونيين تـوافقيين للانتخابـات النيابيـة والأحـزاب يلبيـان هـذه الأهـداف" . كمـا تضـمن قـرار مجلـس الـوزراء إعطـاء اللجنـة الحريـة " فـي البحـث المعمـق فـي مختلـف التشـريعات ذات الصـلة وتقـديم توصياتها[1] .

– إجـراء تعـديلات دسـتورية شـملت مـا يقـارب ثلـث مـواد الدسـتور الأردنـي، وإنشـاء محكمـة دستورية،و هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات.

وفي ضوء دعوات الإصلاح والإرادة السياسية اتخذ الأردن على مدار السنوات الماضية بعض الخطوات على طريق الإصلاح السياسي، وبخاصة فيما يتعلق بتعديل بعض القوانين المنظمة

---

[1]) انظـــر : دليـــل الحيـــاة السياســـية فـــي الاردن ، مخرجـــات الحـــوار الـــوطني علـــى الـــرابط http://www.jordanpolitics.org/ar/documents-view/60

للحياة السياسية، ، وتعديل بعض المواد من الدستور على نحو ما تم ذكره ، في إطار رؤية متكاملة للإصلاح السياسي؛ ولذلك فهي كرست نوع مهم من الهامش الديمقراطي أو الانفراجة الديمقراطية، و نقلة نوعية في الحياة السياسية الأردنية ، .وقد اعتبر البعض أن هذه التعديلات تمثل نقلة نوعية سياسية في مسيرة الدولة الأردنية عنوانها الإصلاح الشامل في كافة المجالات .

ويمكن القول :إن تحولات البيئة **الداخلية** وتزايد المطالب والضغوط الداخلية بالإصلاح قد دفعت جميعها الحكومة الأردنية إلى إصدار وثائق إصلاحية، واتخاذ خطوات على طريق الإصلاح؛ وذلك بغرض تفادي الانتقادات والضغوط .

المطلب الثاني: المتغيرات الاقتصادية

على الرغم من أن الدولة الأردنية بدأت تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي المعروفة بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين[1]، وعلى الرغم من بعض الآثار الإيجابية التي ترتبت على هذه السياسات، وبخاصة فيما يتعلق بعملية التثبيت الاقتصادي؛ إلا أن هذه السياسات لم تحدث تنمية اقتصادية حقيقة، بل كانت بثمن اقتصادي واجتماعي كبير، تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودي الدخل؛ مما أدى إلى زيادة معدلات الفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، وتفاقم مشكلة البطالة، وارتفاع معدلات التضخم، وتدهور أوضاع الطبقة الوسطي، فضلا عن تنامي ظواهر الفساد التي اقترنت بتطبيق هذه السياسات.

وتأكيدا لما سبق، وفي إطار تقييم أداء الاقتصاد الأردني في الوقت الراهن؛ فقد أكد رئيس الوزراء الأردني د .عبدالله النسور على إن المديونية في الموازنة العامة انخفضت والعجز يتقلص وكل المؤشرات الاقتصادية تدل على إن الاقتصاد الأردني يتعافى ([2])ورغم هذا الأداء الجيد، فستظل

---

[1]) انظر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006 ، ص 4

[2]) انظر: جريدة الراي الاردنية ، الموازنة المقدرة لعام 2015

هناك جوانب أخرى من الأداء الاقتصادي دون المستوى المطلوب، خاصة فيما يتعلق بمستوى الأسعار ومعدلات البطالة؛ فقد عرف معدل التضخم ارتفاعا في السنوات الأخيرة؛ حيث يتراوح حسب المنشور بين 7و 10% وعن مؤشر البطالة، فقد انخفضت عام 2012 لتصل إلى 12.2 %، مقارنة بالعام 2013 التي وصلت فيها البطالة حوالي 12.6 %، و إلى الربع الأول من العام الحالي 2015 قدرت البطالة بـ12.9 %، مقارنة بـ11.8 % لنفس الفترة من العام الماضي[1]. وإن كانت هناك تقديرات أخرى أعلى من ذلك علما بأن نسبة البطالة بين الشباب تزيد على المتوسط العام مما يوجد العديد من المشاكل لكثير من الأسر الأردنية ؛ .ومن هنا تظهر فجوة الثقة أو سوء الفهم بين الحكومة والمواطن.

و تؤثر هذه المتغيرات في طبيعة قرارات السياسة الداخلية حيث إنه لكما كانت الدولة متقدمة اقتصاديا كلما زادت درجة تفاعلها في الداخل والخارج و بصفة عامة، تلعب العوامل الاقتصادية دورا مركزيا في تنفيذ سياسية الإصلاح ، لأن تنفيذ معظم السياسات يتطلب توافر الموارد الاقتصادية، لذا فإن وضعية الاستقرار الداخلي و ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية يمنح للدولة قدرة على تنفيذ سياستها الداخلية .

المطلب الثالث : المتغيرات المجتمعية

تضم المتغيرات المجتمعية بعض جوانب البنية الاجتماعية بشكل عام كحجم السكان و نسبة النمو السكاني و درجة التطور الاجتماعي و أنماط التدرج الاجتماعي[2].

ينطلق أنصار هذا الطرح على قدرة المؤسسات السياسية على التكيف مع المتغيرات في البيئة المحيطية والاستجابة لما تفرضه هذه البيئة من تحديات[3] . لذا فالبيئة التي ينتمي إليها هؤلاء

[1]) انظر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،برنامج عمل الحكومة 2013-2016 ص 2

[2]) حتي ،ناصيف يوسف ، **النظرية في العلاقات الدولية** ،مرجع سابق ،ص 205.

[3]) القمودي ،سالم (2000) سيكولوجيا السلطة , الطبعة الثانية, مؤسسة الإنتشار العربي ، بيروت، ص 119

الأشخاص تؤثر عليهم بشكل كبير .بحيث تمثل المتغيرات المجتمعية مجموع القيم و الأفكار والخطابات و الثقافات الاجتماعية السائدة داخل المجتمع ،و التي تعتبر بمثابة المعيار القيمي لقبول أو عدم قبول القرارات وفق الشرعية الاجتماعية المستمدة من هذه المكونات.بحكم انها ليست مجرد مواقف عارضة مؤقتة بل إنها تتميز بثبات نسبي، يجعلها مصدر لشرعية أو عدم شرعية السلوكات الداخلية للدول.

لهذا تلعب التوجهات المجتمعية دورا كبيرا في تحديد مسار السلوك الداخلي ، و تعرف بأنها " مجموعة الأفكار السياسية التي يعتنقها معظم أفراد المجتمع، و التي تحدد رؤيتهم للعالم السياسي"،[(1)] و يمكننا تلخيص أهم المتغيرات المجتمعية التي تؤثر على خيارات التنمية الداخلية ، في النقاط التالية:

أ- النمو المطرد في معدلات الزيادة السكانية : ظل معدل النمو السكاني في الأردن ولعقود طويلة من الزمن أعلى من المعدل العالمي. ونتيجة للارتفاع الذي تميز به معدل النمو السكاني في الأردن فقد تضاعف حجم السكان حوالي تسع مرات بين عامي 1952 و2005، حيث ارتفع عدد السكان من 586 ألف نسمة في عام 1952 إلى خمسة مليون و 473 ألف نسمة في نهاية عام 2005 [(2)]. واستمر النمو حتى أصبح عدد السكان 6 ملايين و698 الف و780 نسمة مطلع عام 2015 [(3)] .

ب- الفقر وهو حالة من الحرمان المادي تتمثل في انخفاض مستوى استهلاك الغذاء، وتدني الحالة الصحية، والمستوى التعليمي وهو ظاهرة اجتماعية ذات أبعاد متعددة ومتشابكة ولها آثار

---

[1]) سليم ،محمد السيد (1998) **تحليل السياسة الخارجية**، الطبعة الثانية ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،ص 202.

[2]) انظر : الاتجاهات الاجتماعية في الأردن ، نشرة ربعيه متخصصة في الإحصاءات الاجتماعية تصدرها مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية في دائرة الإحصاءات العامة، العدد الأول (تموز - أيلول/2006 ،ص 4

[3])انظر : نشرات المجلس الأعلى للسكان http://www.hpc.org.jo/hpc/Default.aspx?tabid=161

سياسية واجتماعية كبيرة، وفي الأردن أظهرت نتائج المسح للفقر بأن 13.3% من السكان يقعون تحت خط الفقر العام، وأن حد الفقر العام هو 680 ديناراً للفرد سنوياً، وهو المبلغ الذي يكفي لسد حاجات الفرد الغذائية والخدمية سنوياً أي أن الأسرة الواحدة بمعدل 6.3 فرد تحتاج إلى 4284 ديناراً أردنياً سنوياً، وبحسب التوزيع الجغرافي لنسب الفقر فإن محافظة المفرق بلغت نسبتها 31.9% تليها معان 24.2% ثم الطفيلة 21%، وجرش 20.3% والبلقاء 19.7%، والكرك 17.1%. وتشير الدراسات إلى أن الحالة في ازدياد لضعف القدرة على تحسين المستويات المعيشية وإيجاد مشاريع انتاجية لإخراج هذه الفئات من الحالة التي يعيشونها[1] .

ج-البطالة، تعرف البطالة على أنها عدم توفر العمل لشخص راغب فيه مع قدرته عليه نظرا لحالة سوق العمل[2] ، وبلغ معدل البطالة العام في الأردن لعام 2015، ما نسبته 12.9% وسجل أعلى معدل للبطالة في الفئتين العمريتين 15-19 سنة و20-24 سنة، حيث بلغ المعدل 35.8 % و30.4 % لكل منهما على التوالي ،اما بالنسبة لـ"المتعطلون"، بينت النتائج أن معدل البطالة كان مرتفعاً بين حملة الشهادات الجامعية "الأفراد المتعطلين ممن يحملون مؤهل بكالوريوس فأعلى مقسوماً على قوة العمل لنفس المؤهل العلمي"، حيث بلغ 18.7 % مقارنة بالمستويات التعليمية الأخرى.

وتباينت نسبة المتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى 24.3 % مقابل 77 % للإناث وقالت النتائج ان أعلى معدل للبطالة

---

[1]) المشاقبة، أمين التحديات الاجتماعية في الأردن ،جريدة الدستور الاردنية ، العدد 16009 تاريخ 2012/2/7

[2]) كمال ، طارق وأنور حافظ(2009) مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :الإدمان و البطالة ،مؤسسة الشباب الجامعية ،الإسكندرية ،مصر ،ص14

سجلت في الفئتين العمريتين 15–19 سنة و20–24 سنة، حيث بلغ المعدل 35.8 % و30.4 % لكل منهما على التوالي.

أما على مستوى المحافظات فقد سُجل أعلى معدل للبطالة في محافظة معان، بنسبة بلغت 16.7 %، وأدنى معدل للبطالة في محافظة جرش بنسبة بلغت 9.8.% ، واما بالنسبة لـ"قوة العمل: (المشتغلون والمتعطلون)، أظهرت النتائج تفاوتاً واضحاً في توزيع قوة العمل حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث أن 59.4 % من مجموع قوة العمل الذكور كانت مستوياتهم التعليمية دون الثانوية مقابل 10.9 % للإناث.

كما أشارت النتائج إلى أن 62.7 % من مجموع قوة العمل من الإناث كان مستواهنّ التعليمي بكالوريوس فأعلى مقارنة مع 20.4 % بين الذكور، في حين بلغ معدل المشاركة الاقتصادية الخام (قوة العمل منسوبة إلى مجموع السكان) ما نسبته 21.5% [1].

د- **العنف:** وهو ممارسة القوة في الاعتداء على شخص آخر دون إرادته أو الاتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء إلى ذلك الشخص ويسبب له ضرراً جسمياً أو نفسياً أو اجتماعياً، ويعرف كذلك بأنه كل سلوك فعلي أو قولي يتضمن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالآخرين واتلاف الممتلكات لتحقيق أهداف معينة، فمنذ انطلاق الربيع العربي شهد الأردن حالات متعددة من العنف مثل العنف ذي الطابع العشائري، والعنف الجامعي، والعنف ضد المؤسسات والموظف العام، والعنف الأسري، والمشاجرات، إلى غير ذلك، وتقف وراء حالات العنف هذه ظروف وأسباب اجتماعية واقتصادية، وإدارية وقانونية، وأسباب

[1]) انظر :تقرير دائرة الإحصاءات العامة. 2015

متعلقة بالتكنولوجيا والإعلام وأخرى متعلقة بظروف سياسية أو مواقف واتجاهات شخصية، أو أسرية أو ثقافية وحسب دراسة الجامعة الأردنية للفترة الزمنية ما بين 2009-2010/5/31 فقد وقعت في الأردن 752 مشاجرة جماعية راح ضحيتها 25 حالة وفاة و 2881 إصابة أغلبها بليغة وتدمير عدد من المنازل والمحلات وحازت محافظة الزرقاء على أعلى نسبة من هذه المشاجرات إذ بلغت 26.1% والعاصمة عمان 18.1% ومعان 11.6% واربد 9.2%، نلاحظ هنا المدن المكتظة بالسكان[1] .

المبحث الثاني:المتغيرات الإقليمية وأثرها على الإصلاح والتحديث في الأردن

تتأثر الدول بالأحداث السياسية والأمنية والاقتصادية في محيطها الإقليمي، ويعتمد ذلك على الموقع الجغرافي لهذه الدول [2] . قد أدى هذا العامل دورا رئيسيا في تحركات السياسية الأردنية اتجاه ما يجري في محيطها الإقليمي من المتغيرات في السنوات الثلاث الأخيرة، التي شكلت ما يمكن أن يشير إلى تغيير دراماتيكي في مسار المنطقة بالكامل. وعلى الرغم من حالة التغيير المستمر في مسار الأحداث، وسرعة انتقالها من حالة إلى حالة أخرى، مما يعقد إمكانية التنبؤ بما تحدثه من تغيرات في مناطق حدوثها، إلا أن مجمل هذه التغيرات كان له أثره على طبيعة ومسار الإصلاحات السياسية في الأردن . وعلية سنتناول في هذا المبحث انعكاس المتغيرات الإقليمية على مسار الإصلاحات السياسية في الأردن وعلى النحو التالي :

[1]) المشاقبة، أمين التحديات الاجتماعية في الأردن ،جريدة الدستور الاردنية ، العدد 16009 تاريخ 2012/2/7

[2])Gerd Nonneman,(2005), Analyzing the Foreign Policies of the Middle East and North Africa: A Con-ceptual Framework London: Routledge, p. 13.

المطلب الأول : عامل الاستقرار الإقليمي

عند تناول النظام الإقليمي والذي يطلق علية اغلب الكتاب والباحثون النظام الدولي التابع يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للتحليل[1] .

المستوى الأول: مستوى النظام الدولي ويقصد بذلك أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى.

المستوى الثاني: مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي ، وعلى الرغم من تنوع هذه الوحدات وظهور أشكال جديدة ، مثل الشركات المتعددة الجنسيات ، والمنظمات الدولية ولإقليمية والحركات الثورية التي تسعى للحصول على الاستقلال ، إلا أن الدولة تبقى هي أكثر وحدات النظام الدولي تنوعا وأهمية في تفسير العلاقات الدولية.

المستوى الثالث: مستوى النظام الإقليمي أو التابع هذا المستوى هو الذي يهمنا في هذه الدراسة ، ويقصد به نظام التفاعلات الدولية في منطقة ما تحدد على أساس جغرافي وقد أخذت بهذا النمط الدراسات التي ترعرعت في منطقة الشرق الأوسط أو جنوب شرق أسيا وأفريقيا .

وضمن المستوى الثالث، فقد شهدت المنطقة العربية ثورات عنيفة منذ بداية عام 2011 ، بشكل متتابع، في تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، ثم سوريا وغيرها من الدول ، كان الهدف الرئيسي لها، يدفع باتجاهات الإصلاح، وقد اختارت شعوب المنطقة أشكالا متعددة من هذا الحراك كان أظهرها إسقاط النظام في مصر تونس والدعوة إلى إسقاط أنظمة أخرى: وقد واجه الأردن تحديات

---

[1]) هلال،علي الدين و مطر ،جميل (1986) **النظام الأقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية** ،الطبعة الخامسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، ص 12

كبيرة في ظلّ الظروف التي تمرّ بها دول الجوار وبالتحديد سورية والعراق وفلسطين. فثمة إنعكاسات كبيرة للأحداث الجارية سياسياً وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً[1]:

– تأثرت دول الإقليم جميعا بهذه الثقافة المتنامية باتجاه إرجاع السلطة إلى الشعب. وقد شكلت الحركات السياسية رافعة مهمة من روافع الحراك الإصلاحي في المملكة.

– تنظر القوى السياسية الأردنية باهتمام إلى موقع المملكة في عمليات التغيير والإصلاح السياسي حتى تحافظ على قوتها الإقليمية، ولتتماهى مع إرادات شعوب المنطقة ولتتكامل معها في بناء نظام عربي متقدم ومختلف .

– يلعب الصراع العربي–الإسرائيلي دورا مهما في تشكيل الرأي العام السياسي في المملكة، وهو يتجه نحو الإصلاح والمشاركة في القرار فيما يتعلق بمستقبل العلاقة مع إسرائيل والقضية الفلسطينية. ولذلك يمثل موقف الأردن وسياساته مادة مساعدة على تشجيع الحراك باتجاه الإصلاح السياسي.

– ينظر الشعب الأردني بقلق كبير لمجريات الأحداث في عدد من دول الإقليم حيث اللجوء إلى العنف المفرط من قبل الأمن يدفع الثورات السلمية إلى مواجهات دموية معه، ويعتقدون أن الأردن ليس مؤهلا من حيث المبدأ لذلك، ولكنهم يريدون سرعة الإصلاح حتى يؤول أي احتمال من هذا النوع إلى الصفر .

المطلب الثاني : العامل الاقتصادي

أدخلت الإحداث الجارية في دول الإقليم المجاورة للأردن ، الدائرة منذ أربع سنين ويزيد، الأردن في أزمات متوالية على الصعيد الاقتصادي ، وأثرت بشكل كبير على بنيته التحتية وفاقمت من

---

[1]) الحمد ، جواد ، **فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط** ، على الرابط التالي: http://www.mesc.com.jo/OurVision/2011/8.html

معاناة المواطن والدولة في المجالات الخدمية كالتعليم والصحة والمياه والطاقة . وأظهرت هذه الأزمات تأثيرا سلبيا **شديدا على** القطاعات المختلفة، مما أدى إلى خلق اختلالات وفوارق اقتصادية جديدة نبرزها بما يلي:

1- الزيادة في أسعار الطاقة جراء الاعتماد على المشتقات النفطية لتوليد الطاقة نتيجة انقطاع الغاز المصري مما قلل من فرص تقليص عجز الحساب الجاري

2- تدفق عدد كبير من اللاجئين السوريين إلى المملكة ، حيث قامت الحكومة بتوفير كامل الخدمات والدعم لهم مما زاد من الضغوط على الموازنة العامة والبنى التحتية والمارد الاقتصادية بشكل عام واستنزاف الموارد والمنافسة مع الشباب الأردني على فرص العمل المحدودة أصلا ، والأثر على حجم التجارة البينية والترانزيت ،بالإضافة إلى العديد من التكاليف المباشرة وغير المباشرة لهولاء اللاجئين على الاقتصاد الوطني

3- انخفاض مصادر الدخل الخارجي (الحولات والسياحة والاستثمار) [1].

ومما لا شك فيه إن عملية الإصلاح السياسي لا يكتمل دون الإصلاح الاقتصادي بجميع جوانبه . ومع المعطيات السابقة فان توفير فرص العمل، وتحسين مستويات معيشة المواطنين، وتحسين مستوى المرافق والخدمات؛ هو من الأولويات التي اهتمت بها الحكومة ، محاولة إنجاز تنمية اقتصادية حقيقة تسهم في حل مشكلة البطالة، ورفع مستوى المعيشة، وحل مشكلة الفقر .

المطلب الثالث : العامل المجتمعي

تتميز تركيبة المجتمع الأردني بوجود فئات و جماعات وشرائح متعددة بتعدد الخلفيات والأصول الاجتماعية والثقافية والدينية وغيرها لجميع السكان في المجتمع الأردني،وهذه التقسيمة الاجتماعية للبناء الاجتماعي الأردني تشابه البناءات في معظم مجتمعات ودول العالم المتقدمة وغيرها، ،

[1]) انظر : وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،برنامج عمل الحكومة 2013–2016 ص 2

حيث إن المجتمع الأردني له خصوصية تكاد تميزه عن غيره من المجتمعات من حيث الموقع الجغرافي الاستراتيجي في بلاد الشام والشرق الأوسط عموما، حيث يعد احد أهم بلاد الشام ، التي ساهمت الهجرات القسرية بتوافد أعداد هائلة منهم إلى الأردن.

كان الأردن منذ نشأته مقصداً دائما للعديد من المواطنين العرب وغير العرب عبر موجات مختلفة من الهجرات بين اللجوء والنزوح .فلم يكد الأردن يركن الى استقلاله في شهر أيار من العام 1946 حتى جُوبه بموجه عارمة من اللاجئين إليه بعد حرب 1948 ، لم يأتي منتصف العام 1967 حتى فوجئ الأردن باحتلال الضفة الغربية كاملة وذلك في أعقاب الحرب التي شنتها إسرائيل وأدت الى الاحتلال الكامل للضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء من سورية ومصر .وقد تمخض عن ذلك، و على الفور موجة أخرى من اللجوء والنزوح الفلسطيني، بيد أن تجربة الأردن مع اللاجئين والنازحين لم تقف دوما عند معطيات القضية الفلسطينية، ذلك أن البلاد تلقت موجات متعددة من اللاجئين والنازحين من دول عربية مجاورة في إطار التطورات السياسية والاقتصادية التي واجهتها المنطقة العربية .ففي العام 1974 وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية استقبل الأردن العديد من اللاجئين والوافدين اللبنانيين بعضهم من الأسر والبعض الأخر من رجال الأعمال أو من الهيئات الدولية التي كانت تتخذ من لبنان مقرا إقليميا لها، مثل الاسكوا واليونسكو وغيرهما. إلا أن موجة كبرى من النزوح شهدها الأردن في بداية عقد التسعينات حينما نزح ما يزيد عن 300 ألف نسمة من الأردنيين والفلسطينيين المقيمين في الكويت عقب الاجتياح العراقي للكويت في آب من العام 1990 ، ومن ناحية ثانية فقد ولدت عملية محاصرة العراق وفرض المقاطعة الاقتصادية عليه وتطورات الأزمة العراقية موجات متتالية من اللجوء والنزوح وصل أوجها في العام 2003 بالحرب الأمريكية الأطلسية على العراق واحتلاله منذ ذلك العام .وقد اختلفت التقديرات حول الرقم الحقيقي لمحصلة الأزمة العراقية على الأردن، بيد أن الأرقام المتاحة تشير الى أنه لم يقل ما تعامل معه

الأردن من عدد بين نازح ولاجئ ومقيم لا يقل عن 750 ألف نسمة، وهو رقم يصل إلى نحو 15 %من السكان ويشكل ضغوطا كبيرة على البنية التحتية للاقتصاد الوطني .وبالرغم من وفود العديد من رجال الأعمال والمستثمرين العراقيين، إضافة إلى العديد من أصحاب الثروات الكبيرة التي تؤهلهم للاعتماد على أنفسهم دون الحاجة للدعم المباشر من الدولة أو المؤسسات الدولية المعنية، إلا أن ذلك لم يجنب الاقتصاد الآثار الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة من قبيل الضغوط على البنية التحتية، من طرق ومياه وكهرباء واتصالات وتعليم وصحة وغيرها، ناهيك عن الاستفادة من الدعم المقدم للسلع الأساسية وللمشتقات النفطية وللخدمات العامة بأشكالها كافة[(1)] .

ومع الثورات العربية ونتيجة للأزمة السورية ، ويواجه الأردن منذ بداية العام 2011وحتى اليوم تبعات هذه الأزمة والتي أفرزت بشكل مباشر موجات كبيرة من اللجوء باتت تتجاوز منذ 2011 ولغاية 2015 عن 628 ألف لاجئ سوري وفقاً لسجلات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين يشكلون 10% من إجمالي السكان بالمملكة حيث يقيم ما نسبته 80% في المدن والقرى الأردنية و20% في مخيمات اللاجئين .هذا بالإضافة إلى أن هنالك حوالي 750 ألف سوري يقيمون على أراضي المملكة قبل الأزمة، مما يجعل العدد الكلي للسوريين المقيمين في الأردن حوالي (1.4) مليون أو 20 % من السكان[(2)] .

وقد شكل تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الأردن منذ بداية الثورات العربية عبئا **متزايدا** على الموارد الطبيعية والمالية – المحدودة أصل وعلى الخدمات وسوق العمل. وأظهرت الأزمة السورية تأثيرا سلبيا **شديدا على** القطاعات المختلفة، مما أدى إلى خلق اختلالات وفوارق اجتماعية

---

[1]) الوزني، خالد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني ، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، عمان ، الأردن ، 2012 ،ص 9

[2]) انظر: تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، المملكة الأردنية الهاشمية . تاريخ 2015/5/31 . على الرابط:
http://www.mop.gov.jo/DetailsPage/NewsDetails.aspx?NewsID=576

واقتصادية جديدة . في دراسة تم إعدادها من قبل فريق من الباحثين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين على الاقتصاد الوطني قدَر الأثر المالي الإجمالي لنزوح اللاجئين السوريين على الاقتصاد الوطني خلال العامين 2011- 2012 بنحو(590.100.000) مليون دينار أردني وتشكل نحو (3%) من الناتج الإجمالي للمملكة. وهي على النحو التالي[1]:

1- قطاع التعليم :تم استقبال (14) ألفا طالب سوري موزعين على المدارس الحكومية و(700) طالب على المدارس الخاصة منذ اندلاع الأزمة وبينت الدراسة إن كلفة دراسة الطالب الواحد ما بين (850_1000) سنويا في عام 2011 وبالتالي فإن الكلفة الإجمالية لعام 2011 هي (3.257.100) مليون دينار، إما بالنسبة لعام 2012 فإن الحكومة ستتحمل كلفة (25) ألف طالب بكلفة إجمالية (10.968.000) مليون دينار وهو عبء إضافي على قطاع التعليم .

2- قطاع الصحة :تشير الإحصاءات إلى إن كلفة علاج المواطن الأردني تصل إلى (270) دينار وان الدعم الموجه لغير الأردني يصل إلى(130)دينار في عام 2011 ويصل إلى (132) دينار عام 2012وبالتالي فإن الكلفة الإجمالية للعلاج تصل إلى نحو (8.340.000) مليون دينار لعام 2011 إما لعام 2012 تصل إلى نحو (15.924.000) مليون دينار .

3- قطاع الطاقة: يعتبر هذا القطاع من أكثر القطاعات المدعومة وتزيد فاتورة الطاقة سنويا عن أربعة مليارات دينار سنويا ، وعليه فإن كلف دعم الطاقة للاجئين لعام 2011بنسبة ا% اي ما يقارب (12.571.000) مليون دينار و3% للعام 2012 إي ما يقارب (38.807.000) دينار للعشرة شهور الأولى، إي بكلفة إجمالية على مدار العامين تصل إلى (51.378.000) مليون دينار.

4- قطاع المياه : يصنف الأردن على قائمة أفقر عشر دول على مستوى العالم في مصادر المياه علما بأن الحكومة تدعم هذا القطاع بشكل كبير تشير الدراسة إلى إن قيمة الدعم المقدم للفرد تصل إلى (15.15) دينار وبناء عليه كلفة استضافة اللاجئين لعام 2011(484.08) ألف دينار في

[1]) الوزني، خالد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني ، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، عمان ، الأردن ، 2012 ،ص 15-20

حين تصل كلفة عام 2012 إلى نحو (1.828.000) مليون دينار والكلفة الإجمالية لعام 2011و2012 تبلغ (2.312.000) مليون دينار.

5-خدمات الحماية والأمن والدفاع المدني : ان تقدير الرقم الفعلي للحصول على هذه الخدمات والتي تقدم للفرد يتم عبر استخراج موازنة النفقات العسكرية من الموازنة العامة وقسمته على عدد السكان ليتبين ان الكلفة لعام 2011 تكون (9.585.000) مليون دينار ولعام 2012 تصل إلى نحو (39.555) مليون دينار وبهذا تكون الكلفة الإجمالية لعام 2011و2012 (49.140.000) مليون.

6- البنية التحتية والخدمات العامة: من الصعب تقدير الكلف في هذا القطاع نظرا لغياب دقيق للبيانات الخاصة بالإنفاق العام على البنية التحتية بأشكالها المختلفة حيث تم احتساب الكلف بناء على النفقات الرأسمالية للموازنة العامة للدولة وتقدر الكلف الإجمالية للعامين 2011 و2012 بمجموع كلي ما يقارب (25.080.000) مليون دينار موزعة بين عام 2011 حوالي (5.628.000) مليون دينار وعام 2012 ما يقارب (19.452.000) مليون دينار.

المبحث الثالث: مستقبل عملية الإصلاح والتحديث في الأردن في ظل المتغيرات الداخلية و الإقليمية

على الرغم من التحديات الداخلية والإقليمية التي تواجهه عملية الإصلاح في الأردن وبعد مناقشة المداخل التنموية التي تم استعراضها ضمن مباحث الفصل نلاحظ بان مستقبل عملية الإصلاح السياسي في الأردن يواجهها العديد من التحديات بالإضافة إلى وجود أسس ومرتكزات تبقى محددات هامة في عملية التنمية السياسية وعلى ضوء ذلك سوف نناقش في هذا المبحث مطلبين وعلى النحو التالي :

المطلب الأول : التحديات التي تواجهه عملية الإصلاح والتحديث في الأردن

هناك مجموعة من العوامل التي أعاقت وتعوق الإصلاح في الأردن ، من أهمها ما يلي:

1- ضعف إرادة الإصلاح الحقيقي لدى بعض الحكومات: إن إرادة الإصلاح لدى النظام الأردني من العناصر الرئيسية في أي عملية إصلاحية على المستوى الوطني، فأي رؤية وطنية للإصلاح سوف تظل مجرد رؤية ، ما لم تتبناها سلطة حاكمة، وتبدأ في تنفيذها، من خلال خطط وبرامج محددة؛ بحيث تتحول إلى مشروع إصلاحي وطني، يجري تعبئة مختلف الموارد والإمكانيات المتاحة من أجل تنفيذه، فضلاً عن وضع القواعد والضوابط التي تكفل التوزيع العادل لأعباء العملية الإصلاحية وعوائدها على مختلف فئات المجتمع . ورغم تبني رأس النظام الأردني منهج الإصلاح الشامل خلال السنوات الأخيرة إلا إن هنالك فجوة هائلة بين خطاب الإصلاح عند الملك عبد الله الثاني، والسياسات التي تطبقها بعض الحكومات المتعاقبة على الأرض.

2- عدم وجود رؤية شاملة للإصلاح : نظرا لغياب إرادة الإصلاح الحقيقي لدى بعض الحكومات في الأردن فإنه لم يتم تطوير رؤية شاملة للإصلاح، تستند إلى توافق وطني شبه عام حول عدد من الأسس والأولويات الضرورية للنهضة والتقدم؛ بحيث تعكس حقيقة التداخل والتكامل بين الإصلاح في المجالات المختلفة، وتكون منطلّقا للخطط والبرامج الإصلاحية .

3- وجود قوى مضادة للإصلاح بحكم استفادتها من الأوضاع الراهنة . إن من أكبر معوقات الإصلاح في الأردن هو وجود قوى وعناصر مضادة للإصلاح، بحكم أنها مستفيدة من استمرار الأوضاع الراهنة. التي تقف في وجه الإصلاح وتريده عملية شكلية لامتصاص مطالب الشعب،

ومدى القدرة على إضعاف تأثيرها السياسي، سواء كانت في مؤسسات الدولة أو في قطاع الأعمال أو في تركيبة المجتمع بوصفها جهات منتفعة من الوضع القائم وربما محتكرة له[1] .

4- ضعف القوى صاحبة المصلحة في الإصلاح ومحدودية قدرتها على التأثير : إن فاعلية قوى الشد العكسي صاحبة المصلحة في عرقلة الإصلاح الحقيقي والجاد، لم تقابلها فاعلية مماثلة للقوى صاحبة المصلحة في التغيير والإصلاح؛ وذلك لأسباب عديدة منها بسبب المشكلات البنيوية الداخلية التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والتي أدت إلى كثرة الصراعات والانشقاقات داخلها؛ مما قاد في نهاية المطاف إلى تجميد بعض الأحزاب .

5- ضعف آليات المراقبة والمساءلة والمحاسبة في ظل تراجع هيبة الدولة وتراجع سيادة القانون : من المؤكد أن ضعف آليات المراقبة والمحاسبة والمساءلة، يمثل أحد المعوقات الأساسية للإصلاح، باعتبار أن ذلك يساعد على استشراء الفساد، ويجعل أخطاء بعض المسئولين في أجهزة الدولة ومؤسساتها تمر دون مساءلة.

المطلب الثاني: تقييم عملية الإصلاح والتحديث في الأردن

إن التقييم الأولي لعملية التفاعل بين المحددات والشروط الموضوعية والبيئة السياسية الحاكمة لتوجهات الإصلاح في المملكة تؤكد أن الفرصة مواتية لتحقيق استقرار سياسي شامل وبعيد المدى في البلاد، وأن قوى الشد العكسي إنما تنطلق من مصالح غير وطنية وضيقة الأفق، وأن الإرادة السياسية لدى النظام تمثل حجر الزاوية في إنجاز الإصلاح، وأن تقوية الأردن إقليميا ودوليا تبدأ بتقوية وحدته الوطنية وتماسكه الاجتماعي في إطار نظام سياسي تعددي حداثي ديمقراطي متطور

---

[1]) الحمد ، جواد ، **فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن**، **مركز دراسات الشرق الأوسط** ، على الرابط التالي: http://www.mesc.com.jo/OurVision/2011/8.html

يشارك فيه كل أبنائه ويستفيدون منه على قدم المساواة، إنما تعد الأهم في حماية وحفظ الأردن من أي أخطار خارجية أو فتن داخلية[1].

وحول تقييم عملية الإصلاح السياسي في الأردن فانه يمكن تقييم العملية من ناحيتين نظرية وعملية:

- **الناحية النظرية** : ينطلق التقييم من خلال إعادة دراسة المبادئ الآنفة الذكر خلال فصول الدراسة السابقة ،حيث يمكن قياس مدى التقدم في عملية الإصلاح من خلال مدى نجاح تطوير القوانين و التشريعات المتعلقة بقوانين الانتخابات وقوانين الأحزاب السياسية والتشريعات الخاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة ،ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المهنية ومدى تعميق الثقافة السياسية .

- الناحية العملية: وفي هذه الحالة ليس كما ورد بالدستور والقوانين والتشريعات ولكن حسبما هي عليه في الواقع ويمكن ان نورد بعض الامثلة على ذلك :

1- **مدى الفصل بين السلطات الثلاث:** يعتبر مبدأ فصل السلطات الثلاث ، التشريعية والتنفيذية والقضائية ، من ركائز الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية ، ويفترض هذا المبدأ أن وظائف الدولة، تنقسم إلى ثلاثة أنواع من الوظائف هي: التشريع والتنفيذ والقضاء. حيث يرتبط مبدأ فصل السلطات باسم الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو (1755-1689) ، الذي كان له الفضل في إبرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة ومنع الاستبداد في الحكم ، انطلاقا من قوله أنه إذا اجتمعت السلطة لتشريعية مع التنفيذية في يد

[1]) الحمد ، جواد ، **فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط** ، على الرابط التالي: http://www.mesc.com.jo/OurVision/2011/8.html

شخص واحد أو تركزت في هيئة واحدة فستنتهي الحرية [1] . وقد اخذ الدستور الأردني بمبدأ التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال سن التشريع، وهو الأساس الذي قامت عليه الحياة الدستورية والنيابية في البلاد وإرساء مبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الأردن. فنظام الحكم يقوم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور.

ومع التعديلات الدستورية الأخيرة والتي كانت معمقة في إحداث نقلة نوعية في الحياة السياسية للدولة، والتأكيد على الفصل المرن بين السلطات وتحاشي تغول سلطة على أخرى وكذلك التوسع في موضوع الحريات العامة وحقوق المواطنين وهو ما جاء في الفصل الثاني من الدستور، حيث أضيفت فقرتان للمادة السادسة [2] وهما التأكيد على الدفاع عن الوطن وأرضه ووحدة شعبه والحفاظ على السلم الاجتماعي كواجب مقدس على كل أردني، والتأكيد على ان الأسرة أساس المجتمع وقوامها الدين والأخلاق وحب الوطن ويحافظ القانون على كيانها الشرعي ويقوي أواصرها ونجد هناك تحصينا وإلزاما وحسما لهاتين القضيتين "الوطن والأسرة"، وتم التأكيد على حق ممارسة الحريات العامة وحرمة الحياة الخاصة وأي اعتداء عليهما يعتبر جريمة يعاقب عليها القانون والحفاظ على كرامة الإنسان ومنع الاعتداء عليه أو إيذائه جسديا أو معنويا كما ورد في نص المادة الثامنة، والتأكيد على حرية التملك ومنع المصادرة الا للمنفعة العامة مقابل تعويض عادل. وتمت إضافة فصل جديد هو الفصل الخامس وهو ما يتعلق بالمحكمة الدستورية التي تنشأ بقانون وهي هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها وتؤلف من تسعة أعضاء يعينهم الملك وتصدر أحكامها بأغلبية ستة أعضاء على الأقل، مدة العضوية في المحكمة اربع سنوات قابلة للتجديد ولا يجوز عزل أعضائها طيلة مدة عضويتهم وتختص المحكمة بالرقابة على دستورية القوانين والأنظمة

---

[1]) بسيوني ،عبد الغني (1998) النظم السياسية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، بيروت ، ص 260

[2]) انظر: المادة السادسة من الدستور الاردني

النافذة وأحكامها نهائية ولها حق تفسير نصوص الدستور اذا طلبت منها السلطة التنفيذية أو التشريعية فقط، وقد حصرت حق الطعن في دستورية القوانين والأنظمة النافذة لدى المحكمة في مجلس الوزراء والأعيان والنواب وللقضاء ممثلا بمحكمة الاستئناف إذا اثير الدفع بعدم الدستورية امام اي محكمة ويحق لرئيس محكمة الاستئناف إحالة الموضوع إلى المحكمة الدستورية، ويعتبر إنشاء المحكمة الدستورية تطورا مهما في مجال الديمقراطية وبما يحافظ على مبدأ المشروعية وفصل السلطات ومنع سيطرة سلطة على أخرى وحماية حريات وحقوق المواطنين ومنع الاستبداد وتحقيق مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه، ويؤخذ على هذا الفصل مدى الدقة والتفاصيل التي كان من الممكن تركها للقانون الذي ينشىء هذه المحكمة لان التفصيلات الواردة من حيث الأعضاء ومدة العضوية والسن وغيرها من تفاصيل كان الأجدى أن تكون في نص القانون المنشىء للمحكمة وليس في القواعد الدستورية، وربما يقول احدهم ان السبب في ذلك هو إعطاؤها صفة الإلزام والقوة الدستورية لان القواعد الدستورية هي الأسمى والأقوى[1] .

2- **مدى التداول على السلطة:** يعد مبدأ تداول السلطة بين القوى السياسية المتنافسة والفاعلة على صعيد الحياة السياسية من ابرز آليات الممارسة الديمقراطية لأنه يعبر عن عمق ورسوخ مبادئ الديمقراطية وقواعدها ومؤسساتها وآلياتها في المجتمع المعني، كما ويعبر عن استقلال النظام السياسي وحياده إزاء مطالب القوى السياسية بالمشاركة السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية يتطلب التداول السلمي للسلطة الاحتكام إلى رأي الأغلبية واحترام رأي الأقلية أو ترجيح حكم الأغلبية والأخذ برأيها [2] .

---

[1]) المشاقبة ، امين، **قراءة في التعديلات الدستورية** ، جريدة الدستور الاردنية ، العدد 15845 ، تاريخ 2011/8/21

[2]) الكواري ،علي خليفة (2000) مفهوم الديمقراطية المعاصرة ،في مجموعة باحثين ،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، ص 56

ورغم إن مبدأ التداول السلمي للسلطة هو مبدأ دستوري تتم مراعاته من الدول الديمقراطية ذات النظم الملكية الدستورية مثلما هو مراعى في الجمهوريات الديمقراطية إلا إن الطابع الديمقراطي لهذا المبدأ الدستوري ينبغي العمل على تجسيده من خلال فتح مجالات المشاركة السياسية بل والإقرار بإمكانية أي من القوى السياسية الوصول إلى موقع السلطة وخاصة القوى المعارضة وذلك عبر انتخابات حرة نزيهة وحصولها على ما يؤهلها من أصوات الناخبين، ويرتبط بذلك الحديث عن وجو د آليتين رئيسيتين لانتقال السلطة من شخص أو من مجموعة أو من حزب إلى آخر أو أخرى وهما: الانتخابات أي الانتقال السلمي وفقا" لإرادة الناخبين ،والعنف أي إجبار شاغل أو شاغلي المنصب السياسي على ترك موقعة رغما" عنه باستخدام صورة من صور الإجبار أو الإكراه ،ولا ريب أن وجود انتخابات دورية حرة ونزيه يعتبر امرأ" جوهريا" لتحقيق التداول السلمي للسلطة ([1]) . وبالرغم من عدم وجود نص صريح في الدستور الأردني لتداول السلطة أو الحكومات البرلمانية،حسب النص الغربي إلا انه يجري التمهيد لهذا الموضوع ويتضح ذلك من خلال الأوراق النقاشية الخمس التي قدمها الملك حيث أوضحت خطة الإصلاح التي تهدف إلى تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار من خلال إيجاد حكومات برلمانية مفرزة من الأحزاب السياسية. فقد ورد في أوراق النقاش الملكية[2] " في الممارسات العالمية المتفاوتة للحكومات البرلمانية، من الممكن أن يكون رئيس الوزراء المكلف وفريقه من داخل مجلس النواب، أو من خارجه أو مزيجا من الاثنين معاً. إن الممارسة السياسية في الحكومات البرلمانية المتعارف عليها عالميا تسمح بالجمع بين الوزارة والنيابة، ودستورنا يسمح بذلك، ولكن بالتوازي مع المتطلبات الجوهرية التالية:

---

[1]) انظر :صفي الدين خربوش :السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات ،بحث منشور على شبكة الانترنت ،موقع الجزيرة الالكتروني تاريخ 2004/10/3

http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b706c5a2-71a7-4069-843d-9dcd778a0271

[2]) انظر : عبدالله الثاني ابن الحسين، أوراق للنقاش ، "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة" 2آذار/مارس 2013

- أولها، وجود منظومة متطورة من الضوابط العملية لمبادئ الفصل والتوازن بين السلطات وآليات الرقابة.
- ثانيها، أن يكون إشراك النواب في الحكومة متدرجاً، وبالتوازي مع نضج العمل السياسي النيابي الحزبي، ممثلاً في مأسسة عمل الكتل النيابية وتطورها، بحيث تبنى على أسس برامجية وأكثر صلابة وتتطور تدريجياً إلى كتل حزبية، وهذا يرتبط زمنياً بقدرتنا على تطوير أحزاب وطنية وبرامجية فاعلة وذات امتدادات شعبية. وسيتعمق نهج الحكومات البرلمانية مع تقدم العمل الحزبي والبرلماني، من خلال الدورات البرلمانية القادمة، بحيث تُجرى الانتخابات من خلال تنافس أحزاب على أسس برامجية، مع الحفاظ أيضا على حق الأفراد المستقلين بالتنافس في الانتخابات، والذي يؤدي في النهاية إلى ظهور ائتلاف برلماني على أسس حزبية، يتمتع بالأغلبية ويشكل الحكومة، ويقابله ائتلاف برلماني معارض يقوم بدور حكومة الظل في مجلس النواب.
- ثالثها، أن نطور عمل الجهاز الحكومي ليصبح أكثر مهنية وحيادا وبعيدا عن تسييس الأداء، ليكون مرجعاً موثوقاً للمعرفة والمساندة الفنية والمهنية لدعم وزراء الحكومات البرلمانية في صنع القرار.

3- **لنصل في الأخير إلى مبدأ حقوق وحريات الأفراد** وهو أهم مبدأ من مبادئ الديمقراطية باعتباره يحتوي على معظم المبادئ الأخرى وفي التجربة الأردنية فرغم ضخامة النصوص والمعاهدات الموقعة لحماية حريات وحقوق الأفراد إلا أن الواقع المعاش يترجم الكثير من تلك المواثيق، وأما فيما يتعلق ببعض القيود المفروضة على حقوق التعبير و حرية الصحافة فالأصل المستقر في الأنظمة الديمقراطية أنه لا يمكن أن تكون الحرية مطلقة بلا قيد، وإلا انقلبت فوضى وحملت في طياتها البغي والعدوان على كيان الدولة وحريات الآخرين

فالحرية المطلقة تعني الفوضى، وقد تؤدي إلى العديد من الأضرار والاضطرابات التي تهدد كيان الدولة وبقاءها، كما تهدد الأفراد أيضا في حرياتهم وحقوقهم، لذلك كان لا بد من تنظيمها ووضع ضوابط تكفل في ممارستها حفاظاً عليها وعلى المجتمع وأفراده في آن واحد، نظرا للأهمية الشديدة والبالغة لحق الإنسان في حياته الخاصة حين يخلو إلى نفسه بعيداً عن أعين الناس، ويمارس حياته الخاصة بكل صورها وأشكالها بعيدا عن التقاليد الشائعة أو العادات المستحكمة[(1)] .

فيما يتعلق بإجراء تعديلات تشريعية تسمح بمحاكمة مرتكبي جرائم التعذيب في المحاكم المدنية فال تطورات إيجابية في هذا المجال .وقد تم إنشاء فريق وطني لرصد التعذيب من قبل المركز الوطني لحقوق الإنسان وسيكون بمثابة آلية وطنية. كما أن المركز هو مؤسسة وطنية مستقلة لاستقبال الشكاوى .

تم إطلاق إ لإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتتضمن الإستراتيجية أربعة محاور المنع والحماية ومحاكمة مرتكبي جريمة الاتجار فضل عن التعاون المحلي والإقليمي وقامت اللجنة بوضع مسودة تعليمات لتأسيس دار لإيواء ضحايا الاتجار[2]. وعلية فقد شهد الأردن تطورات ايجابية على صعيد الحريات العامة وحقوق الإنسان

---

[1]) العجارمة ، نوفان ، الصحافة بين حرية التعبير وحماية الخصوصية– وجهة نظر قانونية ، جريدة الرأي الأردنية ، تاريخ النشر :2013/5/6

[2]) انظر: التقرير السنوي السابع للمركز الوطني لحقوق الإنسان ، الاردن ، 2010 ، ص 102–104

الخاتمة

وفي الختام نتوج دراستنا بجملة من النتائج والملاحظات و التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال تطرقنا لموضوع اثر المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن (2010–2015) ، والذي تمحورت حول ثلاث فصول أو محاور أساسية.

ففي الفصل الأول :وهو إطار نظري تناولنا مجموعة المفاهيم والنظريات والمداخل والأطروحات والاتجاهات التي ترتبط بعملية الإصلاح السياسي

أما بالنسبة للاتجاهات النظرية المفسرة للإصلاح السياسي. فقد تناول المداخل المفسرة لعملية الإصلاح السياسي حسب رؤى واجتهادات الباحثين وهي:

1- المدخل التحديثي حيث يركز هذا المدخل على أهمية التعامل مع المتطلبات المجتمعية ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وذلك استناداً إلى الربط بين الأخذ بمبدأ الديمقراطية بين أفراد ومؤسسات الدولة.

2- المدخل الانتقالي : يرتبط بمرحلة تشكل المجتمع لهويته السياسية المشتركة

3- المدخل البنيوي: و التي تعود لفكرة ومفهوم "بنى القوة والسلطة المتغيرة"

ثم عرجنا على المفاهيم التي ترتبط وتقترب من مفهوم الإصلاح السياسي محاولا وضع تعريف لهذه الأخيرة ، لينتقل البحث بعد ذلك عرض أهم المداخل النظرية التي وضعت لدراسة هذه القضية، بحثا عن مدخل يتناسب ودراستها إسقاطا على الواقع الأردني.

أما الفصل الثاني فقد خصص للتفصيل في **مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن** حيث بدات عملية الاصلاح والتحديث بالاردن منذ تاسيس الامارة وتناولنا الموضوع عبر ثلاث مراحل او رئيسية : تناولنا في المرحلة الأولى الإصلاحات السياسية منذ تأسيس إمارة شرق الأردن وحتى عام 1989 ، أما في المرحلة الثانية: فقد عرجنا على الملامح العامة للتطور السياسي بعد عملية التحول الديمقراطي عام 1989 وما تخلله من قوانين وتشريعات ناظمة للحياة السياسية في هذه الحقبة مثل قوانين الأحزاب السياسية والاجتماعات العامة والمطبوعات والنشر وقانون الانتخابات وغيرها من قوانين ،وفيما يخص المحطة الثالثة فهي المرحلة من عام 2010 ولغاية 2015 كحالة دراسة ، وما صاحبها من موجة الاحتجاجات والثورات الشعبية والتي اصطلح على تسميتها الربيع العربي ،حيث شهد الاردن منذ عام 2010 وحتى 2015 مجموعة من التطورات والتي تتعلق بمحاولة إحداث تكيف أو تغيير في النظام الانتخابي والنظام الحزبي . فقد تم طرح مجموعة من التشريعات والقرارات السياسية والتي تعتبر كإصلاحات سياسية ، والتي كان لها نتائج على تغيير الخارطة الحزبية والانتخابات المحلية .

أما الفصل الثالث فخصص للوقوف على مدى تأثير وانعكاسات المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن 2010-2015 ،من خلال ثلاث مباحث ، يناقش المبحث الأول المتغيرات الداخلية وأثرها على الإصلاح

والتحديث في الأردن ، والمبحث الثاني يتناول المتغيرات الإقليمية وأثرها على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن ، واخيراً وبناء على تشخيص واقع انعكاسات كل من المتغيرات الداخلية والإقليمية على عملية الإصلاح والتحديث في الأردن.

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية-:

1- صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط إيجابية بين العوامل الداخلية والخارجية وعملية الإصلاح السياسي فقد وجدت الدراسة أن هناك علاقة ارتباط طردية بين القدرات الاقتصادية والشرعية السياسية والاستقرار السياسي، فكلما زادت القدرات الاقتصادية كلما تطورت مسيرة عملية الإصلاح والتحديث في الأردن .

2- صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط طردية قوية بين ملائمة الإصلاح السياسي للواقع الثقافي والاجتماعي واستقرار عملية التحول الديمقراطي ، فكلما كانت الإصلاحات السياسية ملائمة للواقع الثقافي كلما زاد ذلك من احتمالات الاستقرار الديمقراطي.

3- صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط طردية بين مستوى الوعي المؤسسي لدى النخبة واستقرار عملية التحول الديمقراطي ، فكلما زاد وعى النخبة بالترتيبات المؤسسية كلما انعكس ذلك فى الممارسة السياسية واستقرار عملية التحول الديمقراطي، ومن ثم كانت الممارسة السياسة هي المتغير الأكثر تأثيرًا في عملية التحول.

4- صحة الفرض القائل بوجود علاقة ارتباط طردية موجبة بين الإصلاح على مستوى الإقليم وفعالية المطالب المجتمعية كآلية للتحول فكلما زادت المطالب الإصلاحية الإقليمية والدولية كلما زاد فعالية الإسهام المجتمعي في المشاركة السياسية .

التوصيات :

ومن أجل المساهمة في دفع عملية الإصلاح قدما، فإننا نقترح :

- إطلاق حوار وطني مسئول بقصد التوافق على مشروع للإصلاح الحقيقي والشامل وتشكيل هيئة وطنية مستقلة باسم "الهيئة الوطنية لمراقبة وتقييم الإصلاح" من قبل الأحزاب والنقابات والمستقلين والقوى الاجتماعية الرئيسة، يدعمها البرلمان، وتسهل لها الحكومة القيام بمهامها، وتصدر تقريرا شهريا يسمى "تقرير مؤشرات الإنجاز في الإصلاح"، وتعتبر توصياتها ملزمة للحكومات.كما إن ضعف إرادة الإصلاح الحقيقي لدى بعض الحكومات ؛ حيث إن هذا النوع من الإصلاح يتطلب تغييرا حقيقيا ليس على مستوى الأشخاص فحسب، ولكن على مستوى السياسات أيضا؛ وهذا أمر متوقع في الأردن ، وخصوصا في المرحلة الحالية .

- مواصلة طرح المطالب المجتمعية بالإصلاح من خلال الأساليب السلمية: إن من أهم شروط الدفع في اتجاه الإصلاح الحقيقي في الاردن هو حرص القوى والتيارات والحركات السياسية والاجتماعية صاحبة المصلحة في الإصلاح على تعزيز قواعدها الاجتماعية، مع استمرار المطالبة بالإصلاح، من خلال الأساليب السلمية والمشروعة

- إعادة الاعتبار لهيبة الدولة وسيادة القانون مع التصدي بحسم للفساد: لا يمكن إنجاز إصلاح حقيقي في الأردن ما لم يتم إعادة الاعتبار لهيبة الدولة وسيادة القانون؛ وهذا هو ا لطريق الرئيسي لمحاصرة الفساد، الذي يعد من المعوقات الرئيسية للإصلاح؛ حيث إن قوى الفساد لا يمكن أن تقبل بإصلاح يقلص من قدراتها على تعظيم مكاسبها . وهذا لن يتحقق إلا من خلال عدم التراخي في تطبيق القانون.

- المبادرة بإصلاح وتفعيل منظمات المجتمع المدني والنقابات المهنية وإحياء دورها .

المصادر والمراجع

الكتب:

1. جابرييل الموند، بيغهام باول(1966) ، السياسة المقارنة. ترجمة أحمد عناني، مكتبة الوعي السائر ، القاهرة
2. الجابري ،محمد عابد(2005) , في نقد الحاجة إلى الإصلاح, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت,
3.) بعلبكي، منير(1977) ، قاموس المورد,ط11, دار العلم للملايين, بيروت
4. عبد الوهاب الكيالي(1974)، الموسوعة السياسية,الدار العربية للدراسات والنشر,بيروت
5. الهيتي الهادي نعمان (2003) ،إشكالية المستقبل في الوعي العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت
6. حتي،ناصيف يوسف(1985) النظرية في العلاقات الدولية، (دار الكتاب العربي. بيروت
7. محفوظ ،محمد (2004) ، الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني ً وطنا للعيش المشترك ، المركز الثقافي العربي ،بيروت
8. نصر ،محمد عارف، (2002) إبستمولوجيا السياسة المقارنة – النموذج المعرفي – النظرية -المنهج ،الطبعة الأولى ،مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،بيروت
9. كريم ،حسن ،(2004)،مفهوم الحكم الصالح ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ،بيروت
10. الكيالي ،عبد الوهاب وآخرون(1990)الموسوعة السياسية،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، الجزء الثاني ،الطبعة الثانية،بيروت
11. العدوان، ياسر (1986)، نماذج لمفاهيم الإصلاح الإداري في الوطن العربي في كتاب الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي، تحرير د. ناصر محمد الصائغ، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية
12. الصيرفي، محمد (2008)، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، الطبعة الاولى ، مؤسسة حورس الدولية
13. أنطوان ،رندة,(2000) الإصلاح والتحديث الإداري ، المعهد الوطني للعلوم الإدارية، السنة الأولى، العدد٢ صنعاء .

14.الحاج عارف, ديالا (2003) الإصلاح الإداري الفكر والممارسة ، دار الرضا ،دمشق
15.المقداد ،محمد (2005) النظام السياسي العربي :الواقع والإصلاحات المطلوبة ،في شملان العيسى وامين مشاقبة (محرران) الاصلاحات السياسية في العالم العربي ، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية ، جامعة الكويت ،الكويت
16.وهبان ، احمد (2003) ،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الطبعة الاولى ، الدار الجامعة ، مصر
17.القصبي ، عبد الغفار رشاد (2006) التطور السياسي والتحول الديمقراطي ، الجزء الاول، الطبعة الثانية ، جامعة القاهرة ،مصر
18.الجميلي ، همسة قحطان خلف(2011) الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات و المعوقات،الطبعة الاولى، دار الجنان للنشر و التوزيع, عمان ، الأردن
19.درويش، ابراهيم(2004) القانون الدستوري النظرية العامة والرقابة الدستورية، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية، القاهرة
20.بدوي ، ثروت(1973) موجز القانون الدستوري ، دار النهضة العربية ، القاهرة
21.المفرجي ، احسان حميد وآخرون ، (1990) النظرية العامة في القانون الدستوري والنظام الدستوري في العراق ، بغداد
22. البيج ،حسين علوان(2000) الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة ،في مجموعة باحثين ،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت
23.ثناء، فؤاد عبدالله (1997) ، آليات التغيير الديمقراطي فى الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية
24.ثناء ،فؤاد عبد الله (2001) الدولة والقوة الاجتماعية في الوطن العربي :علاقات التفاعل والصراع الطبعة الاولى مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
25.القصبي رشاد عبد الغفار،(2006) التطور السياسي و التحول الديمقراطي ،ج2، ،كلّية اقتصاد و العلوم السياسية ،القاهرة
26.العدوان، عبد الحليم (2008) التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠٦-١٩٨٩ ،الطبعة الاولى، دار الراية، عمان
27.العفيف، احمد ، و صالح قاسم(2006) التربية الوطنية، الطبعة الثانية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان

28.الخطيب ، جمال وآخرون (2012) مستقبل العمل البرلماني في الاردن ،بدون طبعة ، مركز البديل للدراسات والأبحاث،عمان
29.درويش ،سائد (1990) المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن، الطبعة الأولى ، المؤسسة العربية .للدراسات والنشر، عمان
30.الخطيب، نعمان (2004) الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان
31.شيحا،إبراهيم عبد العزيز(2006) المبادئ الدستورية العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية
32.اللصاصمة ، إحمود حرب(2012) الهاشميون و الوحدة العربية في التاريخ المعاصر ،الطبعة الاولى، دار الخليج للنشر و التوزيع,عمان
33.الحضرمي ، عمر, و العدوان ، مصطفى(2003) التربية الوطنية : الوطن و المواطن و النظام السياسي في الأردن. دار مجدلاوي للنشر و التوزيع, عمان ، الأردن
34.الدجاني، محمد سليمان، (1993) النظام السياسي الأردني أركانه ومقوماته، الطبعة الاولى ، دار بالمينوبرس للنشر ،عمان
35.غرايبة ، خليف مصطفى(2005) التربية الوطنية في الأردن. إربد ، الأردن: دار الكتاب الثقافي,اربد الاردن 2005
36.الحوراني، هاني وآخرون(2010) المجتمع المدني المعاصر في الأردن الخصائص ،التحديات والمهام. دار سندباد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان
37.العطيات، ابتسام. (1998) العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني الأردني ومؤسسات المجتمع المدني العالمي، الجامعة الأردنية، عمان
38.شقير، يحيى(2011) مقدمة في التشريعات والسياسة الإعلامية في الأردن – دراسة برنامج تدعيم الإعلام في الأردن،الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، عمان
39.جرادات ، مهدي أنيس(2006) الأحزاب و الحركات السياسية في الوطن العربي. عمان ، الأردن: دار أسامة للنشر و التوزيع,عمان، الاردن
40.الدجاني، محمد سليمان و منذر سليمان (1993) النظام السياسي الأردني اركانة ومعوقاته ، دار بالمينوبرس ،عمان ،الاردن
41.جرادات، صالح (2001) دراسات في الفكر السياسي والاجتماعي، الطبعة الأولى، دار الكندي، عمان

42.الحسيني ، محمد (2014) الأثر الاجتماعي للنظام الانتخابي الأردني ،الناشر : مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق ،عمان الاردن
43.رنتاوي، عريب واخرون (2002) المرأة والعمل الانتخابي في الوطن العربي ،مركز القدس للدراسات السياسية ،عمان الاردن
44.القمودي ،سالم (2000) سيكولوجيا السلطة , الطبعة الثانية, مؤسسة الإنتشار العربي ، بيروت
45.سليم ،محمد السيد (1998) تحليل السياسة الخارجية، الطبعة الثانية ،مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة
46.كمال ، طارق وأنور حافظ(2009) مشكلات الاجتماعية في المجتمع المعاصر :الإدمان و البطالة ،مؤسسة الشباب الجامعية ،الإسكندرية ،مصر
47.هلال،علي الدين و مطر ،جميل (1986) النظام الأقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية ،الطبعة الخامسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت
48.بسيوني ،عبد الغني (1998) النظم السياسية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية ، بيروت
49.الكواري ،علي خليفة (2000) مفهوم الديمقراطية المعاصرة ،في مجموعة باحثين ،المسالة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت

الصحف والمنشورات والندوات :

1. ابو عامود ، محمد سعيد ، محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية ، القاهرة ، بحث مقدم إلى مؤتمر قضية الديمقراطية في الوطن العربي ، 2004
2. أمين المشاقبة، الإصلاح السياسي، المعنى والمفهوم، جريدة الدستور، العدد رقم 15356 السنة الرابعة والأربعون ، تاريخ 2011/12/6
3. الدستور الأردني لعام 1952، المادة 25
4. الدستور الأردني لعام 1952، المادة 1
5. الدستور الأردني لعام 1952، المادة 24
6. الدستور الأردني لعام 1952، المادة 6
7. الميثاق الوطني الأردني ، مديرية المطابع العسكرية ، عمان ، 1991
8. المادة (42) و (75)من الدستور الاردني عام 2011
9. المادة (55) من الدستور الاردني عام 2011
10.المادة (67) من الدستور

11. المادة 68 من الدستور الاردني
12. المادة 74 من الدستور
13. المادة 58 من الدستور
14. الجريدة الرسمية 2014
15. تثمين نيابي واسع لـ التعديلات الدستورية 2014 ،جريدة الدستور الاردنية ،العدد 16917، تاريخ 2014/8/20
16. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2006
17. : جريدة الراي الاردنية ، الموازنة المقدرة لعام 2015
18. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،برنامج عمل الحكومة 2013-2016
19. المشاقبة، أمين التحديات الاجتماعية في الأردن ،جريدة الدستور الاردنية ، العدد 16009 تاريخ 2012/2/7
20. تقرير دائرة الإحصاءات العامة. 2015
21. وزارة التخطيط والتعاون الدولي ،برنامج عمل الحكومة 2013-2016
22. المشاقبة ، امين، قراءة في التعديلات الدستورية ، جريدة الدستور الاردنية ، العدد 15845 ، تاريخ 2011/8/21
23. عبدالله الثاني ابن الحسين، أوراق للنقاش ، "أدوار تنتظرنا لنجاح ديمقراطيتنا المتجددة" 2آذار/مارس 2013
24. العجارمة ، نوفان ، الصحافة بين حرية التعبير وحماية الخصوصية- وجهة نظر قانونية ، جريدة الرأي الأردنية ، تاريخ النشر :2013/5/6
25. التقرير السنوي السابع للمركز الوطني لحقوق الإنسان ، الاردن ، 2010

الدوريات :

1. حميد ،خميس دهام ، التحديث والإصلاح السياسي بالوطن العربي ، مجلة مداد الاداب ،كلية الاداب ،الجامعة العراقية ،العراق، العدد الرابع ،2012
2. بني سلامة ،محمد ، الإصلاح السياسي: دراسة نظرية ،مجلة المنارة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، مجلد 13، عدد 5، 2007.
3. المقداد محمد أسس ومرتكزات التحول الديمقراطي في الوطن العربيالاردن حالة دراسة ، مجلة المنارة ،جامعة ال البيت ،المجلد 13 ،العدد 7 ،2007
4. الخثلان ،صالح بن محمد(2009) السياق الدولي للإصلاح السياسي في الوطن العربي، المجلة العربية للعلوم السياسية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد (19)
5. المقداد ،محمد ، دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي :دراسة تحليلية (2001-2010) مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب ،كلية الآداب – جامعة اليرموك ، المجلد التاسع ، العدد الثاني، 2012
6. بابا علي ، مسلم ،محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ،مجلة دفاتر السياسية والقانون العدد التاسع ، جوان 2013
7. وليكالا، اسانجا وآخرون (2012) المحاور العلمية للبناء الدستوري (دراسة مقارنه) ، تقرير صادر عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات،سويسرا
8. فالح أحمد ، أكرام تعديل الدستور وأثر في تغيير خصائص الدساتير، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية (جامعة الموصل ، العراق، العدد 16، 2009
9. علي الدين هلال، "العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في التحليل السياسي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 15، 2008
10. الشرعة،محمد كنوش ، التجربة الديمقراطية في الأردن :الجذور...الواقع...التحديات...أفاق المستقبل ، مجلة المستقبل العربي، عدد (257). تموز 2000م
11. العدوان ، عبد الحليم. الأحزاب الأردنية و المشاركة السياسية : الأحزاب القومية و اليسارية أنموذجا // المشكاة للعوم الإنسانية و الاجتماعية ، مج 1 ، ع 1 . 2014

12. السليحات، ملوح مفضي ، ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية ،دراسات، العلوم التربوية، المجلّد 39 ، العدد 2 ، 2012
13. فريحات ،ايمان ، التطور التاريخي لقوانين الأحزاب السياسية في الأردن (-2011 1921م) ، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجّلد 39 ، العدد 2 ، 2012
14. العويمر، وليد عبد الهادي و الطويل ،هاشم محمد قوانين الانتخابات النيابية الأردنية وأثرها في الإصلاح السياسي(١٩٨٩-٢٠١٠) ، مجلة دراسات، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل العدد 28، 2012
15. الشرعة محمد كنوش، ونرمين يوسف غوانمة، الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الاردني من وجهة نظر المراة الاردنية ، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية" المجلد 27، العدد (1 ج)، 2011
16. المقداد،محمد ، المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م) مجلة المنارة ، جامعة ال البيت ،المفرق، الاردن ،المجلد ،12 ، العدد ،2006
17. الخوالدة، صالح ، "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية" دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر 2012 م ، مجلة دفاتر السياسية والقانون ، الجزائر، العدد الحادي عشر ،جوان 2014
18. المصالحة ،محمد " المشاركة النسائية في مجلس النواب الأردني 2003-2007 ، مجلة المنار ة، جامعة آل البيت، المجلد(15) العدد(1)،2009
19. نصراوين ، ليث كمال ، أثر التعديلات الدستورية لعام 2011على السلطات العامة في الأردن مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون،الجامعة الأردنية ،عمان المجلّد 40، العدد 1 ، 2013
20. الحنانية ، أسامة أحمد. أثر التعديلات الدستورية في عام 2011 على مسيرة الإصلاح في الأردن ، مجلة الشريعة و القانون ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، مج 28 ، ع 57 ، 2014
21. الاتجاهات الاجتماعية في الأردن ، نشرة ربعيه متخصصة في الإحصاءات الاجتماعية تصدرها مديرية الإحصاءات السكانية والاجتماعية في دائرة الإحصاءات العامة، العدد الأول (تموز - أيلول/2006

22. الوزني، خالد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني ، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، عمان ، الأردن ، 2012

المواقع الالكترونية:

1. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ،"السياسة الخارجية"، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية،ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط2، بنغوين للنشر، مارس 2000. ، نقلا عن موقع: http://elibrary.grc.to/ar/penquin/page_6_0.htm
2. الشرعة ،محمد كنوش ، "الإصلاح السياسي في الوطن العربي .. المفهوم والدلالات " 2011/3/12 ، في الموقع الاكتروني http://www.gerasanews.com/print.php?id=44407
3. الربيع ،فايز، الإصلاح الإداري بوابة الإصلاح السياسي ،2013/3/6 على الموقع الالكتروني http://m.alrai.com/article/572129.html
4. وثيقة الإسكندرية، موقع منتدى الإصلاح العربي . http://www.bibalex.org/ARF/ar/Document.html
5. ملحم ،محمد سالم ، النظام الدستوري الاردني وفق دستور 28 ودستور 47 ودستور 52 ، 1/1 /2009 . على الموقع الالكتروني : http://smartline2010.blogspot.com/2009/11/28-47-52.html
6. الموقع الرسمي لجلالة الملك عبدالله بن الحسن على الرابط : http://kingabdullah.jo/index.php/ar_JO/pages/view/id/245.html
7. دليل الحياة السياسية في الاردن ، مخرجات الحوار الوطني على الرابط http://www.jordanpolitics.org/ar/documents-view/60
8. نشرات المجلس الأعلى للسكان http://www.hpc.org.jo/hpc/Default.aspx?tabid=161

9. الحمد ، جواد ، فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط ، على الرابط التالي:
http://www.mesc.com.jo/OurVision/2011/8.htm
10. تقرير صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، المملكة الأردنية الهاشمية . تاريخ 2015/5/31 . على الرابط :
http://www.mop.gov.jo/DetailsPage/NewsDetails.aspx?NewsID=576

11. الحمد ، جواد ، فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط ، على الرابط التالي:
http://www.mesc.com.jo/OurVision/2011/8.html
12. انظر:صفي الدين خربوش :السلطة في الوطن العربي بين التشريعات والتطبيقات ،بحث منشور على شبكة الانترنت ،موقع الجزيرة الالكتروني تاريخ 2004/10/3
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b706c5a2-71a7-4069-843d

المصادر والمراجع باللغة الانجليزية

1. Hermann, Charles, “Changing Course: When Governments Choose to Redirect Foreign Policy”,International Studies Quarterly, 34,1990
2. Joseph frankel,The making of foreign policy, oxford university press, new york,1963
3. Thomas Carothers:(1999) "Aiding Democracy aboard: Learning Curve" Carnegie Endowment for International Peace ,Washington,D. C
4. Bahgat, Korany: (1994)" Arab Democratization: A Poor Cousin , Political Science and Politics, Cairo

5. **Anderson, L. (ed.),1999 "Transition to Democracy", (New York: Columbia University Press,**
6. **Anderson, L. (ed.), "Transition to Democracy", Ibid,**
7. **Moore, B. (1966), Social Origins of Dictatorship and Democracy, Boston: Beacon Press**
8. **OHCHR." what is Good Governance." Available at: http//www.unhchr.ch/development/governance-01 _ntml**
9. **Pye. C, Aspects of political development, Little Brown , 1967, Boston**
10. **Pye L, Aspects of political development, op cit**
11. **A.F.K. Organski,1965, The Stages of Political Development, New York , Knopf**
12. **Gerd Nonneman,(2005), Analyzing the Foreign Policies of the Middle East and North Africa: A Conceptual Framework London: Routledge,**